الوثائق التاريخية

دراسة تحليلية

تأليف

دكتور/ شوقى الجمل
أستاذ بمعهد البحوث
والدراسات الأفريقية
بجامعة القاهرة

دكتور/ عبدالله عبدالرازق
أستاذ بمعهد البحوث
والدراسات الأفريقية
بجامعة القاهرة

٢٠٠١

الناشر
المكتب المصرى لتوزيع المطبوعات

الناشر
المكتب المصري لتوزيع المطبوعات
٥ ش مصطفى طموم - المنيل - القاهرة
تليفاكس : ٣٦٥٥٤٨٧

الوثائق التاريخية
دراسة تحليلية

تأليف

دكتور/ شوقى الجمل
أستاذ بمعهد البحوث
والدراسات الأفريقية
بجامعة القاهرة

دكتور/ عبدالله عبدالرازق
أستاذ بمعهد البحوث
والدراسات الأفريقية
بجامعة القاهرة

رقم الإيداع ٤٤١٤/ ٢٠٠٠

الترقيم الدولى 977-3841-08-9

تمهيد

الوثائق التاريخية

أهميتها للمؤرخ - وكيفية الإستفادة منها

التاريخ يُصنع من وثائق:

هذه بديهية يجب أن يُدركها كل باحث وراء الحقيقة التاريخية، فلا يمكن أن يقوم التاريخ إلاعلى أساس من الوثائق التى تُدعم رأياً، وتنفى رأياً آخر، ولهذا فالعثور على الوثائق الخاصة بالموضوع الذى تدرسه عملية هامة جداً، والغالب أن الباحث لايقوم بمعالجة موضوع معين إلا بعد التأكد من توفر الوثائق التى تُلقى الأضواء على حقيقة الأحداث.

فالبحث عن الوثائق فى مظانها ـ أى الأماكن التى نظن ونرجح إنها موجودة بها ـ هى الخطوة الأولى فى منهج البحث التاريخى، والعثور على الوثائق الأصلية المتعلقة بموضوع البحث يعتبر كسباً هاماً يفتح الباب أمام الباحث ليناقش الأراء المختلفة فيرجح رأياً على رأى آخر معتمداً على الوثائق التى تحت يديه ـ والبحث يُقيم عادة بمدى إستناده على الأصول التاريخية، فقيمته تتوقف فى الواقع على (الأصالة) أى على المعلومات الجديدة الأصيلة التى يضيفها إلى معرفتنا عن طريق عملية التوثيق، والمؤرخ الذى يهمل وثائق كان من شأنها أن توضح بعض نقاط البحث ـ تكملها أو تنقصها ـ يكون بلاشك فى موقف أضعف من الذى وصل إلى كل أو معظم الأصول المتاحة المرتبطة بموضوع بحثه.

والوثائق (Documents):

تُطلق على المعاهدات، والاتفاقات الدولية، والخطابات الرسمية الصادرة

من الحكام أو الواردة لهم، والتعليمات والتنظيمات التى تصدرها هذه الجهات الرسمية، ويدخل ضمن المصادر الأصلية (Sources) المخطوطات وكتابات المعاصرين للأحداث.

على أن من مهام الباحث أن يتحقق من سلامة وصحة الوثائق التى يستند إليها فى بحثه حتى لايفاجأ بعد أن يبذل جهداً مضنياً أن الوثائق التى إستند عليها غير صحيحة أو اصابها تحريف، وبذا تكون النتائج التى توصل إليها خاطئة، فمابنى على خطأ يكون بالطبع خطأ، وسنشير فيما بعد إلى الكيفية التى يمكن أن يتحقق الباحث بها من سلامة الوثيقة، وإنها لم تتعرض لعمليات تحريف أو تزييف.

من أين نحصل على الوثائق:

أولاً: دور المحفوظات (الوثائق):

لاتكاد دولة اليوم تخلو من دار للمحفوظات (الوثائق القومية) ـ من أمثلة ذلك دار المحفوظات المصرية التى كان مقرها بالقلعة ثم نقلت لمبنى خاص ملحق بالهيئة العامة للكتاب بكورنيش النيل.

وتختلف دور الوثائق من حيث الإهتمام بعمل فهارس، أو كشافات لوثائقها (أبجدية حسب اسماء الأشخاص أو حسب الموضوعات)، فبعضها يكتفى فى هذه الفهارس بوضع أرقام للمجلدات، وبيان تواريخ الوثائق المحفوظة بها ـ بينما يعطى البعض الآخر بيانات بموضوع الوثيقة ومحتوياتها، وفى كثير من دور المحفوظات العديد من الوثائق غير المفهرسة أو المنظمة، ومثل هذه الوثائق يصعب الإسفادة منها بوضعها هذا.

على أن دور الوثائق والجمعيات العلمية حاليا تخصص بعض الفنيين والخبراء لتنظيم هذه الوثائق لتيسير إستفادة الباحثين منها، ومعظم دور

الوثائق حالياً تستخدم الوسائل الحديثة (الكمبيوتر) لفهرسة وثائقها، بل وللإحاطة بمافى دور الوثائق بموضوع معين، وبعضها مرتبطة بشبكات الانترنت. والعديد من الوثائق المحفوظة بدور الوثائق أصابها التلف بسبب الإهمال أو طريقة الحفظ غير السليمة، وتبذل دور الوثائق الجهود لترميم مثل هذه الوثائق، وقد تقدمت طرق الترميم، ووجد خبراء متخصصون يقومون بهذه المهمة دون أن يصيب الوثيقة أى تشويه، وبدور الوثائق عادة أجهزة خاصة لتصوير ما يطلب الباحثون تصويره من الوثائق المحفوظة بالدار.

ونشير هنا ـ على سبيل المثال ـ إلى بعض مجموعات الوثائق الموجودة في:

(أ) دار الوثائق المصرية:

فهى تعطى صورة واضحة لما فى دور الوثائق المختلفة من كنوز علمية تخدم البحث التاريخى، فهناك مثلاً بهذه الدار:

(١) مجموعة الفرمانات الشاهانية: وهى تحتوى على الفرمانات التركية الصادرة من الباب العالى لولاة مصر.

(٢) دفاتر وسجلات المعية (تركى): تحتوى عل المكاتبات التركية بين المعية والأقاليم والدواوين وقت أن كانت اللغة التركية هى لغة المراسلات الرسمية.

(٣) دفاتر وسجلات المعية (عربى): تحتوى على المكاتبات العربية بين المعية والأقاليم والدواوين.

(٤) محافظ المعية (تركى): تحتوى على المكاتبات التركية بين الدواوين والأقاليم وبين المعية.

(٥) محافظ المعية (عربى): تحتوى على المكاتبات العربية بين الدواوين والأقاليم وبين المعية.

(٦) دفاتر وسجلات عابدين (تركى): تحتوى على المكاتبات والمراسلات التركية الهامة بين الولاة وكبار الموظفين بالخارج (كالقبو كتخدا) مثلاً، والولاة فى الأقاليم، وهى مرتبة بأرقام مسلسلة وأخرى فرعية.

(٧) دفاتروسجلات عابدين (عربى): تحتوى على المكاتبات والمراسلات العربية الهامة بين الولاة وكبار الشخصيات.

(٨) محافظ عابدين: تحتوى على بعض المراسلات الأصلية بين الولاة، وكبار الشخصيات وبعضها مقيد فى الدفاتر السابقة وبعضها غير مقيد.

(٩) الملفات الخاصة: عدة ملفات خاصة بشخصيات بذاتها أو بجهات خاصة مثل:

- ملف الصدارة وهو خاص بمراسلات الصدر الأعظم.
- ملف نظارة الخارجية وهو خاص بمراسلات هذه النظارة.
- ملف القبو كتخدا.
- ملف نوبار باشا.

(١٠) دفاتر الأوامر: تحتوى على الأوامر الصادرة إلى الجهات وبعضها بالتركى وبالبعض الآخر بالعربى.

(١١) دفاتر عابدين (وارد تلغرافات): بها صور التلغرافات الواردة للمعية السنية.

(١٢) دفاتر عابدين (صادر تلغرافات): بها صور التلغرافات المرسلة من المعية.

(١٣) دفاتر عابدين (وارد تلغرافات) شفرة: بها صور التلغرافات الشفرة الواردة للمعية.

(١٤) دفاتر عابدين: (صادر تلغرافات) شفرة: بها صور التلغرافات الشفرة المرسلة من المعية.

(١٥) سجلات الجهادية: تحتوى على الافادات من المعية والخاصة بشئون الجيش.

(١٦) دفاتر المجلس المخصوص: تحتوى على قرارات المجلس المخصوص.

(١٧) محافظ سايزة: جُمعت فيها أشياء مختلفة من الأقاليم.

(١٨) محافظ بحربرا (تركى): تحتوى على وثائق واردة من جهات مختلفة ـ غير القطر المصرى ـ للمعية.

(١٩) محافظ السودان: جمع فيها ما أمكن جمعه فيما يتعلق بالسودان من مكاتبات، وذلك منذ شملته الإدارة المصرية فى عهد محمد على، وهى مأخوذة من الدفاتر والسجلات المختلفة.

(٢٠) دفاتر وارد المحافظات: عدة دفاتر لكل محافظة من المحافظات المصرية وتوابعها، سجل فيها الوارد من المكاتبات إلى كل محافظة.

(٢١) دفاتر صادر المحافظات: عدة دفاتر لكل محافظة من المحافظات المصرية وتوابعها، سجل فيها الصادر من المكاتبات من المحافظة وذلك بخط الكتاب المعينيين بنفس المحافظة.

(٢٢) محافظ الـ .F.O: تحتوى على مراسلات بالإنجليزية والفرنسية وغيرها من اللغات وبعضها مراسلات أصلية وبعضها غير موجود الأصل ـ لكن توجد نسخة بالآلة الكاتبة أو منقولة، وعدد كبير منها منقول من أرشيف فيينا.

وأشير إلى أن المؤرخ المشهور ـ دوان (G. Douin) ـ الذى جاء لمصر فى عهد الخديوى اسماعيل ـ قد إستعان بتكليف من الخديوى نفسه ـ

استعانة كاملة بوثائق عابدين لإخراج كتابه المكون من عدة مجلدات عن فترة حكم الخديوى اسماعيل.

وقد وضعت بجت تصرفه خبرة كثيرين ممن كانوا يعملون فى الأقسام التركية والعربية، والإفرنجية فى محفوظات عابدين ـ خاصة ما يتعلق بتاريخ السودان.

ب ـ دار الوثائق المركزية بالخرطوم:

نُظمت دار الوثائق المركزية بالخرطوم أخيراً ـ خاصة ما يتعلق فيها بفترة حكم المهدية ـ بإشراف الأستاذ/ محمد إبراهيم أبو سليم مدير الدار[1].

وأذكر أمثلة لمافى هذه الدار من وثائق ـ عن فترة حكم المهدية:

(١) المراسلات المتبادلة بين الخليفة عبد الله التعايشى وعُماله على الأقاليم.

(٢) دفاتر الصادر ـ وتشتمل على خطابات المهدى، ومن بعده الخليفة التعايشى الى مختلف الأقاليم التى خضعت للمهدية.

(٣) تقارير المخابرات السودانية المصرية.

Sudanese, Intelligence Reports (S.I.R.)

Egyptian Intelligence Reports (E.I.R.)

(٤) الوثائق الخاصة بالفترة التى قضاها غوردون أخيراً فى الخرطوم

The Life of Gordon in Khartoum

---

(١) نشر الدكتور أبو سليم عدة كتب عن هذه الفترة مستنداً لوثائق دار الوثائق بالخرطوم نذكر منها:
- مفهوم ولاية العهد فى المهدية (الخرطوم ١٩٦٢).
- المهدى عليه السلام (الخرطوم ١٩٦٨).
- منشورات المهدية (بيروت ١٩٧٠).
- الأرض فى المهدية (الخرطوم ١٩٧٠).
- الحركة الفكرية فى المهدية (الخرطوم ١٩٧٠).

(٥) التقارير عن حصار الخرطوم وسنار وسقوطهما.

(٦) تقارير المخابرات المصرية المتعلقة بالفترة من ١٨٩٦ إلى ١٨٩٨ (طُبعت فيما بعد).

(٧) أوامر وتعليمات السكرتير الإدارى للمديرين.

(٨) دفاتر وقائع عثمان دقنة.

(٩) مجموعة تقارير عن حصار الخرطوم وسقوطها (٢٠ أغسطس ١٨٨٧).

جـ ـ مكتبة الدراسات الشرقية بدرهام بانجلترا:

أما مكتبة للدراسات الشرقية بدرهام بانجلترا فقد أودع فيها السير ونجت (Wingate) ما وقع تحت يديه من وثائق خاصة بمصر والسودان، وهذه الوثائق مفهرسة ومنظمة، وفى صناديق مرقمة، ويمكن طلب الفهارس الخاصة بها من الدار المذكورة ـ ومن أمثلة الوثائق الموجودة بهذه الدار:

Colonial Wingate Military Reports on The Final. Campaign of UM-Debiekrat.

ـ نصيحة العوام للخاص والعام.

د ـ دار الوثائق بلندن: (Public Record Office-P.R.O.):

زاخرة بالعديد من الوثائق الأصلية الهامة، من تقارير وخطابات متبادلة بين الحكومة البريطانية وممثليها فى الأقطار التى خضعت لبريطانيا، أو إرتبطت بالسياسة البريطانية بشكل أو آخر فهناك مثلاً تقارير القادة البريطانيين من أمثال كتشنر (Lord Kitchener) المرسلة للحكومة البريطانية (وزارة الحربية) عن المعارك التى خاضها بالسودان أو جنوب أفريقيا أو المهمات الأخرى التى كُلف بالقيام بها.

هـ ـ المكتبة الوطنية فى باريس: (Bibliotheque Nationale de Paris-B.N.P.) :

تحتوى المكتبة الوطنية فى باريس على العديد من الوثائق الأصلية الخاصة بالمناطق التى كان لفرنسا دور هام بها.

ثانياً: وثائق وزارات المستعمرات السابقة:

كثير من الوثائق المتعلقة بوزارات المستعمرات السابقة موجودة حالياً فى وزارات الخارجية فى الدول التى كانت تبسط نفوذها على هذه المستعمرات، وعادة يسمح للباحث بالإطلاع على ما فى هذه الأماكن من وثائق طالما قد مضت عليها فترة زمنية بحيث أصبحت لاتمس سلامة الدولة ـ وذلك بعد إجراءات بسيطة حتى يستوثق المسئولون من أن الهدف من وراء هذا العمل هو هدف علمى فحسب.

وعادة تسمح الدول بالإطلاع عل الوثائق التى مر عليها أكثر من خمسين عاماً باعتبار أنه فى خلال هذه الفترة إنتهت الدواعى الوطنية التى كانت تدعو لحجبها، وقد أخذت بعض الدول فى رفع الحظر عن الوثائق التى مضى عليها ثلاثون عاماً طالما لاتمس أحداثاً جارية تدعو لبقائها فى طى الكتمان.

ثالثاً: وثائق فى مكتبات الجامعات والهيئات العلمية الأخرى:

تشتمل مكتبات بعض الجامعات على قسم خاص بالوثائق التى حصلت عليها الجامعات أو الهيئات العلمية من مصادر مختلفة، وبعضها مهداة من شخصيات معينة، وقد سبق أن أشرنا إلى أن القائد البريطانى ونجت (Wingate) حصل على العديد من الوثائق أثناء عمله سواء فى المخابرات المصرية أو كحاكم عام للسودان، وقد أهداها لمدرسة الدراسات الشرقية بدرهام، وقد قامت هذه بدورها بتصنيف هذه الوثائق الهامة وفهرستها.

وأذكر على سبيل المثال أيضاً أن المكتبة العامة بجامعة القاهرة بها قسم خاص بالوثائق، كذلك بعض الجامعات الأخرى بها أقسام خاصة بالوثائق، والميكروفيلم. ومكتبة جامعة عين شمس، ومكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة تحتوى كل منهما على العديد من الوثائق الهامة التى تسمح للباحثين بالإطلاع عليها، وتوفر لهم الأجهزة التى تيسر عملية قراءة الوثيقة والاطلاع عليها.

كما أن الهيئات العلمية كالجمعية التاريخية المصرية، والجمعية الجغرافية والجمعية الأفريقية المصرية وغيرها من الهيئات العلمية تحتفظ بالعديد من الوثائق الهامة التى حصلت عليها من مصادر مختلفة.

وعلى الباحث أن يطرق أبواب كل هذه الهيئات والجامعات بحثاً عن المصادر الأصلية لموضوع بحثه.

كما أننا نشير إلى أن التقدم العلمى أتاح الفرصة لتبادل الوثائق المتعلقة بموضوع معين عن طريق (شبكات الإنترنت) وغيرها من الوسائل الحديثة.

رابعاً: وثائق فى أماكن أخرى ـ أو طرف أسر معينة:

قد توجد بعض الوثائق فى المساجد أو فى الكنائس الأثرية، أو الأديرة مثل (دير سانت كاترين)، وقد تكون هناك وثائق طرف أفراد ارتبطت أسرهم بالأحداث موضوع الدراسة كأسرة الأميرعبدالكريم الخطابى بطل الريف أو أسرة الأمير عبد القادر الجزائرى بطل الجزائر.

وبعض هذه الوثائق قد يكن مراسلات خاصة أو يكون فى صورة مذكرات أو يوميات، وبعضها قد يكون مدوناً على جلود حيوانات.أو رقائق أو على هيئة كراسات.

وقد يستطيع الباحث أن يتصل بشخص أو أكثر شارك فى الأحداث موضوع البحث للإستفسار عن أمر غامض أو غير ذلك.

على أن الباحث يجب أن يكون دائماً على حذر فلا يقبل رأياً على أنه حقيقة لاشك فيها ـ بل عليه أن يقلب الأمر من جميع وجوهه بهدف الوصول للحقيقة المطلقة ـ علماً بأن الآراء الشخصية تعبر من وجهة نظر خاصة، كما أن الرأى الخاص والمشاهدة الشخصية قد يشوبها بعض القصور، فلابد لمثل هذ الآراء أن تدعم بوثائق أخرى رسمية تؤكدهاه أو تنفيها.

خامساً: الوثائق المنشورة:

تكتسب الوثائق الأصلية التى لم تنشر بعد ـ مكانة خاصة على أساس أنها مادة أولية غالباً لم تستخدم من قبل لتوضيح الحقيقة حول الموضوع مجال البحث ـ ومع ذلك فإن الوثائق المنشورة لها أهميتها خاصة إذا كانت نشرت لكن لم تستغل إستغلالاً كاملاً أو سليماً لمناقشة القضايا موضوع البحث.

والوثائق المنشورة قد تكون منشورة فى كتب خاصة أو ملاحق لبحث معين أو غير ذلك.

وأشير إلى أن بعض الدول المتقدمة قامت فى الفترة الأخيرة بنشر مجموعات من الوثائق المتصلة بتاريخها والتى مرت عليها فترة زمنية بحيث لم يعد هناك ما يدعو لحجبها.

ففى ألمانيا قامت (جمعية دراسة التاريخ الألمانى) التى بدأت نشاطها منذ عام ١٨١٩ بنشر سلسلة من الوثائق تتعلق بالتاريخ الألمانى، وفى فرنسا تكونت منذ عام ١٨٣٤ (جمعية دراسة تاريخ فرنسا) وقد نشرت عدة مجلدات عن مصادر ووثائق التاريخ الفرنسي. وفى عام ١٨٣٦ شرعت بلجيكا فى نشر العديد من الوثائق التى كانت بدار محفوظاتها، كذلك أسبانيا منذ عام ١٨٤٢ ، والنمسا منذ عام ١٨٤١ .

ومنذ عام ١٨٥٧ أخذت (مصلحة المطبوعات الرسمية البريطانية) تنشر ما عرف باسم (قوائم الأوراق الرسمية)، كما نشرت سلسلة كبيرة من الوثائق تحت اسم (تواريخ ومذكرات تتعلق ببريطانيا العظمى وأيرلنده) وذلك فى عدة مجلدات، كما تشكلت فى بريطانيا فى عام ١٨٦٩ لجنة أطلق عليها اسم (لجنة المحفوظات التاريخية) لفحص وفهرسة ونشر مجاميع من الوثائق الهامة التى كانت فى حيازة الهيئات البلدية وغيرها، كما أن بريطانيا دأبت علي نشر عدد من القرارات البرلمانية التى تتعلق بالأحداث التاريخية الهامة فى العصور المختلفة، وقد اشتهرت هذه المجموعة باسم (The Blue Books) إشارة إلى أنها كانت كلها تصدر فى غلاف أزرق، بينما دأبت فرنسا على نشر محتويات التقارير الرسمية الخاصة بتاريخها فى مجموعة كانت تصدر كلها فى غلاف أصفر فعرفت باسم (The Yellow Books).

وفى بعض البلاد ـ وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ـ إهتمت الجامعات كجامعة هارفارد، وجامعة كولومبيا، وجامعة متشجان وغيرها بنشر العديد من الوثائق المتعلقة بتاريخ أمريكا.

وهناك قواعد يجب أن يلتزم بها الناشر للوثائق ـ كأن يذكر مصدر الوثائق المنشورة، وأرقامها فى هذا المصدر، وغير ذلك من المعلومات التى توضح مكان الوثيقة الأصلية وتيسر رجوع الباحث عنها فى مصدرها الأصلى ـ إذا شاء ذلك.

والوثيقة يجب أن تنشر كما هى دون تعديل أو تحريف أو تغيير، وحتى الأخطاء اللغوية أو المطبعية الموجودة فى الأصل ـ يجب أن تبقى كما هى، ويمكن الإشارة فى الهامش إلى اللفظ الصحيح، ويفضل أن يكون هناك فهرس أو ثبت بالوثائق المنشورة، وإذا كانت الوثائق تتعلق بموضوع واحد ـ

يجب أن يُراعى الناشر التسلسل التاريخى، وإذا كان الناشر قد إختار مجموعة معينة من الوثائق من بين عدد كبير منها ـ يجب أن يوضح الأساس الذى إختار على أساسه مانشره دون غيره من الوثائق الأُخرى المرتبطة بنفس الموضوع، ويحسن أن يعطى الناشر فكرة سريعة عن موضوع الوثيقة التى ينشرها.

سادساً: المخطوطات:

لاتقل المخطوطات أهمية عن المصادر الأصلية الأخرى التى نستقى منها معلوماتنا التاريخية ـ فقبل أن تنشر للطباعة دأب كثيرون من المؤرخين المعاصرين للأحداث أو غيرهم من العلماء على تسجيل مُلاحظاتهم ومشاهداتهم وآرائهم على هيئة كتب يكتبها الشخص بنفسه أو يُمليها على غيره.

وقد وجد بعض النساخ الذين كانوا يعملون فى هذا المجال سواء بتكليف من حاكم معين أو من غيره، وكانت بعض هذه النسخ تباع بأثمان باهظة حيث بلغ ثمن بعضها مايوازى وزنها ذهباً.

وقد يقوم الناسخ بكتابة نسخة أو أكثر من الأصل، وقد يضيع الأصل وتبقى نسخة أو أكثر منقولة من الأصل المفقود أو من نسخة أخرى نُقلت عن هذا الأصل.

وبعض المخطوطات تكتسب أهمية بالغة كمصادر للأُحداث، خاصة إذا كان الكاتب ممن عاصر الأحداث التى يتناولها أو ساهم فيها ـ لكن يحتاج الباحث قبل أن يستند على ما فى المخطوط من معلومات ـ أن يتأكد من سلامة المخطوط وأنه لم يتعرض لأى تغيير أو تعديل ـ كما سنوضح بتفصيل فيما بعد.

وأشير إلى أن المكتبات الهامة في مراكز العلم التى كانت منتشرة فى وقت من الأوقات فى غرب أفريقيا حين كانت بها ممالك وسلطنات إسلامية ناهضة قبل أن تتعرض هذه البلاد للغزو الأوربى ـ تحتفظ بعدد كبير من المخطوطات العربية الهامة.

وأذكر على سبيل المثال من هذه المكتبات (مكتبة ايبادن)، والمعروف أن عدداً كبيراً من المخطوطات العربية والمتعلقة بالتاريخ الإسلامى فى غرب أفريقيا قد نقلت فى ظروف معينة إلى مكتبات الدول الأوروبية الأخرى وفى مقدمتها مكتبة الأسكوريال بأسبانيا.

فالباحث فى التاريخ الإسلامى فى غرب أفريقيا يستطيع أن يجد من المخطوطات والمصادر الأخرى ما يقدم له مادة أولية هامة تخدم بحثه[1].

وأشير إلى أن المستشرقين إهتموا بنشر بعض هذه المخطوطات العربية إدراكاً منهم لأهميتها ـ أذكر من هؤلاء المستشرفين بالمر (Palmer) الذى نشر مجموعة من المخطوطات العربية بعنوان (أخبار كانو) (The Kano Cron-icle)، وقد ألحقها بكتابه.

Plamer, H.R.: Sudanese Memoirs (Lagos, 1928).

كذلك نذكر منهم كنسدال (Kensdale) الذى تجول فى العديد من مراكز العلم الهامة فى تنبكتو، وجنى، وجاغ، وكانو، وكتسينا، بغرب أفريقيا ونشر بياناً وافياً عن بعض المخطوطات العربية المحفوظة فى مكتبة جامعة ايبدان بنيجريا[2].

---

(١) للمزيد من التفاصيل يرجع إلى المحاضرة التى ألقاها الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن زكى بدار الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ ميلادية. وقد نشرت بعد ذلك، وعنوانها: المراجع العربية للتاريخ الإسلامى فى غرب أفريقيا.

(٢) Kensdale: A Catalogue of the Arabic Manuscripts reserved in the University Library Ibadan (Nigeria 1955).

كذلك المستشرق هوداس (Houdas) الذى نشر فى عام ١٩٠٠ كتاب تاريخ السودان كما هو باللغة العربية، كما نشرت له ترجمة فرنسية(١).

كذلك وتنج (Witting) الذى عمل لفترة محاضراً بمدرسة العلوم العربية بكانو بنيجيريا ونشر فى ١٩٥٧ كتاب إنفاق الميسور فى تاريخ بلاد التكرور(٢).

ولايتسع المجال هنا للإشارة لباقى المستشرقيين الذى إهتموا بنشر بعض المخطوطات الهامة التى تزخر بها المكتبات التى وجدت فى مراكز العلم والحضارة بغرب أفريقيا بصفة خاصة ـ لكن تكفى هذه الإشارات للدلالة على ما يمكن أن يجده الباحث المهتم بتاريخ الإسلام والحضارة الإسلامية فى أفريقيا فى هذه المكتبات من كنوز علمية.

وأشير إلى أنه صدر فى عام ١٩٦٥ ثبت عام للمخطوطات العربية الموجودة فى مكتبتى متحف جوس، ولوجارد فى مدينة كادونا بنيجيريا ـ أشرف على إصداره إثنان من الباحثين(٣).

كما أن جامعة إيبدان بنيجيريا قامت فى الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ بعمل ثبت بالمخطوطات العربية التى فى حوزتها(٤) ومعظم المخطوطات التى يحتويها هذا الثبت الهام تتعلق بالأحوال التى سادت شمال نيجيريا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين خاصة ما يتعلق بحركة الإصلاح الدينى التى تزعمها الشيخ عثمان دان فوديو، وشقيقه عبد الله بن محمد، وابنه محمد بلو وغيرهم من رجال الإصلاح المسملين.

---

(١) السعدى، عبد الرحمن بن عبد الله (١٥٩٦ ـ ١٦٥٥) :تاريخ السودان.

(٢) محمد بلوبن عثمان: إنفاق الميسور فى تاريخ بلاد التكرور.

(٣) Aida S. Arif and Ahmad M. Abu Hakim: Descriptive Catalouge of Arabic manuscripts in Nigeria (London 1965).

(٤) Kensdale, W.: Op. Cit.

كيف يستفيد المؤرخ من الوثيقة التاريخية

لما كانت الحقيقة فى ذاتها هى الهدف الذى يرمى إليه الباحث ـ لذلك كان لابد من التأكد من أن الأصول أو الوثائق التى يبنى عليها الباحث إستنتاجه صحيحة وأنه لم يطرأ عليها تبديل أو تحريف.

وقد ظهر أن كثيراً من الأصول التى أُستخدمت فى الماضى دون تمحيص بغير سليمة، وبالطبع كل ما بنى عليها من إستنتاجات وأراء لاقيمة له، ومن ثم ذهب كل جهد بنى على هذ الأصل هباءً.

ويختلف الأمر حسب نوع الأصل ـ هل هو وثيقة رسمية، وما مصدرها، أم هو مخطوط يرتبط بموضوع البحث.

والوثائق الصادرة من جهات رسمية قد يكون أمرها سهلاً، فالباحث يمكن بجهد يسير الإطمئنان لسلامتها، ومن ثم يتركز جهده كله فى تحليل النص وتفسيره وإستخراج الحقاق التى يمكن أن يستدل عليها من النص ذاته دون تحميله أكثر مما يحتمل.

لكن يختلف الأمر إذا كان الباحث مثلاً يستند إلى مخطوط، ويحاول أن يصل إلى أراء مبنية على ما جاء فيه من معلومات.

وسنحاول هنا أن نجمل المراحل التى يمر بها النص حتى نتأكد من أصالته، ويمكن أن نطمئن إلى استخدامه والإستناد عليه، وإستخلاص الحقائق منه.

وقد اتفق المؤرخون على أن النص يجب أن يتعرض ـ قبل أن يعتمد كمصدر للمعلومات إلى فحص أو ما يمكن أن نطلق عليها إختبار Exam-ination، ويصنف المؤرخون الألمان بالذات عملية الفحص أو النقد إلى نوعين:

نقد أو فحص ظاهرى (External Criticism):

ويقصد به التأكد من شخصية كاتب النص، ومن صحة نسب النص إليه وذلك بطرق مختلفة، كإختبار نوع الحبر المستخدم، والقلم الذى كتب به النص، ودراسة اللغة والأسلوب والمصطلحات، والصيغ الخاصة التى كتب فيها النص.

هذا بالإضافة إلى العادات الجارية فى ديوان من الدواوين فى زمان من الأزمنة، أو الخصائص المشتركة بين كل الوثائق التى من نوع معين، والتى ثبت يقيناً أنها صحيحة، فالباحث عليه أن يعقد مقارنة بين عدد كبير من الوثائق المتشابهة قبل أن يصدر حكماً جازماً على الحالة التى أمامه.

وتتطلب عملية النقد هذه جمع أكبر قدر من المعلومات عن كاتب النص، وهذا يخدم فى الحكم على مدى تحريه الحقيقة، ومدى علاقته بالأحداث التى كتب عنها، وهل شاهدها بنفسه أو اشترك فيها أم أنه يكتب عن أشياء سمع عنها فقط، وهل مضى زمن طويل بين وقوع الحدث نفسه وبين تدوينه ـ فقد يكون النص صحيحاً غير مزيف، وقد يكون كاتبه من الأشخاص الذين عرف عنهم تحرى الصدق فيما يكتبون ـ لكن لبعد الزمن بين وقوع الحادث وبين تدوينه يلتبس عليه الأمر فيهمل ذكر تفاصيل هامة أو يخطىء عن غير قصد ذكر أحداث معينة ـ فمعرفة كاتب النص، وتاريخ كاتبه وعلاقته بالأحداث ـ كل هذه تهم وتخدم فى الإطمئنان على دقة ما جاء بالنص.

ويتضح هذا بوضوح فى المخطوطات بالذات أكثرمن غيرها ـ فقدتتعرض أكثر من غيرها من الأصول التاريخية لعمليات التغيير والتزييف.

والمخطوط ـ كما ذكرنا سابقا ـ قد يكون بخط المؤلف أو قد يكون مملى منه، وقد يكون المؤلف قد راجع الإملاء بعد كتابة النص، وفى هذه الحالة يعتبر المخطوط فى مرتبة النسخة التى بخط المؤلف نفسه.

ويعطى الدكتور/ أسد رستم أمثلة لبعض النصوص والوثائق ـ التى احتوت أوراقاً هامة وخطيرة، نسب صدورها من أشخاص لهم مكانتهم ـ لكن ثبت بعد ذلك أنها مزورة، ومدسوسة على أصحابها[1].

ولم تسلم كثير من المخطوطات من التزوير ـ فالنساخ كانوا فى بعض الأحيان يضيفون فى هوامش المخطوط الذى تحت أيديهم أو فى نهايات الفصول والأبواب أخباراً أو أراء جديدة تتعلق بما جاء بالمخطوط، وتمر الأيام وتضيع النسخة الأصلية، للمخطوط، وينسخ المخطوط مرة أخرى من النسخة المنقولة بإضافاتها، وتدخل الزيادة فى الأصل وتختلط الإضافة بالمتن، ويختلط الأمر على المتأخرين فينسبون كل ما فى النسخة الخطية المتأخرة بما فيها من إضافات إلى المؤلف الأصلى ـ وهذا نوع من التزييف ـ فنحن ننسب للمؤلف ما هو فى الحقيقة ليس من أرائه وأفكاره لكن من عمل الناسخ.

والإضافات من هذا القبيل على نوعين:

أ ـ الحشو:

والبعض يطلق عليه لفظ (الدس)، ويقصد به إدخال كلمات أو جمل (اضافات) فى النص لم تكن فيه من قبل.

ب ـ الإكمال:

يقصد به إضافة أحداث أخرى للنص الأصلى، وفى بعض الأحيان يمكن بيسر فصل الوثيقة الأصلية عن الإضافات، كأننا نستعمل مقصاً، وفى أحيان أخرى يختلط الأمر فيصعب تمييز الأصل عن الإضافات الدخيلة، وبالطبع تكون مهمة الباحث هى محاولة إستعادة الأصل أو على الأقل عزل الجزء السقيم المشكوك فيه.

---

(١) أسد رستم: مصطلح التاريخ (بيروت ١٩٣٩).

ويُعطى الدكتور أسد رستم أمثلة لبعض الكتب التى نشرت إعتماداً على نسخ خطية دست فيها أخبار كثيرة ثبت فيما بعد أن تاريخ حدوث بعضها لاحق لتاريخ وفاة المؤلف نفسه.

وفيما يتعلق بالمخطوطات التاريخية:

نقسمها إلى أربع حالات:

١ ـ مخطوط بخط المؤلف نفسه:

ويُطلق على الأصول من هذا النوع تعبير (أصول من الدرجة الأولى) ـ وهذه الأصول متى اطمأن الباحث بكافة الطرق إلى أنها بخط المؤلف نفسه ولم تتعرض لأى تغيير بالإضافة أو الحذف ـ يمكن أن يعتمد عليها وهو مطمئن.

٢ ـ فى حالة فقد الأصل ـ ووجود نسخة وحيدة منقولة منه:

يحاول الباحث فى هذه الحالة دراسة هذه النسخة للحكم على مدى مطابقتها للنسخة الأصلية ـ من وجهة نظرنا ـ بعد تحليلها ودراستها دراسة كاملة من جميع النواحى.

٣ ـ فى حالة ضياع الأصل ـ والعثور على عدة نسخ منه فيها بعض الإختلافات:

يلتزم الباحث فى هذه الحالة بدراسة مقارنة للنسخ المختلفة فى محاولة لتحديد النص الأصلى أو أقرب ما يكون إليه.

وهناك منهج محدد لتصنيف النسخ الفرعية، ومقابلتها ببعضها، ويلاحظ أن تشابه عدد من النسخ لايعنى بحال ما أنها هى الأقرب إلى الأصل فقد تكون كلها مأخوذة من نسخة واحدة بعيدة عن الأصل الضائع.

٤ ـ العثور على أصل المؤرخ مجهول:

على الباحث في هذه الحالة أن يبذل جهده للتعرف على شخصية كاتب النص، ويتأكد من ميوله ونزعاته، ودرجة علمه وإتصاله بالأحداث التى يروى أخبارها ولابد من الوقوف على الزمان والمكان الذى كتبت فيه هذه الأخبار.

ويقول د. أسد رستم «إن الأصول هى فى غالب الأحيان صلتنا الوحيدة بحوادث الماضى، فإن وصلنا عن طريقها إل الخبر على حقيقته ـ توصلنا الى الحقيقة التى ننشدها ـ وإن أرجفت فخاضت فى الأخبار المخطئة أو الكاذبة ـ أوقعتنا فى مهاوى الضلال والتضليل، ومهمة الباحث فى البحث عن حقيقة النص وصاحبه هى أصعب بدرجات من مهمة القضاة والمحامين ـ إذ أن هؤلاء يتحدثون إلى من ينقل الخبر ويمتحنونه بالإستنطاق، فهو مخبر حى ماثل أمامهم ـ أما مخبر المؤرخ فإنه ميت خلا مكانه، وطويت صفحته»[1].

ويعطينا بول ماسى نماذج للتحريفات التى طرأت على الأصول عند نقل نسخ منها فيذكر منها أغلاطاً فى النقل ـ حين يخيل للناسخ أن هناك أغلاطاً فى الأصل فيصححها لأنه لم يفهمها، وهناك أخطاء عرضية حين يخطىء الناسخ فى قراءة النص أو يسىء السمع وهو يكتب عن إملاء، أو حين يرتكب ـ عن غير قصد ـ سقطات خطية أو يحذف بعض السطور[2].

كما يعطى الدكتور/ عبد الرحمن بدوى أمثله لما أضافه النساخ لكتاب (الرسالة) للشافعى ـ فقد حدث تحريف أو خطأ فاستبدلوا بعض العبارات مما

---

(١) أسد رستم: مرجع سابق ذكره ص /٢٦.

(٢) ماسى، بول: نقد النص (ترجمة عبد الرحمن بدوى ـ ضمن مجموعة النقد التاريخية) سنة ١٩٦٣، ص /٥٦.

يبدو غريبا على لغة الشافعى وأسلوبه، فالمعروف أنه كان دائماً يستخدم تعابير فى غاية الرصانة والجزالة، ومتانة الثبت، مما يدل على قدرته على الكتابة بلغة عربية أصيلة.

وهكذا تصبح مهمة الباحث أن يستخرج العبارات الصحيحة التى أملاها الشافعى عل تلميذه (الربيع) ويستبعد الغريب[1].

وإذا كان هذا فيما يتعلق بالأصول المخطوطة ـ فإن نفس الشيء ينطبق على الأصول المنشورة.

وقد أورد الاستاذ فلنج أحداثاً هامة تتعلق بالثورة الفرنسية وغيرها ـ تناقلتها عدة مراجع هامة إستناداً على مصدر معين ـ لكن ثبت عدم صحتها لأن المرجع الأول لم يتحر الدقة فيما أخذه من المصدر الأساسى، وأما المراجع الأخرى فقد نقلت منه دون تحقيق[2].

وهكذا يتضح لنا أهمية التثبت من نصوص الأصول التاريخية والتدقيق فى تحليلها قبل الإعتماد عليها.

وبالطبع ليس هناك معيار مطلق للحسن أو السيىء ـ لكن كثيرين من الباحثين نشعر لأول وهلة أنهم لم يبذلوا الجهد المطلوب للتحقق من صحة ودقة النصوص التى يستخدمونها ـ لكن مع ذلك فإن الإفراط فى الشك والإتهام تكاد تكون له نفس النتائج الضارة للأفراط فى الثقة.

النقد الباطنى (الداخلى) (Internal Criticism):

يُعتبر النقد الخارجى مجرد عملية تحضيرية ـ فهو مجرد مرحلة أولية تمهد للمرحل التالية فى الإستفادة من الوثيقة وإستنطاقها للوصول إلى الحقائق والمعلومات التى تحتويها.

---

(١) عبد الرحمن بدوى: مناهج البحث العلمى (١٩٦٨) ص / ١٩٨ ـ ١٩٩.

(٢) Fling, F.M.: The Writing of History, An Introduction to Historical Method (1926), pp. 90-100.

وكثيرون من الباحثين يحملون النصوص فوق ما تحتمل من معانى بينما البعض لا يجذب إنتباهه فى الوثيقة إلا بعض الجمل أو الكلمات التى تتجاوب مع تصوراته هو، ولذا ينصح الباحث بأن يهتم ويدقق فى تحليل النص ومحتوياته.

والنقد الباطنى ينقسم إلى نوعين:

١ ـ النقد الباطنى الإيجابى:

ويقصد به تحليل النص وتفسيره، ومحاولة معرفة مدلوله.

وينصح ماسى، بول ـ الباحث عند دراسته للنص أن يقسمه الى فقرات، ويلتزم بوضع علامات الترقيم وما إلى ذلك مما ييسر فهم محتواه، والنص فى صيغته النهائية يجب أن يكون بشكل يتم فيه الفصل بين الكلمات والفقرات بما يسهل قراءة النص وفهمه وتفسيره[١].

وعادة يبدأ الباحث بتحديد المعنى الحرفى لألفاظ النص وجمله، وهذه عملية لغوية بحتة، ثم بعد ذلك ينتقل الباحث لمحاولة إدراك المقصود من النص ـ ويجب أن نراعى عدة حقائق مثل:

ـ إن اللفظ قد يكون له فى زمن كتابة النص معنى ومدلول غير المعنى المستخدم اليوم، فالباحث عليه أن يلم بلغة الزمن الذى كتب فيه النص.

ـ تختلف بعض المفردات والألفاظ اللغوية من إقليم لآخر، ولذا يجب أن يكون الباحث ملما بمدلول الألفاظ فى المنطقة أو الإقليم المتصل بالنص، وفى العصر الذى كتب فيه النص، ويمكن أن يستعين الباحث فى ذلك بالمعاجم اللغوية.

ـ على الباحث أن يكون على علم بالأخطاء الشائعة الخاصة بكتابة لغة من

---

(١) ماسى، بول: مرجع سابق، ص / ٢٧٨.

اللغات فى عصر من العصور أو بكتابة كاتب معين، والمؤرخ ملزم ــ عند الإستشهاد بنص ما أن يبقيه كما هو بألفاظه أو أخطائه ــ إن وجدت ــ فلا يجب حتى مجرد إبدال لفظ عامى بما يقابله باللغة الفصحى، فالمؤرخ مطالب باستخدام النص وعرضه كما هو لا كما يجب أن يكون.

ــ كثيرون من الباحثين يحاولون أن يصلوا من تحليلهم للنصوص لتأكيد فكرة سابقة كونوها مقدماً ويحاولون أن يوجهوا النص لخدمة هذه الفكرة..

ــ يجب فى النهاية أن نصل إلى تفسير النص كوحدة، فالمفروض أن يصل الباحث للمعنى الذى يقصده الكاتب.

ــ فى حالة المخطوط ــ يحتاج الباحث أن يكون على معرفة تامة بأسلوب الكاتب ولغته واتجاهاته فى الكتابة، وذلك عن طريق مقارنة أكثر من إنتاج لهذا الكاتب، وهذا يسهم فى تأكيد صحة نسب النص لهذا الكاتب من عدمه.

٢ ــ النقد الباطنى السلبى:

عرفنا كيف يتعامل الباحث مع النص فيحلله ويفسره ليصل للمعنى الذى يقصده الكاتب.

لكن هناك تساؤل ــ هل نأخذ المعلومات الواردة فى الأصل التاريخى ــ سواء أكان هذا الأصل معاهدة أو إتفاقاً أو مخطوطاً أو غير ذلك من الأصول ــ على أنها تعبر تماماً عن كل الوقائع والآراء بدقة وصدق وأمانة.

لقد ثبت أن الكثير من النصوص لاتعبر عن الحقيقة، فالكاتب قد يتعرض لظروف معينة أو مواقف خاصة تجعله يحيد عن ذكر الحقيقة كاملة، فحتى المعاهدات قد يكون المعلن من بنودها قصد به إخفاء بنود سرية لم

ىعلن عنها ـ بل ثبت تلاعب فى الألفاظ من أحد الأطراف بهدف تضليل الطرف الآخر.

والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها على سبيل المثال معاهدة أوتشيالى (Ucciallì)، التى أبرمت فى ٢ مايو سنة ١٨٨٩م، بين منليك إمبراطور الحبشة والإيطاليين، فقد كتبت هذه المعاهدة من نصين أحدهما إيطالى، والآخر حبشى، وجاء مدلول المادة ١٧ فى النص الإيطالى مختلفاً تماماً عن النص الحبشى، فقد جاء فى النص الحبشى ما يعنى أن للإمبراطور الحبشى الحق فى أن يستعين بالحكومة الإيطالية فى مفاوضاته مع الحكومات الأخرى، بينما يفهم من النص الإيطالى بأنه يلزم أن يستعين الإمبراطور الحبشى بالحكومة الإيطالية فى علاقاته مع الحكومات الأخرى ـ وكان معنى ذلك فى زعم إيطاليا أن ملك الحبشة قد وافق على تكليف الحكومة الإيطالية بإدارة جميع شئون الحبشة الخارجية مع الدول والحكومات الأخرى.

وإتضحت نيات الحكومة الإيطالية حين أبلغت الدول العظمى بأن ملك الحبشة قد وافق على أن تقوم الحكومة الإيطالية بإدارة جميع شئون الحبشة الخارجية، وأن ايطاليا تقوم بتبليغ الدول بهذا الأمر بناءً على ما تقضى به المادة ٣٤ من مواد مؤتمر برلين الموقعة فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ والتى تقضى بأنه فى حالة ضم أى دولة لأرض جديدة أو فرض حمايتها على أى جزء من القارة ـ أن تخطر الدول الأخرى بذلك. وأدى الإختلاف فى تفسير وفهم كل من الدولتين (إيطاليا، والحبشة) لمضمون هذه المادة المادة الى حرب بين الدولتين لم تحسمها إلا موقعة عدوة الهامة فى مارس ١٨٩٦ التى انتصر فيها الجيش الحبشى، وأدى الأمر لإبرام معاهدة صلح جديدة فى أديس أبابا فى ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ أنهت حالة الحرب بين الدولتين ونصت على إلغاء معاهدة أوتشيالى.

ونفس الشيء ينطبق على قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ الذى وافقت عليه الدول العربية، وإسرائيل لإنهاء النزاع بينهما بعد حرب ١٩٦٧ والذى نص على أنه ليس من حق أية دولة أن تستولى على أراضى دولة أخرى بالقوة، وهذا النص فى تقدير العرب يلزم اسرائيل أن تنسحب من كل الأراضى التى استولت عليها في الحرب ـ لكن اسرائيل تعللت بأن القرار لايقضى بأن تنسحب من كل الأراضى التى إستولت عليها بل على بعضها بحيث تحتفظ بما هو لازم لسلامة اسرائيل.

وهكذا تتضح لنا حقيقة هامة وهى أن النصوص التاريخية ـ حتى إذا صحت نسبة الأصل لكاتبه، ومهما كانت مكانة الكاتب وسمعته ـ فإنه لايمكن التسليم بأن كل ما جاء فى النص يعبر بدقة من إتجاهات صاحبه ـ ووصل الأمر بالبعض الى القول أن (شك المؤرخ رائد حكمته)، وأن الأصل فى التاريخ هو الإتهام لإبراءة الذمة، حتى تثبت هذه البراءة بما لا يدع مجالاً للشك.

وكما ذكر أنجلو وسنيوبوس «إن نقطة الإبتداء للباحث هى الشك المنهجى فى النص، فكل ما لم يثبت صحته ينبغى أن يظل موضوعا للشك الى أن تتأكد سلامته»[1].

وبالطبع فإن الباحث إذا وجد تعارضاً فى المعلومات الواردة فى الأصول التاريخية عن موضوع معين ـ فذلك يدعو للإعتقاد بإمكان حدوث خطأ ما ـ ومن ثم تصبح عملية (النقد الباطنى السلبى) عملية ضرورية لتصفية الحقائق وغربلتها وإستبعاد الزائف منها.

كذلك فإن كاتب الأصل التاريخى أو الراوى للحدث ـ قد يضطر لعدم ذكر الحقيقة تحت ظروف معينة منها مثلاً:

(١) انجلو وسينوبوس: المدخل إلى الدراسات التاريخية.

(ترجمة عبدالرحمن بدوى ـ نشرت ضمن مجموعة بعنوان النقد التاريخى ـ القاهرة ١٩٦٣). ص/ ١٢٢.

ـ أن تكون هناك أسباب سياسية أو حربية أو قومية ـ تدعو إلى عدم ذكر الحقيقة، فالكاتب عضو فى عدة جماعات ـ الأسرة والإقليم، والوطن والفرقة الدينية، والحزب السياسى، والطبقة الإجتماعية، وبالطبع فإن لكل جماعة منها مصلحة يتشيع لها أعضاؤها وتفرض عليهم إتجاها معينا.

وقد تكون للكاتب مصلحة معينة تستلزم أن يتعمد عدم ذكر الحقيقة.

ـ وقد تكون هناك عوامل نفسية وراء عدم ذكر الحقيقة.

ـ وقد يكون أسوب الكاتب نفسه، وإستخدامه تراكيب معينة من دواعى اللبس أو عدم تحديد المعنى المقصود.

ـ وهناك عوامل شخصية تتعلق بقوة الملاحظة، وسلامة الحواس، ودقة المشاهدة وغير ذلك من العوامل التى تؤثر على دقة الأحداث التى يذكرها الكاتب.

لكل هذه الأسباب ولغيرها من العوامل الأخرى التى قد تؤثر على كتابات الكاتب ـ فإنه يجب ألا نعتبر مايكتبه الكاتب ـ حتى لو كان مشهوداً له بالصدق وذكر الحقيقة أمراً غير قابل للمناقشة.

فالطبرى مثلاً الذى إشتهر بالدقة والصدق والأمانة، لايمكن أن نأخذ جميع أقواله قضايا مسلماً بها، فيجوز أن يكون صادقاً ودقيقاً فى كثير ممايقول ـ لكنه على عكس ذلك فى بعض أقواله الأخرى ـ وكذلك ابن خلدون مثلاً لم يراع فى كتابه «العبر وديوان المبتدأ والخبر» ـ الدقة التى دعا هو نفسه إليها، بل وقع فى بعض الأخطاء التى دعا هو إلى تجنبها[1].

وبالمثل الجبرتى الذى تعتبر كتاباته عن فترة الحملة الفرنسية على مصر وفترة حكم محمد على ـ التى عاصرها مرجعاً أصلياً هاماً ـ لايمكن أخذ كل كتاباته على علاتها دون مناقشة.

---

(١) أسد رستم: مرجع سابق، ص/ ٦٧.

ويحذر أنجلو وسينوبوس من أخذ مجموع مؤلفات كاتب معين كل نقبلها بجملتها أو ترفضها كلها، ويقول إن ما يلجأ إليه بعض الباحثين من تقسيم المؤلفين الى فئات فئة تؤخذ كتاباتها على علاتها دون تمحيص، وفئة أخرى نشكك فى كل ما تكتبه ـ كما يحدث فى المحاكم حيث يقسم الشهود إلى شهود عدول، وشهود زور ـ أمر غير سليم[1].

ويعطى د. عبد الرحمن بدوى أمثلة عديدة من الأحاديث النبوية ـ فيذكر أن أبا هريرة ـ على الرغم مما عرف عنه من الدقة فى رواية الحديث فكثير من الأحاديث التى نسبت إليه مشكوك فى صحتها، وأنه كثيراً ما كان هو تكأة لكل من يحاول أن يزيف حديثاً ـ ويقول إذا كان هذا يحدث فى الأحاديث التى يعرف رواتها فإن الأمر يكون أكثر صعوبة بالنسبة إلى الرواة الذين نقل عنهم المؤرخون[2].

ولعل التساؤلات التى تفرض نفسها على الباحث نتيجة تحليله النصوص التى تحت يديه هى:

١ ـ ما الوضع لو أن حادثاً تاريخياً لم يتعرض له إلامصدر واحد، أو كاتب واحد؟

٢ ـ ما الوضع فى حالة تعارض الأصول والمصادر، وتناقض الروايات بشأن حادث تاريخى معين؟

٣ ـ ما الوضع فى حالة ما إذا أجمعت أصول متعددة على رأى معين، ووجد مصدر يقول برأى مخالف؟

٤ ـ ما الوضع فى حالة تعارض ماذكرته الأصول التاريخية مع حقائق تاريخية معروفة؟

---

(١) أنجلو وسينوبوس: مرجع سابق، ص ١٢٣/ ١٢٤.

(٢) عبد الرحمن بدوى: مرجع سابق ص ١٢٦

وقد تعرض لهذه التساؤلات أنجلو، وسينوبوس[1]، كما تعرض لها Fling[2].

وخلاصة ما ذهبوا اليه هو:

١ ـ يجب ألا يعتمد المؤرخ على الروايات التى ينفرد بها راوٍ واحد، وفى هذا الصدد يذكر د. أسد رستم «إنه إذا كانت العلوم الطبيعية التى تستند على المشاهدة، والإستدلال، والقياس والتحقيق، والمقابلة، والتجربة تبتعد كل الإبتعاد عن الإطلاق فى النتيجة من مشاهدة واحدة ـ فالتاريخ أولى بذلك منها لأنه بعيد عن المشاهدة، ولايمكن الإستدلال عليه بالقياس أو التجربة[3].

٢ ـ فى حالة تعارض المصادر ـ ليس من عمل المؤرخ أن يوفق بين الأخبار المتعارضة بإتخاذ موقف وسط بينها ـ فقد يكون إحداها صحيحاً، والأخر خطأ، فعمل الباحث هو السعى للوصول للرأى الصحيح الذى لايقبل الشك، وإذا لم يستطع ذلك فليس هناك ما يضطره لإصدار حكمه (فالعالم من يعلم أنه لايعلم)، ولاجناح على الباحث إذا ذكر أنه لم يستطع فى حدود المادة المتاحة له ترجيح رأى على آخر.

٣ ـ من الجائز أن الرأى الذى لم يُجمع عليه عدد من الآراء التى ذكرتها مراجع متعددة ـ هو الصواب، فلاعبرة بالعدد فى بعض المسائل التاريخية، ومن المحتمل أن الرأى المكرر راجع للنقل من مرجع واحد لم يتحر الدقة.

٤ ـ والباحث ليس ملزما بالأخذ بآراء أجمعت المصادر عليها ـ إذا كانت

---

(١) أنجلو وسينوبوس: مرجع سابق ص ١٩.

(٢) Fling: Op. Cit., pp 114-117.

(٣) أسد رستم: مرجع سابق ص ٨٢.

متعارضة مع حقائق تاريخية معروفة أو إذا كانت الأحداث المذكورة ينقصها الإنسجام والتآلف اللازمين بين الحقائق التاريخية.

٥ ـ النتائج التى يصل إليها الباحث يجب أن تكون مطمئنة وقائمة على أسس سليمة من الإستدلال، والمماثلة أو ما يطلق عليه (قياس النظير).

وهكذا يبدو لنا بوضوح أن الباحث وراء الحقيقة التاريخية ـ عليه أن يبذل للوصول إليها كل جهد، وكل وسيلة، وأن عليه أن يبدأ بالشك حتى يصل إلى اليقين، وأن يتحقق أن الأصل الذى سيعتمد عليه صحيح وليس مزيف،وللوصول لذلك لابد من البحث عن الظروف التى ربما أثرت فى إنتاج الوثيقة من حيث العصر الذى كُتبت فيه، والمكان، والظروف المحيطة بالكاتب، والمؤثرات التى قد تؤثر عليه مثل مصلحة الوطن أو الحزب أو الأسرة أو المصالح الشخصية، وكذلك مواهب المؤلف، والاستعمالات اللغوية المعتادة فى ذلك العصر وكيفية الحصول على الوقائع.

كل هذه المعلومات تُسهم فى أن نصل إلى الحقيقة، وإذا تم ذلك يمكن أن نقوم بتحليل الوثيقة، ومحاولة فهم المعانى التى يريد واضعها أن يعبر عنها، وبهذا يكون عمل الباحث قائماً على أساس سليم، وتكون النتائج التى يصل إليها مطمئنة.

ويذهب أنجلو وسينوبوس إلى أن الواقعة التاريخية (القول التاريخى) حتى إذا ثبت صحتها ـ بعد كل هذه المحاولات فهى ليست إلاملاحظة تحتاج لتأييدها إلى ملاحظات أخرى ـ فالوقائع العلمية هى النقاط التى تُجمع عليها ملاحظات مختلفة وهذا ما يطلق عليه عملية (مقارنة الأقوال)[١].

وهكذا تمر الوثيقة التاريخية فى طريق شاق طويل حتى يستطيع الباحث أن يبنى عليها تصوره للأحداث التاريخية.

---

(١) أنجلو وسينوبوس: مرجع سابق ص ١٥٤.

وهذا الكتاب الذى نضعه بين أيدى الباحثين فى مجال التاريخ يحتوى على مجموعة من الوثائق الهامة التى تتعلق بالتاريخ الأفريقى، والتاريخ العربى، والتاريخ الأوروبى، والتاريخ الأمريكى ـ وهذه الوثائق كلها ـ تقريبا ـ خضعت لعمليات الإختبار وثبتت سلامتها.

وقد قام المؤلفان بشرح وتحليل بعض هذه الوثائق والتعليق عليها ـ لتكون نماذج تحتذى..والأمل كبير فى أن يستفيد الباحثون من هذه النماذج وأن يتدربوا على تحليل الوثيقة والإستفادة منها وإستنطاقها لإستخراج الحقائق منها.

أما الوثائق الأخرى فى هذا الكتاب ـ فهى تفسح المجال لمزيد من التدريب والتمرين عل كيفية الإستعانة بالوثيقة كأساس للوصول للحقائق التاريخية.

المؤلفان

بعض الألفاظ والتعبيرات
التي يكثر ورودها في الوثائق

treaty	معاهدة
agreement	إتفاق
translate	ترجم
comment	علق (على الوثيقة)
done at	وقع فى
article	بند
signed at	وقعت فى
provisions	محتويات
extracts	مقتطفات
act	ميثاق
declaration	إعلان
relative to	بخصوص
ratification	اعتماد الإتفاق (توقيعه)
seal	يختم
no tification	إعلان ــ إخطار (خاص بالوثيقة)
status quo	الوضع الراهن (الحالى)

1

Mr. Cave's Report on the Financial Condition of Egypt (1877)[1]

The critical state of the finances of Egypt is due to the combination of two opposite causes.

"Egypt may be said to be in a transition state, and she suffers from the defects of the system out of which she is passing, as well as from those of the system out of which she is attempting to enter. She suffers from the ignorance, dishonesty, waste, and extravagance of the East, such as have brought her Suzerain to the verge of ruin, and at the same time form the vast expense caused by hasty and inconsiderate endeavours to adopt the civlisation of the West.

Immense sums are expended on unproductive works after the manner of the East, and on productive works carried out in the wrong way, or too soon. This last is a fault which Egypt shares with other new countries (for she may be considered a new country in this respect), a fault which has seriously embarrassed both the United States and Canada; but probably nothing in Egypt has ever approached the profligate expenditure which characterised the commencement of the Raliway system in England.

١) نشر هذا التقرير فى:

Mack Coan: Egypt as it is (1877).

The Khedive has evidently attempted to carry out with a limited revenue, in the course of a few years, works which ought to be spread over a far longer period, and which would tax the resources of much richer exchequers.

We were informed that one of the causes which operate most against the honesty and efficiency of native officers is the precarious tenure of office. From the Pashas downwards every office is a tenancy at will,and experience shows that while dishonesty goes wholly or partially unpunished, independence of thought and action, resolution to do one's duty and to resist the peculation and neglect which pervade every department, give rise to intrigues which, sooner or later, bring about the downfall of honest officials; consequently those who begin with a desire to do their duty give way before the obstructiveness which paralyses every effort.

The public servant in Egypt, like the Roman Proconsul, too often tries to make as much as he can out of his office while it lasts, and the scandal takes place, of the retirement in a few years with a large fortune of men whose salary is perhaps 40 L. a month, and who have plundered the Treasury on the one hand, and the peasant on the other.

The European employés of the Khedive take care, naturally, that their position should be defined and secured. This gives them freedom of thought, speech, and action, which has been in many cases most valuble to Egypt. Mr. Acton, sent out from the English Board of Trade, is a most useful member

of this calss. If men of such character and position were appoionted to higher offices in the Civil Service, they would, as we believe bring about most excellent results. They would be checks upon the adventurers who have preyed upon Egypt; and they would take care that the adviser upon public works should be in every case distinct from the person who benefits by their construction. The actual terms of the contracts require the scrutiny of men of integrity and capcity. it is admitted by contractors themselves that they charge far more than the fair amount for their work because the conditions of the contracts are so unnecessarily and absurdly onerous that they are compelled to make extra charges to protect themselves against possible loss; so that, one way or another, Egypt is the loser. An official of high rank said to us that the great want in Egypt is a body of high-class Europeans, not those who compete with each other to make money, and put pressure upon the Khedive, but men like our Indian officials, who have done so much to raise the tone of the native races.

The principal source of the revenue and of the wealth of Egypt is the land. Agriculture here is almost independent of seasons, but it is dependent upon widely extended, laborious, and costly systems of irrigation. Where these are wanting, the land quickly relapses into desert. Where these are supplied, as in Upper Egypt by the Bahr Yussuf and the Bahr Ibrahim, and more to the east by the Sweet-water Canal to Ismailia and Suez, whole tracts of land are brough into cultivation. It is ne-

cessary, therefore, that irrigation should be carried on completely and economically, that drainage should accompany it for the purpose of washing the salt out of the subsoil, and that the distribution of water should be carried on justly and regularyly. On all these points much improvement is needed. Still the productive power of the land has immensely increased during the administration of the present Ruler, as will be more particularly described hereafter.

The tenure of land varies. All land theoret..ally belongs to the State, as in feudal times in Europe, and similarly large estates were parcelled among the conquering races, and charged only with a fixed quit-rent called the dime. The remaineder of the land is held from the State by communities or individuals on payment of a tax called karadj, which is really a rent, and which was variable, and might at any time be augmented at the will of the Government. This land could not originally be leased, aliented, or devised, but relapsed to the State at each termination of ownership. More liberal and humane laws have been enacted by the present Ruler, and the land passes as easily as copyhold in England. Where land belongs to communities, the Sheykh distributes it to families for a year only, which is a great obstacle to industry. Nubar Pasha infoimed us that he let some land for rent in the ordinary way. Some he worked with labourers for hire: some in a sort of partnership with the labourers, who paid him a certain portion of the produce, he finding seed, implements, &c.

Labourers for hire are difficult to be obtained in many places. Amlost every man has small parcel of land to cultivate: consequently contractors agree to take a piece of work for so much, and to bring a certain number of hands from various places. They make their terms with the landowner, who knows no one but the contractor, and it often occurs that the latter, though well and punctually paid, starves and defrauds the labourers in his gang, and great misery and oppression take place, whether the gangs so brought together are of a better sort, who feed themselves and earn, say, 5 piastres a day most irregularly paid, or whether they are the poorest Fellaheen, obtained by help of the Mudir or Head-man of a district, who are paid nothing, but from sunrise to sunset for their bare food, and run away at every opportunity.

بعض الكلمات الواردة فى التقرير

Financial	مالى	Combination	اتحاد
transition	انتقال	Extravagance	تبذير
suzerain	سيد	defect	عيوب ـ قصور
hasty	سريع	verge	حافة
profligate	مبذر مسرف	endeavours	محاولات
precarious	غير مستقر	expenditure	انفاق
will	إرادة ـ رغبة	exchequers	بيوت مالية
pervade	ينتشر فى	tenaney	استئجار
pervade obstractive	عائق	peculation	يختلس
scandal	فضيحة ـ مأساة	paralyse	يشل
check (n)	كبح جماح ـ وقف	plunder	ينهب
scrutiny	انعدام النظر ـ تدقيق	prey	فريسة
absurdly	على نحو مناف للعقل	entegrity	سلامة ـ كمال

relapse	يتنكس تعود للحالة السابقة	onerous	مرهق
drainage	مصارف المياة	tract	مساحة من الأرض
feudal	إقطاع	tenure	إمتلاك الأرض
dime	مقدار ضئيل من المال	quit-rent	رسم لقاء الأعفاء من خدمة معينة
augment	يزداد		
alienate	تنقل ملكيتها	lease	يؤجر
copyhold	نوع من الملكية	devise	يورث
punctually	بدقة	implements	أدوات (تزويد الأوات)
starve	يموت جوعاً	gang	جماعة
defraud	يحتال على	relapse	يتنكس

التعليق على الوثيقة:

مشكلة الديون فى مصر:

ترتبط بعثة كيف الإنجليزية التى جاءت لمصر فى ديسمبر ١٨٧٥ وصاحبة هذا التقرير ـ بالأوضاع المالية (الإقتصادية) فى مصر فى عهد الخديوى إسماعيل (بمأساة الديون التى أغرق اسماعيل البلاد فيها).

بدأت مشكلة الديون فى عهد سعيد باشا وقد بلغت عند وفاته حوالى ١١ مليون جنيه ـ أما الخديوى اسماعيل فكانت آفته الإسراف والإقتراض من البيوت المالية والمرابين الأجانب بغير حساب أو نظر للعواقب، حتى كبل البلاد بالقروض الفاحشة. ولقد أصبح الإقتراض عادة سنوية لم يقو الخديوى على التخلص منها، وكان يقترض بشروط خاسرة، كما أن البلاد لم تكن فى حاجة حقيقية الى هذه القروض، ومعظم القروض كان الغرض منها سداد الديون والفوائد على قروض سابقة، وبناء القصور وتجميلها وإقامة الحفلات والأفراح. ومن القصور التى بناها سراى عابدين، وسراى الجزيرة، وسراى الإسماعيلية وسراى الرمل، وعدد آخر من القصور التى تكلف بناؤها وتأثيثها ملايين الجنيهات فى وقت كانت فيه خزانة الدولة قد نضبت،

وكان عاجزاً عن سداد حتى فوائد قروضه. فمن المؤسف حقاً أن هذه الديون التى كبلت مصر وقيدت حريتها الإقتصادية والسياسية لم يكن ينال الوطنيين منها شيئاً بينما شجعته البنوك الأجنبية والرأسماليين والأجانب على الإقتراض بشروط وأرباح لم يعرف العالم له مثيلاً، ولم يكن يدخل خزانة الدولة من هذ القروض إلا النذر اليسير. وقد رهن اسماعيل سداداً لديونه إيراد الكثير من المرافق الهامة كالسكك الحديدية وعوائد الملح وإيرادات الجمارك وعوائد الكبارى وغيرها.

ومن سوء حظ مصر أن تولى وزارة المالية فى مصر فى عام ١٨٦٨ إسماعيل باشا صديق (المفتش) وظل يتصرف فى خزائن مصر نحو ثمانى سنوات الى أن لقى مصرعه فى نوفمبر سنة ١٨٧٦. وقد تفنن هذا الرجل فى تدبير المال لسيده ولنفسه، ومما ابتدعه (قانون المقابلة) الذى صدر فى ٣٠ أغسطس ١٨٧١.

وهو يقضى بأنه إذا دفع ملاك الأطيان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدماً تعفى الحكومة أطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليهم.

وقد بلغت القروض فى السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل (١٨٦٣ـ ١٨٧٩) حداً أفقد البلاد إستقلالها المالى كما أفقدها استقلالها السياسى فيما بعد، فقد تدخلت الدول الأجنبية لحماية أموال رعاياها من البنوك والماليين والمرابين.

وفى عام ١٨٧٥ أضطر اسماعيل لبيع أسهم مصر فى قناة السويس لإنجلترا وكانت تقريباً نصف أسهم الشركة بمبلغ أربعة ملايين جنيه. ولم تكن هذه الصفقة.فى الحقيقة صفقة تجارية لكنها كانت صفقة سياسية، وكان لها دوى كبير فى الدوائر السياسية الأوروبية المتصارعة على النفوذ فى مصر، فكما عبّر أحد السياسيين الفرنسيين فى مجلة العالمين الفرنسية فى

عدد المجلة الصادر فى أول ديسمبر ١٨٧٥ بقوله «إن هذا العمل عمل سياسى محض وهذا وجه الخطورة فيه، فإذا لم يكن فى حد ذاته إحتلالا بريطانيا لمصر فإنه الخطوة الأولى لهذا الاحتلال».

٢ ـ ظروف طلب بعثة كيف لفحص مالية مصر:

لما ساءت الحالة المالية ورأى اسماعيل أن البيوت المالية الأوربية قد تزعزت ثقتها فى مقدرة الحكومة المصرية على الوفاء بإلتزاماتها المادية أراد أن يقدم برهاناً على أن مصر مازالت رغم الديون الباهظة قادرة على السداد، فعرض على إنجلترا إيفاد موظف كفء يدرس حالة الحكومة المصرية المالية ويعاون وزير المالية المصرى على إصلاح الخلل.

وكان إسماعيل يعتقد أنه سيستطيع بوسائله الخاصة أن يحيط المبعوث البريطانى بالحفاوة والإكرام وأن يتظاهر أمامه بالبذخ والإسراف فلا يلبث أن يقدم تقريراً بأن حالة الخزانة المصرية تسمح بالثقة بها فيرتكن على هذا التقرير لكى يقنع البيوت المالية الأوروبية بإقراضه من جديد.

وقد لبت الحكومة الإنجليزية نداء اسماعيل فأوفدت إليه بعثة من أربعة من موظفيها برئاسة استيفن كيف (Esteven Cave).

وجاءت البعثة إلى مصر ـ فى ديسمبر ١٨٧٥ وفحصت حالة المالية المصرية وقدمت تقريرها وأشارت فى التقرير إلى أن حالة المالية المصرية سيئة جداً، وأرجعت ذلك لأسباب منها:

١ ـ فداحة الشروط التى عقدت بها القروض المتوالية.

٢ ـ الإسراف فى إنفاق مبالغ كبيرة فى وجوه عديمة النفع وفى حملات حربية لا جدوى منها.

٣ ـ عدم وجود حد فاصل بين ملكية الخديوى الخاصة والملكية العامة للدولة.

٤ ـ النظام السيء الذى تسير عليه الإدارة المصرية فهى تعانى من الجهل وعدم الأمانة والتبذير والاسراف.

٥ ـ المشروعات العديدة التى أرهقت ميزانية الدولة.

٦ ـ نظام الخدمة العامة فى مصر وسعى كل موظف للإثراء على حساب الدولة.

٧ ـ نظام ملكية الأرض وعدم إستقراره.

واقترحت للإصلاح أن تُنشيء الحكومة المصرية مصلحة للرقابة على ماليتها وأشارت تلميحاً إلى أن تعهد بها لشخص إنجليزى.

٣ ـ نتائج بعثة كيف:

١ ـ إتضح أن انجلترا لم توفد بعثة كيف إجابة لطلب اسماعيل ولتحقق ما كان يهدف اليه، بل إنها اتخذت منها سبيلاً للتدخل الإنجليزى فى شئون مصر والضغط على الخديوى لإجابة طلباتها.

٢ ـ أدى هذا للتنافس بين إنجلترا وفرنسا على النفوذ فى مصر.

٣ ـ قدم وكلاء الماليين الفرنسيين مشروعاً بإنشاء (صندوق الدين) وتوحيد الدين، وإستجاب اسماعيل لطلبهم وأصدر فى ٢ مايو ١٨٧٦ مرسوماً بإنشاء (صندوق الدين) ليكون كخزانة فرعية للخزانة العامة تتسلم المبالغ المتحصلة لسداد الديون من المصالح المحلية، وخصص لذلك إيرادات بعض مديريات الوجه البحرى وأسيوط وايراد جمارك مؤانيء الإسكندرية والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والعريش وبعض العوائد التى تحصل فى القاهرة والإسكندرية وإيراد السكك الحديدية ورسوم الدخان وضريبة الملح ورسوم الكبارى وإيراد أطيان الدائرة السنية، وكان صندوق الدين بداية التدخل الأجنبى الرسمى فى شئون مصر.

٤ ـ اقترحت انجلترا من جانبها فرض رقابة أوروبية ثنائية (إنجليزية وفرنسية) على المالية المصرية، فأصدر اسماعيل فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ مرسوماً بذلك.

٥ـ لما لم تتحسن أحوال الحكومة المصرية المالية رغم كل هذه الإجراءات طلبت انجلترا وفرنسا تأليف (لجنة تحقيق أوروبية) لبحث أسباب عجز الحكومة المصرية عن سداد ديونها ـ وأضطر اسماعيل لأن يصدر مرسوماً فى ٢٧ يناير ١٨٧٨ بتأليف اللجنة المقترحة، وقدمت اللجنة التى كان يرأسها إنجليزى وهو السير ريفرس ويلسن (R. Wilson) تقريرها.

٦ ـ ومن أخطر ما جاء فى تقرير اللجنة إقتراح بتشكيل وزارة مختلطة يدخلها وزيران أوروبيان أحدهما إنجليزى لوزارة المالية والثانى فرنسى لوزارة الأشغال بدلاً من الرقابة الثنائية، وأضطر الخديوى للإذعان فألف نوبار باشا الوزارة المذكورة فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ وبحجة الإقتصاد أحالت هذه الوزارة ٢٥٠٠ من ضباط الجيش المصرى على الإستيداع مما أدى لثورة الضباط فاستقالت الوزارة المختلطة وقلد الخديوى ابنه توفيق باشا الوزارة فى ١٠ مارس ١٨٧٩.

ولم تدم هذه الوزارة الأخيرة طويلاً إذ حلت محلها تحت ضغط القوى الوطنية وزارة وطنية برئاسة شريف باشا وأقصى الوزيران الأوروبيان، وأدى تطور الأحداث بهذا الشكل الى إشتداد الأزمة بين الخديوى والدول وإنتهى الأمر بخلع اسماعيل نتيجة ضغط الدول الأوروبية وكان ذلك قمة التدخل الأجنبى فى شئون مصر.

للمزيد من المعلومات يرجع إلى:

١ ـ إلياس الأيوبى: تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩).

٢ ـ عبد الرحمن الرافعى: عصر اسماعيل جـ ٢.

2

Agreement Between the British and Egyptian Governements (1877)[1]

On the ?th September, 1877, an Agreement was entered into between the British and Egyptian Governments for the conditional recognition by Her Majesty's Government of His Highness's jurisdiction, under the Suzerainty of the Sublime Porte, over the Somali Coast as far as Ras Hafoum.

It contained the following stipulations relating to territorial Possessions.

Egyptian Jurisdiction over Somali Coast, Bulhar and Berbera, Free Ports.

Art. I. Subject to the stipulations contained in Article V of this Agreement the Government of His Highness the Khedive engages that from the date of the coming into force of the present Convention, and of the consequent formal recognition by Her Majesty's Government of His Highness' jurisdiction over the Somali Coast. Bulhar and Berbera shall be declared free ports (if steps to this effect have not already been taken).

NO Monopolies to be granted nor Imperdiments offered to Trade. Customs Dues at Tajoura, Zeila and other ports. British Subjects, Commerce, and Navigation. Most-favoured-nation Treatment.

(1) Hertslet, Sir E: The Map of Africa By treaty Vol. 11 P. 165 (London 1967).

Non-cession of Somali Territory to any Foreign Power.

Art. II. - His Highness the Khedive engages for himself and his successors that no portion of the territory, to be thus formally incorporated with Egypt under his hereditary rule, shall ever be ceded to any foreign Power.

Art. III. - Appointment of British Consular Agents. Privileges, & c. Most favoured-nation Treatment. Exclusion of Egyptians and Natives from such Offices.

Art. IV. - Suppression of the Salve Trade, and maintenance of Order.

Assurance to be given by the Sultan as to non-cession of any portion of the Somali Coast to any Foreign Power.

Art. V. - The present Agreement shall definitively come into operation so soon as His Imperial Majesty the Sulatan shall have given a formal assurance to Her Majesty's Government that no portion of the territory of the Somali Coast, a territory which, together with all other countries incorporated with Egypt and forming an integral part of the Empire, shall be recognised by His Imperial Majesty as a dependencey of Egypt, shall more than any other portion of Egypt, or of the countries placed under His Highness' Hereditary rule, be ceded on any pretence whatever to any foreign Power.

Alexandria 7 September 1877

بعض الكلمات الواردة فى الوثيقة:

Treaty	معاهدة	conditional	شروط
recognition	اقرار (اعتراف)	Jurisdiction	نطاق السلطة أو مداها
suzerainty	سلطة	Sublime Porte	الباب العالى
stipulations	اشتراطات	territory	حدود
come into force	يوضع موضع التنفيذ	convention	معاهدة ـ اتفاق
consequent	ناتج عن	monoply	احتكار
impediments	إلتزام	customs	رسوم جمركية
engage	يتعهد	successors	خلفاء
in corpovated	يدخل فى حوزة	hereditary	وراثى
cede	يتخلى عن	agent	موظف (ممثل)
privilege	امتياز	exclusion	منع ـ اقصاء
suppress	يقمع ـ يخطر	integral	متمم ـ يكمل
pretence	حجة ـ ذريعة		

ترجمة: الوثيقة:

المعاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر

(٧ سبتمبر ١٩٧٧)[١]

إنه لما كانت كل من حكومة دولة الإنجليز والحكومة الخديوية المصرية تريد عقد إتفاق بينهما بخصوص إقرار دولة الإنجليز على (تسلط) الحكومة الخديوية بالنسبة لتبعيتها الى الدولة العلية على سواحل بلاد السومال لغاية رأس حفون. رخصت حكومة دولة الإنجليز جناب السير فيفان قنصل جنرال الدولة المشار إليها بالقطر المصرى والحكومة الخديوية المصرية دولتلو شريف باشا ناظر خارجيتها لعقد الشروط الآتية وهى:

(بند ١) مع حفظ وإبقاء الإشتراطات المنوه عنها بالبند الخامس من هذه الإتفاقية تتعهد الحكومة الخديوية بأنه من تاريخ تنفيذ هذه الشروط ومن

---

(١) ذكر النص هنا، كما هو فى الوثائق دون تعديل ـ ويلاحظ عدم سلامة الأسلوب

تاريخ إقرار حكومة دولة الإنجليز رسميا على (سيادة) الحكومة المصرية على أراضى سواحل الصومال تبقى ميناء بولهار وميناء بربرة بصفة مينائين ممتازين إذا لم يكن قد تم اتخاذ التدابير اللازمة لغاية الآن لذلك، وكذلك تتعهد الحكومة الخدوية بألا تعطى فى هاتين المينائين أى احتكار أو أى إلتزام كان لأحد ما، ولا يرخص بإجراء شيء مما يعطل حركة التجارة فيهما، وألا تؤخذ عوائد (جمارك) على البضائع الواردة اليهما زيادة عن خمسة فى المائة على البضائع الصادرة الى جهتى تاجورة وزيلع، وكذلك فى سائر موانىء سواحل بلاد الصومال زيادة عما هو جارى أخذه فى ميناءى بولهار وبربرة، بشرط أن يكون رعايا دولة الإنجليز وتجارتها وسفنها معاملين كرعايا دولة ممتازة فى جميع جهات تلك البلاد التى تدخل تحت سيادة الحكومة المصرية.

(بند ٢) يتعهد حضرة خديو مصر الأفخم عن نفسه وعمن يخلفه بألا يرخص بإعطاء أى قطعة من هذه البلد التى تدخل فى حوزة حكومته بطريق الوراثة الى أى دولة كانت من الدول الأجنبية.

(بند ٣) يكون لإنجليرا الحق فى تعيين مأمورى قنصليات فى جميع الموانىء والجهات الموجود على ساحل البلاد المذكورة ويكون مأمورو والقنصليات السابق ذكرهم متمتعين بجميع الإمتيازات والمعافاة، وسائر المزايا المعطاة والتى يمكن إعطاؤها الى سائر مأمورى قنصليات أى دولة ممتازة ولايسوغ تعيين مأمورى قنصليات من أهالى البلاد المجاورة لها.

(بند ٤) أما عن خصوص تجارة الرقيق وأمور الضبط والربط فى بحرية تلك البلاد فالحكومة الخديوية تتعهد بمنع تصدير رقيق من الجهات المذكورة، وتمنع تجارته كما فى سائر أقطارها وأن تلاحظ أمور الضبط والربط فيها لغاية بربرة، وكذلك ليس على الحكومة الخديوية من الآن حتى تنظم أمور إدراتها فى جميع الجهات من بربرة إلى رأس حافون سوى أن

تلتزم بإجراء جميع ما فى إمكانها لمنع تجارة الرقيق وحفظ أمور الضبط والربط، وقد قبلت الحكومة الخديوية أن تكون سفن الإنجليز أيضا مأمورة بملاحظة منع تجارة الرقيق، وأن تضبط وترسل الى المجالس المختصة بهذا الأمر جميع السفن التى تراها مشتغلة بهذه التجارة أو تكون مشبوهة بالإشتغال بهذه التجارة فى جميع السواحل الموجودة بالصومال التابعة للقطر المصرى.

(بند ٥) تعتبر هذ الشروط متممة وواجبة التنفيذ عندما تتعهد جلالة الحضرة الشاهانية الى الحكومة الإنجليزية رسميا بألا تعطى بأى وجه كان الى أى دولة كانت من الدول الأجنبية أى قطعة من سواحل بلاد الصومال أو من سائر البلاد التى أدخلت فى حوزة الحكومة المصرية وصارت جزءً من ممالك الدولة العلية المعطاة إلى الحكومة المصرية أو من البلاد التابعة لها بطريق الوراثة إلى أى دولة أجنبية، وعلى ذلك صار عقد هذه الشروط ووضع كل من الطرفين امضاءه.

تحريرا فى الأسكندرية فى ٧ سبتمبر ١٨٧٧.

إمضاء	**إمضاء**
فيفيان	**شريف**

التعليق على معاهدة ١٨٧٧ بين مصر وانجلترا:

لقد ترك الإستعمار الأوروبى للقارة الأفريقية حدوداً سياسية مصطنعة مزقت أواصل شعوب وجماعات قومية متماثلة فى مصالحها وأهدافها ومتجانسة فى أصولها العنصرية وفى ثقافتها، وكانت هذه الوحدات السياسية المصطنعة سبباً فى مشكلات ـ ومن هذه المشكلات التى ترتبت على الإستعمار الأوروبى ـ مشكلة القرن الأفريقى، ونعنى بالقرن الأفريقى ذلك

البروز شرق أفريقيا ويمتد إلى منتصف أرض جيبوتي في الشمال حتى نهر تانا في كينيا ويمتد أيضاً داخل حدود إثيوبيا (ويحده في الشمال خليج عدن ومن الشرق المحيط الهندى ورأس جردفوى في الشمال حتى مصب نهر تانا في الجنوب، ويحده غرب إثيوبيا من ناحية الشمال وكينيا من ناحية الجنوب ومساحته حوالى ٤٥٠ ميلاً مربعاً، ويشمل كل أرض الصومال ونحو نصف أرض جيبوتي وخمس مساحة كل من إثيوبيا وكينيا[١].

وتعود مشكلات ذلك القرن الأفريقي في الوقت الحاضر الى تلك الحقبة من التقسيم الاستعمارى للمنطقة والتى تكمن وراءها جذور المشكلات المعاصرة في القرن الأفريقي.

فبعد الفتح العثماني للعراق عام ١٥٣٤ بدأ إهتمام الدولة العثمانية بالبحر الأحمر لمواجهة الغزو البرتغالي وخرج أسطول عثماني ضخم من ميناء السويس في عام ١٥٣٨ فاستولى على عدن، كما احتل العثمانيون جزيرة مصوع وتوسعوا بعد ذلك فاستولوا في الشاطىء الأفريقي على المنطقة التى تعرف باريتريا الحالية، وأطلق العثمانيون على هذا الساحل من سواكن الى مصوع أسم (ولاية الحبش العثمانية)، وبعد القضاء على الحركة الوهابية عين ابراهيم باشا واليا على جدة والحجاز. وصار إبراهيم يحمل لقب متصرف جدة والحبش، وامتد النفوذ المصرى في هذه المنطقة حتى بلغ أقصاه في عهد الخديوى اسماعيل حيث إمتدت الإدارة المصرية في عهده إلى البحيرات الاستوائية والسودان وبعض أقاليم الحبشة والصومال. ففى فرمان تغيير الوراثة الذى صدر لإسماعيل في ٢٧ مايو ١٨٦٦ نص على أن تنقل ولاية مصر مع ما هو تابع لها من الأراضى وكل ملحقاتها وكذلك

---

(١) أحمد يوسف القرعي: الخريطة السياسية للقرن الأفريقي مجلة السياسة الدولة العدد ٥٤ لعام ١٩٧٨ ص/ ٨.

سواكن ومصوع إلى أكبر أولاد الوالى بطريق التوارث وبالصورة نفسها إل أكبر أولاد ذريته[١].

وكان ذلك مقابل دفع ضريبة قدرها سبعة آلاف جنيه تدفعها الخديوية المصرية للسلطان العثمانى سنويا[٢]. وقد مر التوسع المصرى بعدة مراحل اذ استولى المصريون فى مراحله الأولى على زيلع فى عام ١٨٧٥ ثم امتدوا بعد ذلك الى نهر الجوبا وأرسلت مصر حملة لهذا الغرض غادرت السويس فى سبتمبر ١٨٧٥ بقيادة ماكيلوب باشا مدير الموانى والمنارات المصرية ووصلت الحملة الى رأس حافون الواقعة جنوب رأس جردفون فى ١٥ أكتوبر ١٨٧٥ ثم إلى قسمايو، وكان الهدف من هذه الحملة الوقوف فى وجه الأطماع الاستعمارية الأوروبية[٣].

واضطرت مصر إلى الموافقة على وجهة نظر بريطانيا بتحديد رأس حافون نهاية للسيادة المصرية على الساحل الشرقى لأفريقيا، وجرت مفاوضات بين الحكومة المصرية والحكومة الإنجليزية إنتهت بتوقيع اتفاق بين الطرفين فى ٧ سبتمبر عام ١٨٧٧ حيث اعترفت بالسيادة المصرية على ساحل الصومال حتى رأس حافون الواقع على بعد ٢٠٠ ميل الى الجنوب من رأس جردفوى[٤].

واشترطت بريطانيا فى هذه المعاهدة تعهد الدولة العثمانية بعدم إعطاء أى دولة أجنبية أى منطقة من سواحل بلاد الصومال أو من البلاد التى دخلت فى حوزة الحكومة المصرية ـ لكن الباب العالى لم يصدر التعهد المطلوب فإعتبرت بريطانيا هذه المعاهدة غير كاملة.

---

(١) مجموعة الفرمانات الشاهانية ـ فرمان رقم ٩١٣ ـ فى ١٥ ذى الحجة ١٢٨٧.

(٢) محمد رجب حراز: التوسع الإيطالى فى شرق أفريقيا وتأسيس مستعمرتى إريتريا والصومال ـ رسالة ماجستير منشورة ـ جامعة القاهرة سنة الطبع ١٩٦٠ ص ٨٦/.

(٣) شوقى الجمل: دور مصر فى أفريقيا ص ١١٠.

(٤) المعاهدة ـ موضوع التعليق.

ومما لايدع مجالاً للشك أن سقوط مصر فى قبضة الإحتلال البريطانى كانت له آثاره العكسية على التنافس الدولى على سواحل البحر الأحمر خاصة بعد أن نقل الباب العالى مسئولية إدارة ممتلكاته على السواحل الأفريقية الى مصر وبدأت بريطانيا تقوى من نفوذها خاصة بعد أن جالت بخاطرها فكرة إخلاء مصر لهذه السواحل.

ويلاحظ على هذا الإعتراف البريطانى ما يلى:

أولاً: يوضح هذا الإتفاق أن مصر قد توسعت فى شرق القارة الأفريقية وإنها وصلت إلى نهر الجوبا والصومال، وأنها أقامت امبراطورية مترامية الأطراف فى هذه الجهات ولكن بسبب التنافس الإستعمارى الأوروبى فى شرق القارة ـ فإن بريطانيا إتخذت من إيطاليا حليفاً لها للوقوف فى وجه الأطماع الفرنسية هناك، ولذا كان لابد من تقليص حدود مصر على سواحل الصومال والإعتراف بأن مجال النفوذ المصرى يقتصر فقط على سواحل الصومال حتى رأس حافون.

ثانياً: أن بريطانيا حين قلصت حدود مصر على سواحل الصومال لم يكن يدور بخلدها أنها سوف تستولى على مصر فى عام ١٨٨٢ ولو كان هذا الاحتلال قائماً لما فكرت فى تقليص نفوذ مصر على سواحل الصومال.

ثالثاً: أجبرت بريطانيا مصر على عدم التنازل لأى قوة أوروبية أو أعطاء تراخيص لأية قوة قد تعرقل حركة التجارة الإنجليزية.

رابعاً: فرضت بريطانيا على مصر أيضاً عدم فرض رسوم أو عوائد على البضائع الواردة إلى كل من تاجورا وزيلع بالإضافة إلى تمييز السفن البريطانية على غيرها من سفن الدول الأخرى ويعد هذا فى حد ذاته إمتيازاً أجنبياً.

خامساً: نص هذا الإتفاق كغيره من المعاهدات والاتفاقيات التى أبرمتها بريطانيا مع كل القوى الأفريقية على منع تصدير الرقيق من بلاد الصومال، كما نص على أن تقوم السفن البريطانية بتفتيش جميع السفن التى تراها تعمل فى هذه التجارة، وباسم تجارة الرقيق وباسم القضاء على هذه التجارة إتخذت بريطانيا من هذه الحجة ذريعة للتدخل فى شئون الدول وبسط نفوذها على بعض المناطق الأفريقية وحرمان مصر من ثمار توسعاتها فى بلاد الصومال وأعالى النيل والمديرية الاستوائية.

للمزيد من المعلومات يرجع إلى:

١ ـ شوقى الجمل: دور مصر فى أفريقيا (١٩٨٤).

٢ ـ شوقى الجمل: تاريخ سودان وادى النيل جـ٢، جـ ٣ (١٩٦١، ١٩٨٠).

٣ ـ محمد فؤاد شكرى: مصر والسيادة على السودان (القاهرة ١٩٦٤).

٤ ـ محمد فؤاد شكرى: الحكم المصرى فى السودان ١٨٠٠ ـ ١٨٨٠ (القاهرة ١٩٤٧).

3

TREATY. Great Britain, Ethiopia, and Egypt. Signed at Adowa 3rd June, 1884.[1]

On the third June, 1884, a Treaty was concluded between Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, Empress of India, His Majesty Johannis Negoosa Negust of Ethiopia and its Dependencies, and His Highness the Khedive of Egypt,for the settlement of differences between Egypt and Abyssinia.

The following is an epitome of its provisions:

Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britian and Ireland, Empress of India, and His Majesty Johannis, made by the Almighty King of Sion, Negoosa Negust of Ethiopia and its Dependencies, and His Higness Mohamed Tawfic, Khedive of Egypt, being desirous of settling the differencies which exist between the said Johannis, Negoosa Negust of Ethiopia, and Mohamed Tawfik Khedive of Egypt, and of establishing an everlasting peace between them, have agreed to conclude a Treaty for this puropse, which shall be binding on themselves, their heirs, and succcessors; and Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, Empressof india, having appointed as her Representative Rear - Admiral Sir William Hewett, Commander-in-Cheif of Her Majest's ships of war in the East Indies, and His

Hertslet: Vol. 11. p. 422. (١)

Majesty the negoosa Negust of Ethiopia, acting on his own behalf, and His Highness the Khedive of Egypt, having appointed as his Representative His Excellency Mason Bey, Governer of Massowah, they have agreed upon and concluded the following Articles:-

Art. I. - Free Transit for all Goods through Massowah to and from Abyssinia.

Restoration of Bogos to Ethiopia.

Art. II. - On and after the 1st day of September, 1884, corrosponding to the 8th day of Maskarram, 1877, the country called Bogos shall be restored to His Majesty the Negoosa negust; and when the troops of His Higness the Khevive shall have left the garrisons of Kassala Amedib, and Sanhit, the buildings in the Bogos country, which now belong to His Higness the Khedive, together with all the stores and munitions of war which shall then remain in the said buildings, shall be delivered to and become the property of His Majesty the Negoosa Negust.

Art III. - Withdrawal of Troops of Khedive form Kassala, Amedib, and Sanhit.

Art. IV. - Appointment of Aboonas for Ethiopia by Negoosa Negust.

Art. V. - Extradition of Criminals.

Differences between the Negoosa Negust and the Khedive to be refered to Her Britannic Majesty.

Art. VI. - His Majesty the Negoosa Negust agrees to refer all differencies with His Highness the Khedive which may arise, after the signing of this Treaty of Her Britannic Majesty for settlement.

Art. VII. - Ratifications.

(King's Seal)

(L.S.)

W. Hewett.

(L.S.)

Mason.

Adowa, 3rd June, 1884.

بعض الكلمات الواردة فى الوثيقة:

kingdom	مملكة	troops	قوات
Empress	امبراطورة	stores	مخازن
Majesty	سيادة	foundations	مؤسسات
dependencies	توابع	propery	ملكية
settlement	تسوية	withdrawal	انسحاب
provisions	مواد	appointment	تعيين
desirous	راغب	extradation	تسليم
settle	يسوى	criminals	المجرمين
everlasting	دائم	refer	يحيل - يشير
condlude	يوقع	arise	ينشأ
heirs	ورثة	settlement	تسوية
representative	ممثل	successors	خلفاء
articles	مواد	on behalf	نيابة عن

ترجمة الوثيقة:

معاهدة بين
بريطانيا العظمى، وإثيوبيا ومصر
موقعه فى عدوه فى ٣ يونيو ١٨٨٤

فى الثالث من يونيو ١٨٨٤ وقع كل من صاحبة الجلالة ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلاندا وإمبراطورة الهند مع صاحب الجلالة يوحنا نجاشى الحبشة وتوابعها وصاحب الجلالة خديوى مصر معاهدة وذلك من أجل تسوية الخلافات بين مصر والحبشة.

وفيما يلى مجمل لمواد هذه المعاهدة:

حيث أن كلاً من أصحاب الفخامة السالف ذكرهم يرغبون فى تسوية الخلافات التى تنشأ بين الإمبراطور يوحنا ومحمد توفيق خديوى مصر ومن أجل إقامة السلام الدائم بينهم، فقد وافقوا على إبرام معاهدة لهذا الغرض والتى سيسرى مفعولها عليهم وعلى ورثتهم وخلفائهم، وقد عينت جلالة ملكة بريطانيا ممثلها الأدميرال السير وليام وايت قائد القوات البحرية البريطانية فى جزر الهند الشرقية، والنجاشى يوحنا بالنيابة عن نفسه وبدون وكيل عنه، كما عين خديوى مصر ممثله سعادة ميزون بك حاكم مصوع، ولقد وافقوا على المواد التالية:

مادة (١): حرية تجارة الترانزيت لكل السلع عن طريق ميناء مصوع من وإلى الحبشة.

مادة (٢): مع نهاية اليوم الأول من شهر سبتمبر ١٨٨٤ الموافق الثامن من شهر مسكرم ـ فإن المنطقة المعروفة باسم بوغوص سوف ترد إلى جلالة نجاشى الحبشة، وعندما تغادر قوات جلالة خديوى مصر حاميات كسلا

وأماديب وسنهيت يتسلم جلالة النجاشى جميع المرافق الموجودة فى بوغوص والتى تتبع جلالة خديوى مصر، علاوة على كل المستودعات ومخازن الذخيرة بها وتصبح ملكا لجلالة النجاشى.

مادة (٣): إنسحاب قوات الخديوى من كسلا وأماديب وسنهيت.

مادة (٤): تعيين اساقفة (ابونا) اثيوبيا من قبل النجاشى.

مادة (٥): تسليم المجرمين.

مادة (٦): يوافق النجاشى بأن يعرض على انجلترا كل الخلافات مع الخديوى والتى ربما تنشأ إبتداءً من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

التوقيعات:

خاتم ملك الحبشة

السير وليم هيويت ميزون

عدوه فى ٣ يونيو ١٨٨٤

التعليق على المعاهدة:

عندما بدأت مصر فى سحب قواتها من السودان تحت ضغط بريطانيا وقيام الثورة المهدية وتحرج موقف الحكومة المصرية ـ قامت بريطانيا بعدة إتصالات لمقابلة امبراطور الحبشة (يوحنا الرابع)، وكلفت الادميرال هيويت بهذه المهمة، وبالفعل تقابل مع الرأس الولا الناطق بلسان يوحنا الرابع، ومن المقابلات فهم هيويت أن يوحنا الرابع يرغب فى الحصول على (إقليم بوغوص) وعلى ميناء يطل على البحر الأحمر.

ونظراً لأن هذا المطلب صعب خاصة أن بريطانيا كانت مقيدة بنصوص معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ التى تقضى بالمحافظة على أملاك الدولة

العثمانية، ونظراً لأن إيطاليا تقوم باحتلال مساحات ضخمة من الحبشة فى خليج عصب، ونظرا لأن يوحنا لايسمح للأنجليز بدخول بلاده ـ فقد رأى السير هيويت أنه ليس من الحكمة التشدد مع الحبشة وأيده فى ذلك السير (ايفيلين بارنج) ممثل إنجلترا فى مصر وطالب بضرورة إعطائه تعليمات واضحة تخص منح الحبشة الأراضيى التى تطمع فيها، وحان الوقت لاعطاء التعليمات النهائية وكان على يوحنا أن يسهل مرور الحملات المصرية الموجودة بالقرب من حدوده داخل ممتلكاته وابلاغ كل خلاف ينشأ بين مصر والحبشة لبريطانيا، وترك له الحرية فى إحتلال إقليم بوغوص كما تمنح له حرية الترانزيت بما فى ذلك الأسلحة والذخيرة، ويكون ذلك تحت الحماية البريطانية فى مصوع. ويعطى يوحنا وعدا بارسال أسقف لبلاده من مصر وفى الوقت نفسه حاول بعض المتطرفين البريطانيين أن يدفعوا بحكومة لندن إلى إرضاء رغبات الحبشة على حساب مصر، فمثلاً نجد أن جمعية محاربة تجارة الرقيق شجعت نشاط الحكومة الإنجليزية فى أفريقيا باسم تحرير الجنس البشرى ـ ولذا فإنها أيدت رغبة الحكومة فى التفاوض مع الحبشة.

ورأت بريطانيا أنه من الضرورى المحافظة على الحقوق الشرعية للباب العالى فى البحر الأحمر لأنها لاترغب فى هدم السيادة العثمانية حتى لاتفتح الباب لتدخل دول أوربية أخرى منافسة.

وسافر الادميرال هيويت فى أوائل شهر ابريل عام ١٨٨٤ وكان على ميزون بك محافظ ميناء مصوع أن يصحبه كممثل ومندوب الحكومة الخديوية، وقابل الرأس الولا هذه البعث مقابلة ودية بطبيعة الحال خاصة بعد أن تسلم هدايا انجلترا ومصر. وبدأت المفاوضات بين هذه الأطراف ووصل يوحنا الى عدوة فى ٢٦ مايو ١٨٨٤ واستقبل البعثة رسمياً وشكرها على

خطاب الملكة فيكتوريا وهداياها وذكر إنه لن ينسى ابداً إنه يدين بعرشه إلى إنجلترا. ولقد قبل يوحنا المواد المقترحة فى المشروع الذى أعد وأعرب عن أمله فى أن يسوى كل شئ مادام الأمر تحت الحماية البريطانية، وفى اللحظة الأخيرة قبل توقيع المعاهدة فى ٣ يونيو طلب يوحنا أن تطبق المادة الخاصة بحرية تجارة الترانزيت فى مصوع وقد استجاب هيويت لهذا المطلب.

هذه هى الظروف التى وقعت فيها معاهدة عدوة بين مصر والحبشة.

ونلاحظ على هذه المعاهدة بعض النقاط ومن أهمها:

أولاً: أن هذه المعاهدة مثل غيرها من المعاهدات قد وضعت خديوى مصر فى نفس مرتبة الملكة فيكتوريا والملك يوحنا ولم تشر الى السلطان العثمانى وإعتبرت الخديوى رئيس دولة يتمتع بالإستقلال والسيادة مع أن مصر رغم وضعها الخاص كانت جزءً من الإمبراطورية العثمانية طبقا لمعاهدة لندن ١٨٤٠ . ومن الفرمانات التى يمنحها السلطان نلاحظ أن خديوى مصر لم يكن له الحق فى المفاوضة مع رؤساء الدول المستقلة كإنجلترا والحبشة، ولم يكن له حق التصديق على المعاهدة بأى شكل من الأشكال لأن التصديق من حق السلطان العثمانى.

ثانياً: إن الأراضى التى عهد للخديوى بالإشراف عليها طبقا للفرمانات لايجوز التصرف فيها، وكان من الممكن فى حالة عدم القدرة على المحافظة عليها أن يخليها للدولة العثمانية ـ ولكن لايحق له التنازل عن أى جزء منها لأى دولة أجنبية وهذا ما حدث فى هذه المعاهدة حيث أعطى (أقليم بوغوص) الى يوحنا دون الرجوع الى الدولة العثمانية صاحبة السيادة.

ثالثاً: من الوجهة القانونية كانت بريطانيا إحدى الدول العظمى التى تعهدت بضمان وسلامة أراضى الدولة العثمانية وكان وجود قواتها المسلحة

فى مصر بهدف من الناحية القانونية إلى ضمان الأمن العام والمحافظة على الوضع القائم فى المحافظة على شخص الخديوى ضد الثورة، ولذا لم يكن من حق بريطانيا أن تقبل بمفردها ودون موافقة الدول العظمى التى وقعت على المعاهدات الدولية تغيير الوضع القائم على سواحل البحر الأحمر وإقتطاع أراض من الإدارة المصرية وضمها لدولة أجنبية وهذه نقطة تمس حقوق السيادة العثمانية وتخالف أى مظهر إدارى أو عسكرى أراد الإنجليز أن يمنحوه فى هذه الفترة.

رابعاً: ليس لبريطانيا الحق فى حماية الأراضى التابعة للدولة العثمانية وكانت حرية تجارة الترانزيت فى مصوع تحت الحماية البريطانية غير شرعية حتى فى حالة إحتلال بريطانيا لهذا الميناء الذى يكون جزءً من المحافظة المصرية علاوة على أن وضع إنجلترا نفسه فى شكل حكم دائم فى الخلافات المصرية الحبشية كان يتطلب موافقة الباب العالى.

خامساً: هذه المعاهدة تُعتبر نقضاً صريحاً لكل الوعود التى قطعتها بريطانيا على نفسها أمام الدول عند إنزال قواتها فى مصر بأنها تسعى للمحافظة على الوضع القائم.

سادساً: هذه المعاهدة تُعتبر أول وثيقة دولية إعترفت بانجلترا كدولة لها إختصاص فوق أراضى الخديوى وسلطاته وحكومته، كما أنها دليل دامغ على سياسة بريطانيا التى إتخذت من إحتلالها لمصر فرصة لفرض سيادتها على حقوق مصر واستغلت الثورة المهدية لتجبر مصر على الإنسحاب وإستغلت وضع مصر وأخذت تتفاوض مع القوى الأخرى لتحقيق مكاسبها وأطماعها على حساب مصر، ولم تقم بتدعيم موقف يوحنا من أجل شخص الإمبراطور بل إنه كان يحمل فى طياته وجود المنافسة الدولية خاصة وأن منافس يوحنا كان منليك

الثانى (ملك شوا) والذى كان يطمع فى عرش الحبشة ويحصل على مساعدات من الإيطاليين عن طريق ميناءى عصب وأبوك، وكان على إنجلترا أن تساعد يوحنا حليفها حتى يقف فى وجه هذه المنافسة الدولية وسقط يوحنا وجاء منليك ولعبت معه بريطانيا ما لعبته مع يوحنا.

للمزيد من المعلومات يرجع إلى:

١ ـ د. شوقى الجمل، د. عبد الله عبد الرازق: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر (١٩٩٧) ص ٣٦٤.

٢ ـ د. جلال يحيى: سواحل البحر الأحمر (القاهرة ١٩٤٠) ص ٥٩.

4

GORDON'S MISSION TO KHARTOUM

I

FROM THE BRITISH GOVERNMENT

To Gordon

You will consider yourself authorised and instricted to perform such other duties as the Egyptian Government may desire to entrust, to you and as may be communicated to you by Sir E. Baring.

II

From The Khedive to Gordon

You are aware that the object of your arrival here and of your mission to the Sudan is to carry into execution the evacuation of those territories, and to windraw out troops, civil officials, and such of the inhabitants, together with their belongings, as may wish to leave for Egypt. We trust that your Excellency will adopt the most effective measures for the accomplishment of your mission in this respect, and that after completing the evacution, you will take the necessary steps for establishing an organised Government in the different provinces of the Sudan, for the miantenance of order, and the cessation of all disasters and incitement to revolt.

We have full confidence in your abilities and tact, and are convinced that you will accomplish your mission according to our desire.

III

From Gordon to Baring

The Combination of Zubair and myself is an absolute necessity for success. To do any good we must be together, and that without delay.

It is because the cloth is short I recommend the shape of coat to be such.

IV

From the British Government to Baring

Undertaking military expeditions was beyond the scope of the commission he (Gordon) held, and at variance with the pacific policy which was the purpose of his misson to the Sudan.

V

From Baring To Gordon

I have received your eleven telegrams of the Last four days on matters of general policy. I am most anxious to help and support you in every way, but find it very difficult to understand exactly what you want. I think your best plan will be to reconsider the whole question carefully and then state to me in one telegram qhat it is your recommend.

بعض المفردات الواردة فى الوثائق المتعلقة ببعثة غوردون للخرطوم:

mission	بعثة	consider	يعتبر
authorised	معطى سلطة (مباح)	instructed	مأمور
perform	ينفذ	duties	واجبات
entrust	يعهد بـ	communicated	يبلغ
aware	على علم	object	موضوع
carry in execution	ينفذ	evacuation	إخلاء
territories	حدود	withdraw	يسحب
civil officials	موظفون مدنيون	inhabitants	سكان
belongings	ممتلكات	adopt	ينفذ (يتخذ إجراءات)
effective measures	الاحتياطات الأكثر فاعلية	accomplishnent	إتمام - إنجاز
this resepet	هذا الاتجاه	steps	خطوات
establish	يقيم - أنحاء	organised	منظم
provinces	مقاطعات - أنحاء	maintenance	استتاب
order	نظام	cessatin	منع
disasters	مآسى	incitement	دوافع
revolt	ثورة	confidence	ثقة
abilities	قدرات	tact	حكمة
convinced	متأكد	combination	إلتحاق بمرافقة
absolute	ملحة	necessity	ضرورة
delay	تأخير	recommend	يوصى بـ
shape	شكل	undertaking	القيام بـ
expedition	عمليات (حملات)	beyond	خارج نطاق
scope	مجال	held	عهد له بها
varianee	يتعارض	pacific	سلمى
policy	سياسة	general policy	سياسة عامة
anxious	غيور - راغب فى	plan	خطة
reconsider	يعاود دراسة		

ترجمة الرسائل:

١ ـ من الحكومة البريطانية لغوردون

يجب أن تعتبر أن من سلطتك ومن صميم مهمتك أن تقوم بالمهام الأخرى التى ترغب الحكومة المصرية فى أن تعهد بها لك والتى تبلغ لك عن طريق السير بارنج.

٢ ـ من الخديوى الى غوردون

صاحب الفخامة..

لاشك فى أنك تعلم أن الهدف من حضورك إلى هنا ومن بعثتك للسودان ـ هى أن تقوم بعملية إخلاء هذه البلاد وتسحب فرقنا العسكرية، والموظفين المدنيين، والسكان الراغبين فى العودة إلى مصر مع متعلقاتهم. نحن نثق فى أن فخامتكم ستتخذ أفضل الوسائل لإنهاء مهمتك (بعثتك) فى هذا الاتجاه وانه بعد إنهاء عملية الإخلاء ستتخذ الخطوات اللازمة لإقامة حكومة منتظمة فى مختلف مقاطعات السودان للمحافظة على النظام ولمنع حدوث أية كوارث أو دوافع للثورة.

إن لنا ثقة كاملة فى قدراتكم وحكمتكم وعلى يقين أنكم ستنفذون بعثتكم حسب إرادتنا.

٣ ـ من غوردون الى بارنج

تُعتبر مرافقة الزبير لى فى مهمتى ضرورية لإحراز أى نجاح. لكى يتم إنجاز أى عمل يلزم أن نكون معاً دون تأخير ـ لأن القماش قصير فإننى أوصى بشكل معين للرداء. (أى أن الحل المقترح بمرافقة الزبير له فى مهمته ـ ليس الحل الأمثل لكنه الحل الذى تفرضه الظروف).

٤ ـ من الحكومة البريطانية الى بارنج

القيام بعمليات عسكرية خارج عن نطاق المهمة المعهود بها له (غوردون)، ويتعارض مع السياسة السلمية التى هى الغرض، من بعثته للسودان.

٥ ـ من بارنج الى غوردون

تسلمت البرقيات الإحدى عشر التى أرسلتها خلال الأيام الأربعة الأخيرة بخصوص المسائل المتعلقة بالسياسة العامة ـ إننى أتوق لمساعدتك وتأييدك فى كل شىء ـ لكنتى أجد صعوبة بالغة فى فهم ماذا تريد بالضبط. أعتقد أن أفضل وسيلة هى أن تعود لدراسة المسألة (الموضوع) كلها بعناية وبعدئذ ترسل لى فى برقية واحدة ما توصى به.

تعليق على الوثائق الخاصة ببعثة غوردون للخرطوم:

تأزمت الأمور فى السودان بعد ما حققته قوات المهدى من انتصارات على قوات الحكومة وأبرزها إنتصار قواته فى الإستيلاء على الأبيض عاصمة كردفان ودخولها فى ١٩ يناير ١٨٨٣ بعد حصار طويل لها واستولت قوات المهدى نتيجة لذلك على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر.

كذلك فشلت قوات هيكس (Hicks pasha) الضابط الأنجليزى الذى أرسل على رأس ١٠٫٠٠٠ جندى وذلك بعلم انجلترا لكردفان لتخليص الأبيض فى تحقيق أى نصر حيث هلك معظم أفراد الحملة فى معركة (شيكان) وبذا خضعت كردفان كلها لقوات المهدى وإنتشرت الثورة فى السودان الشرقى، ورفضت انجلترا التى كانت تحتل مصر منذ عام ١٨٨٢ ـ إستخدام الجيش المصرى الجديد الذى أعد بعد تسريح جيش عرابى ـ كما وضعت العراقيل فى وجه إستخدام قوات عثمانية فى السوادن وفى هذه الظروف ـ جاءت فكرة الإنسحاب من السودان.

وبتوجيه من الحكومة البريطانية أُختير غوردون لهذه المهمة وعلل ذلك بمعرفته التامة بأحوال السودان، فقد سبق أن عمل به مديراً للمديرية الإستوائية ثم حكمداراً عاماً للسودان.

وقد تطورت الأوضاع بخصوص مهمة غوردون التى أوكلت له والتى إنتهت بسقوط الخرطوم فى أيدى قوات المهدى ومقتل غوردون بها فى ٢٦ يناير ١٨٨٥ :

١ ـ فقد أحاطت الحكومة البريطانية غوردون علماً عند مغادرته لندن بأن مهمته تنحصر فى مجرد موافاة لندن بتقارير عن أفضل الوسائل لتحقيق الإنسحاب من السودان، أى مجرد الرؤية وإرسال التقارير والتوصيات عن طريق ممثل إنجلترا فى مصر السير بارنج أى تنحصر مهمته فى مجرد الرؤية وتقديم النصيحة على أن يقوم بالمهام الأخرى التى ترغب الحكومة المصرية فى أن يقوم بها والتى تبلغ له عن طريق السير بارنج.

٢ ـ وقد شرح الخديوى المهمة الموكولة لغوردون ـ فى رسالة منه موجهه لغوردون شرح له فيها أن مهمته تنحصر فى إخلاء السودان وسحب القوات العسكرية المصرية منه وكذلك المواطنين الراغبين فى العودة لمصر مع متعلقاتهم، وأنه بعد إنهاء عملية الإخلاء عليه أن يتخذ الخطوات اللازمة لإقامة حكومة تطلع بحفظ النظام حتى لاتحدث كوارث وحتى يقضى على أسباب الثورة.

وقد أكد الخديوى ثقته فى أن غوردون سيطلع بهذه المهمة الموكولة له عل خير وجه.

٣ ـ على أن غوردون لم يقبل أن يكون مجرد مستطلع ومراسل يرسل تقارير، فبعد وصوله للقاهرة ومقابلته للخديوى طلب أن يعطى وظيفة حاكم عام للسودان، وتكون لمهمته صفة تنفيذية ـ فيعطى سلطة تدبير شئون مستقبل السودان ـ وقد جالت بفكره عدة أفكار فى هذا الاتجاه.

وكرغبة غوردون سلمه الخديوى فى ٢٦ يناير ١٨٨٤ أمرين:

الأول: بتعيينه حاكماً عاماً على السودان، ووجه الخديوى أمراً لأهالى السودان بطاعته.

الثانى: يتعلق بنية الحكومة المصرية على إخلاء السودان والإنسحاب منه واعادة الإستقلال لعائلات سلاطين الحكام السابقين. وقد أعطى غوردون حرية إختيار الوقت المناسب لإعلان أى من الأمرين.

٤ ـ علـى أن موقف غوردون من الزبير رحمت ـ إتخذ ابعاداً مختلفة ومتباينة ـ فقبل مجيئه لمصر توجس خيفة من عدوه القديم الزبير رحمت وشك فى إتصاله بالمهدى وطلب من الحكومة البريطانية فرض رقابة على الزبير ونفيه إن أمكن إلى قبرص ـ لكن بعد وصوله لمصر قابل الزبير السير ايفلين بارنج، وبحضور نوبار باشا، والكولونيل ستوارت ـ ودار نقاش حاد بين الطرفين حول موقف غوردون من سليمان بن الزبير رحمت وقتله ـ وبعد هذه المقابلة غير غوردون رأيه فألح فى اصطحابه معه لضمان نجاح مهمته.

وبعد سفره للخرطوم ظل غوردون يلح فى ضرورة إرسال الزبير رحمت ولكن الحكومة البريطانية إعترضت على إرساله، كما أن جماعات محاربة تجارة الرقيق إعترضت على عودة الزبير للسودان ـ وقد رد غوردون فى أكثر من برقية على هذه الإعتراضات وذكر إنه إذا كان للمهدى فى السودان قوة البابا فسيكون للزبير قوة السلطان ـ وقد وصل غوردون فى إلحاحه بشأن إرسال الزبير للسودان أن هدد بالإستقالة من مهمته فى حالة عدم الأخذ برأيه فى هذه المسألة.

وقد ذكر غوردون أن إرسال الزبير للسودان ومنحه سلطة إدارة هذه البلاد ليس هو الحل الأمثل لكن الحل الذى تحتمه الظروف الراهنة.

٥ ـ وأمام إصرار الحكومة البريطانية على عدم ارسال الزبير رحمت ـ اقترح غوردون أن ترسل الحكومة البريطانية قوة عسكرية من الهند إلى وادى حلفا لإرهاب المهدى وللمساهمة فى إستقرار الأمور فى السودان.

لكن جاء رد الحكومة البريطانية على هذا الإقتراح ـ والذى بلغ للورد إيفلن بارنج بان مهمة غوردون المرسل لها السودان هى مهمة سلمية والقيام بحملات عسكرية تتعارض تماما مع هذه المهمة.

٦ ـ على أن تصرفات غوردون منذ غادر لندن الى القاهرة ثم إلى السودان وأراءه إتسمت بالتذبذب وعدم الإستقرار والتغيير المستمر.

فقد أبرز عند وصوله الى بربر فى ١١ فبراير ١٨٨٤ ـ الفرمان الخاص بإتجاه الحكومة المصرية لإخلاء السودان مما أضعف مركز غوردون وضاعف من متاعبه ـ وأدى لإنضمام القبائل التى كانت مترددة فى الإنضمام للثورة ـ الى المهدى.

كما أعلن غوردون عند وصوله بربر ـ وقف العمل بالمعاهدة التى وقعت بين مصر وبريطانيا فى ١٨٧٧ الخاصة بمنع الإتجار فى الرقيق.

على أن تردد غوردون وعدم إستقراره على رأى إنعكس على مراسلاته للسير ايلفن بارنج ـ فقد كان يبرق له بكل فكرة تعرض له حتى أن سيل البرقيات أخذ ينهمر على بارنج بحيث أصبح عاجزاً عن إدراك رغبته واتجاهه. وقد أرسل بارنج لغوردون ينوه إلى أنه يريد مساعدته ومساندته لكنه لايستطيع فهم ماذا يريد ـ ولذا يرى أن يعيد التفكير ثانية فى الأوضاع والآراء التى تضمنتها برقياته المتعددة وأن يبرق له فى برقية واحدة بوضوح عن رأيه حتى يبلغه بارنج للحكومة البريطانية ويطلب تعليماتها ورأيها فيما يطلبه غوردون.

٧ ـ ومن الإتجاهات المتعددة لغوردون أنه ـ أثناء وجوده فى بربر ـ كتب للمهدى فعرض عليه سلطنة كردفان وكان رد المهدى بأنه أرفع من سلطان ـ ودعاه لإنتخراط تحت راية المهدى.

على أن الأمور فى السودان ظلت تزداد سوءاً يوما بعد يوم ـ وزاد حصار الدراويش للخرطوم ـ فى الوقت الذى كانت الحكومة البريطانية مترددة فى إرسال نجده لإنقاذ غوردون واستيورت.

وفى ٢٦ مايو ١٨٨٤ سقطت بربر فى أيدى الأنصار ـ وأخيراً قررت الحكومة البريطانية إرسال حملة بقيادة اللورد ولسلى (Lord Wolsely) لإسترجاع غوردون وإستيوارت من الخرطوم ـ كما أن كتشنر كان قد أرسل مع قوة من الفرسان كضابط مخابرات فى مركز أمامى على النيل لتلقى أخبار غوردون وتيسير إرسالها الى بارنج بالقاهرة.

وقد تطورت الأمور بسرعة:

فقد أرسل غوردون الباخرة عباس وعلى متنها إستيوارت نائب غوردون فى القيادة وعدد من الأوروبيين، وبعض الوثائق المهمة لشرح حقيقة الأوضاع للمسئولين فى مصر، واستعجال النجدة المطلوبة.

وقد إنتهى أمر هذه الباخرة بكارثة فقد إرتطمت بصخرة قرب أبو حمدة وإنقض بعض أفراد قبيلة المناصر عل ركاب الباخرة وقتلوهم.

وقد إستطاعت قوات المهدى بقيادة النجومى محاصرة الخرطوم من الشمال والشرق وقصفها ببعض المدافع التى غنمها المهدى من حملة هيكس.

وقد سلمت أم درمان لقوات المهذى فى ١٥ يناير ١٨٨٥ وأصبح وضع الخرطوم حرجاً للغاية.

وفى ٢٦ يناير ١٨٨٥ زحفت قوات الدراويش بقيادة عبد الرحمن النجومى على استحكامات الخرطوم ـ ودخلت المدينة وقتل غوردون على سلم القصر ـ أما حملة الإنقاذ فقد وصلت على مرمى البصر من مدينة الخرطوم فى يوم ٢٨ يناير ١٨٨٥ فلما علم قائد الحملة بأخبار قتل غوردون وسقوط الخرطوم أبرق للحكومة البريطانية التى قررت التقهقر لوادى حلفا ومنع الدراويش من التقدم فى وادى النيل شمال وادى حلفا ـ والإكتفاء فى شرق السودان بالدفاع عن سواكن.

لمزيد من المعلومات يرجع إلى:

١ ـ ابراهيم فوزى: السودان بين يدى غوردون وكتشنر جزءان (القاهرة ١٣١٨).

٢ ـ شوقى الجمل: تاريخ سودان وادى النيل وعلاقاته بمصر جـ ٣ (١٩٨٠).

٣ ـ محمد فؤاد شكرى: الحكم المصرى فى السودان ١٨٠٠ ـ ١٨٨٥ (القاهرة ١٩٤٧).

(٤) Gordon: The journals of Major Gen. Gordon at Khartoum Leipzig 1885.

5

AGREEMENT

between the British Government and the Gvernment of the Khedive of Egypt, relative to the future Administration of the Soudan

Signed at Cairo, 19th January, 1899.(1)

Whereas certian provinces in the Soudan which were in rebellion against the authority of His Highness the Khedive have now been reconquered by the joint military and financial efforts of Her Britannic Majesty's Government and the Government of His Highness the Khedive.

And whereas it has become necessary to decide upon a system for the administration of, and for the making of laws for, the said reconquered provinces, under which due allowance may be made for the backward and unsettled condition of large portions thereof, and the varying requirements of different localities.

And whereas it is desired to give effect to the claims which have accrued to Her Britannic Majesty's Government, by right of conquest, to share in the present settlement and future working and development of the said system of administration and legislation.

And whereas it is conceived that for many purposes Wadi Halfa and Suakin may be most effectively administered in

Hereslet: Map of Africa by treaty Vol. 11 P. 620. (1)

conjunction with the reconquered provinces to which they are respectively adjacent.

Now, it is hereby agreed and declared by and between the Undersigned, duly authorized for that purpose, as follows:-

Art. I. The word "Soudan" in this Agreement means all the territories south of the 22th parallel of latitude, which.

(1) Have never been evacuated by Egyptian troops since the year 1882.

(2) Which, having before the late rebellion in the Soudan been administered by the Government of His Highness the Khedive, were temporarily lost to Egypt, and have been reconquered by Her Britannic Majesty's Government and the Egyptian Government, acting in concert, or.

(3) Which may hereafter be reconquered by the two Governments acting in concert.

Art. II. The British and Egyptian flags shall be used together, both on land and water, throughout the Sudan, except in the town of Suakin, in which locality the Egyptian flag alone shall be used.

Art. III. The supreme military and civil command in the Soudan shall be vested in one officer, termed the "Governor-General of the Soudan". He shall be appointed by Khedivial Decree on the recomendation of Her Britannic Majesty's Government, and shall be removed only by Khedivial decree, with the consent of Her Britannic Majesty's Government.

Art. IV. Laws, as also orders and regulations, with the full force of law, for good government of the Soudan, and for regulating the holding, disposal and devolution of property of every kind therin situate, may from time to time be made, altered, or abrogated by proclamation of the Governer-General. Such laws, orders and regulations may apply to the whole or any named part of the Soudan, and may, either explicitly or by necessary implication, alter or abrogate any existing law or regulation.

All such Proclamations shall be forthwith notified to Her Britannic Majesty's Agent and Consul-General in Cairo, and to the President of the Council of Ministers of His Highness the Khedive.

Art. V. No Egyptian Law, Decree, Ministerial Arrete, or other enanctment hereafter to be made or promulagted, shall apply to the Soudan or any part thereof, save in so far as the same shall be applied by Proclamation of the Governer-General in manner herein before provided.

Art. VI. In the definiton by Proclamation of the conditions under which Europeans, of whatever nationality, shall be at liberty to trade with or reside in the Soudan, or to hold property within its limits, no special privileges shall be accorded to the subjects of any one or more power.

Art. VII. Import duties on entering the Soudan shall not be payable on goods coming from Egyptian territory. Such duties

may however, be levied on goods voming from elsewhere than Egyptian territory, but in the case of goods entering the Soudan at Suakin, or any other port on the Red Sea littoral, they shall not exceed the corresponding duties for the time being levied on goods entering Egypt form abroad. Duties may be levied on goods leaving the Soudan, at such rates as may from time to time be prescribed by Proclamation.

Art. VIII. The jurisdiction of the Mixed Tribunals shall not extend, nor be recognized for any purpose whatsoever, in any part of the Soudan, except in the town of Suakin.

Art. IX. Until, and save so far as it shall be otherwise determined by Proclamation, the Soudan, with the exception of the town of Suakin, shall be and remain under martial law.

Art. X. No Consuls, Vice-Consuls, or Consular Agents shall be accredited in respect of, nor allowed to reside in the Soudan, without the precious consent of Her Britannic Majesty's Government.

Art. XI. The importation of salves into the Soudan, as also their exportation, is absolutely prohibited. Provision shall be made by Proclamation for the enforcement of this Regulation.

Art. XII. It is agreed between the two Governments that special attention shall be paid to the enforcement of the Brussels Act of the 2nd July 1890, in respect of the import, sale, and manufacture of fire-arms and their munitions, and distilled or spirituous liquors.

Done in Cairo, the 19th January, 1889.

AGREEMENT between the British Governent and the Governement of the Khedive of Égypt relative to the Inclusion of Suakin in the Agreement of 19th January, 1899 (Administration of the Soudan). Signed at Cairo, 1oth July, 1899.

Whereas, under our Agreement made the 19th day of January 1899 relative to the future administration of the Soudan, it is provided by Art. VIII that the jurisdiction of the Mixed Tribunals shall not extend nor be recognized for any purpose whatsoeyer in any part of the Soudan except in the town of Suakin; and whereas no Mixed Tribunal has ever been established at Sukain and it has been found to be inexpedient to establish any such Tribunal in that locality, would occasion.

And whereas grievous injustice is casused to the inhabitants of Suakin by the absence of any local jurisdiction for the settiement of their disputes, and it is expedient that the town if Suakin should be placed upon the same footing as the rest of the Soudan.

And whereas we have decided to modify our said Agreement accordingly in manner hereinafter appearing:

Now, it is herby agreed and declared by and beween the Under-signed duly authorized for that purpose, as follows:

Art. I. Those provisions of our Agreement of the 19th day of January 1899, by which the town of Suakin was excepted from the general regime established by the said, Agreement

for the future admininstration of the Soudan, are hereby abrogated.

Done at Cairo, the 1oth July 1899.

(Signed) Cromer

Boutros Ghali.

بعض الكلمات الواردة فى الوثيقة:

adminstration	إدارة	relative	بشأن
rebellion	ثورة	provinces	أقاليم
joint	مشتركة	authority	سلطة أو طاعة
locality	موقع - أو موضع	allowance	مراعاة
claims	مطالب	give effect	يضع في الإعتبار
legislation	قانونى	share	يشترك
authorized	مفوضين	conceive	يترامى
in concert	معاً - بالإتحاد	evacuate	يخلى
vest	يعهد به إلى	supreme	العليا
regulation	تنظيمات	consent	موافقة
devolution	انتقال الملكية - ايلولة	disposal	نقل
abrogate	يلغى	enactment	تشريع - قانون
explicity	صراحة	alter	يبدل - يغير
decree	قرار مرسوم	proclamation	اعلان - تصريح
ministrial	قرارات وزارية	implication	تضمين
privileges	إمتيازات	notify	يعلن - يبلغ
import duties	رسوم واردات	save	إلا - باستثناء
littoral	ساحلى	accord	يمنح
tribunal	محكمه	levy	يفرض يجبى
reside	يقيم	prescribe	يفرض

عسكرى	martial	يمنع	prohibit
يعتمد	acredit	يصنع	manufacture
تنفيذ	enforcement	قطر	distilled
ذخائر	munitions	جسيم	griveous
غير مناسب	inexpedient	مناسب	expedient
منازعات	disputes	اضافة (تضمين)	inclusion
نصوص	provisions	بخصوص	relative to
يعلن ـ ينشر	promulgate	سلطة قضائية	jurisdiction
أسست	established	يمتد إلى	extend to
الإقليم	locality	غير محلها	inexpedient
عدم عدالة	injustice	تتغير	adoption
خصومات	disputes	وضع لحد	settlement
يطور	modify	موافق	expedient
يثنى من	excepted	على قدم المساواة	same footing
تقرر	is provided	محتويات	provisions
محاكم مختلطة	mixed tribunals	أبطل ـ ألغى	abrogated
يعترف بها	recognized		

ترجمة الإتفاق:

اتفاقية بين حكومة جلالة ملكة بريطانيا وحكومة حضرة فخامة خديوى مصر فيما يتعلق بإدارة السودان فى المستقبل موقعة فى القاهرة فى ١٩ يناير ١٨٩٩.

حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة حضرة فخامة الخديوى قد صادر إعادة فتحها من جديد بالوسائل والجهود الحربية والعسكرية بين حكومة جلالة ملكة بريطانيا وحكومة الباب العالى الخديوى.

وحيث إنه قد أصبح من الضرورى وضع نظام للإدارة وسن القوانين

اللازمة لهذه المناطق التى فتحت من جديد مع مراعاة ما عليه الجانب العظيم منها من التأخر وعدم الإستقرار وما تستلزمه حالة كل جهة من الإحتياطات المتنوعة.

وحيث إنه من المرغوب فيه التصريح بمطالب جلالة الملكة المترتبة على ما لها بحق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى السالف الذكر ومن إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل.

وحيث إنه رؤى وجوب إلحاق وادى حلفا وسواكن إدارياً بالأقاليم المفتتحة المجاورة لها.

فالآن صار الإتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى:

المادة الأولى:

تطلق كلمة السودان فى هذا الإتفاق على كل المناطق الكائنة الى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى:

١ ـ الأراضى التى لم تجل عنها قط القوات المصرية من عام ١٨٨٢ أو.

٢ ـ الأراضى التى كانت تحت الإدارة المصرية قبل ثورة السودان وفقدتها مصر مؤقتاً ثم إفتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالإتحاد معاً.

٣ ـ الأراضى التى تفتتحها سوياً الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً.

المادة الثانية:

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معاً فى البر والبحر بجميع أنحاء السوادن ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل بها إلا العلم المصرى فقط.

المادة الثالثة:

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب بحاكم عموم السودان ويكون تعيينه بأمر عال من خديوى مصر بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل من وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر بموافقة الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة:

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها - يجوز سنها أو نسخها من وقت لآخر بمنشور من الحاكم العام، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه، ويجوز أن يترتب عليه صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة، وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس حكومة مجلس نظار جناب الخديوى.

المادة الخامسة:

لايسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية التى تصدر من الآن فصاعداً إلا ما يصدر بإجرائه منشور من الحاكم العام بالطريقة السالف ذكرها.

المادة السادسة:

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان يبين الشروط التى بموجبها يصرح للأوروبيين من أى جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكن

بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لايشمل إمتيازات خصوصية لرعايا أى دولة أو دول.

المادة السابعة:

لاتدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها إلى السودان، ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية، إلا أنه فى حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانىء البحر الأحمر لايجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التى يصدرها فى هذا الشأن.

المادة الثامنة:

فيما عدا مدينة سواكن لاتمتد سلطة المحاكم المختلطة على أى جهة من جهات السودان ولايعترف بها بوجه من الوجوه.

المادة التاسعة:

يعتبر السودان بأجمعه ماعدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام.

المادة العاشرة:

لايجوز تعيين قناصل أو وكلاء أو مأمورى قنصليات بالسودان ولايصرح لهم بالإقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية.

المادة الحادية عشر:

ممنوع منعاً باتاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم إتخاذها بهذا الشأن.

المادة الثانية عشر:

تم الإتفاق بين الحكومتين على وجوب تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليو ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والمشروبات الروحية والمقطرة وبيعها أو تصنيعها.

تحريراً في القاهرة ١٩ يناير ١٨٩٩

الأمضاءات

بطرس غالي　　　　كرومر

ترجمة الاتفاق الآخر

إتفاق بين الحكومة البريطانية وحكومة خديوى مصر بخصوص الحاق سواكن بالإتفاق السابق توقيعه في ١٢ يناير ١٨٩٩ (الخاص بإدارة السودان) ـ موقع في القاهرة في ١٠ يوليو ١٨٩٩

حيث إنه بموجب اتفاقنا الموقع في ١٩ يناير ١٨٩٩ بخصوص إدارة السودان في المستقبل نصت المادة الثانية ـ إن سلطة المحاكم المختلطة لاتمتد ولايعترف بها لأى غرض من الأغراض في أى جهة من جهات السودان بإستثناء مدينة سواكن، وحيث إنه لم تنشأ في سواكن محاكم مختلطة، كما أنه وجد أنه ليس من الصالح أن تنشأ مثل هذه المحاكم في هذه المنطقة بسبب ما يتطلبه ذلك من مصاريف.

وحيث إنه يترتب ظام فادح للمواطنين فى سواكن بسبب عدم وجود أى نوع من المحاكم للفصل فى خصوماتهم ـ فقد وجد من الموافق أن تعامل مدينة سواكن بنفس الوضع كباقى مدن السودان.

ولذلك فقد قررنا أن نعدل إتفاقنا السابق كما يلى:

فقد إتفق المندوبان الموقعان بعد بموجب السلطة المخولة لهما لهذا الغرض على ما يلي:

مادة ١: يلغى ما جاء فى إتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ بخصوص استثناء مدينة سواكن من النظام العام الذى أقره هذا الإتفاق بخصوص إدارة السودان فى المستقبل.

وقع فى القاهرة ١٠ يوليو ١٨٩٩

كرومر

بطرس غالى

التعليق على الإتفاق الموقع فى ١٩ يناير ١٨٩٩:

اشتد التنافس الدولى بين إنجلترا وفرنسا خاصة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وقد ظهر ذلك بشكل واضح فى منطقة أعالى النيل وفى بلاد الحبشة وصار التسابق بين الدولتين من أجل إرضاء منليك ملك ملوك الحبشة، ولتحقيق هذا الغرض سافرت بعثة إنجليزية برئاسة (رينيل رود) ونجحت فى عقد معاهدة أديس أبابا عام ١٨٩٧ بشأن تخطيط الحدود بين الصومال الإنجليزى والحبشة وإزالة سوء التفاهم بين الطرفين بسبب موقف بريطانيا من معاهدة أتشيالى.

وفى نفس الوقت كان لجارد (Lagard) الفرنسى قد وصل الى أديس أبابا باسم الجمهورية الفرنسية ليعقد إتفاقاً مع منليك فى اديس ابابا فى ٢٢

مارس ١٨٩٧ بشأن تخطيط الحدود بين الصومال الفرنسي والحبشة، ومنع أى دولة أجنبية من التدخل فى نطاق النفوذ الفرنسي، بالإضافة إلى حق الحبشة فى الحصول على الملح من بحيرة اسال (Asal).

وكانت فرنسا قد قررت الزحف على النيل من ناحية الحبشة من جهة وبالزحف عليه أيضاً من ناحية الكونغو الفرنسية والأوبانجى العليا فأرسلت بعثة من الغرب بقيادة مارشان، وكان هذا هو السبب الرئيسى فى اتخاذ الحكومة البريطانية قرارها باستئناف الزحف من دنقلة والوصول الى فاشودة قبل الفرنسيين ثم إسترجاع كل أقاليم السودان المصرى.

ومن هذا المنطلق ومن هذه السياسة البريطانية التى تسعى إلى استرداد السودان والمشاركة فى حكمه بدأ التخطيط لإسترداد السودان بعد أن أمن البريطانيون جانبهم من ناحية الحبشة بإتفاق مايو ١٨٩٧ وغادر كتشنر القاهرة فى ٨ يوليو ١٨٩٧ ووصل مروى واتخذهامقراً له ثم انتقل الى ابو حمد لطرد الدراويش ونجح فى الوصول الى أم درمان حيث دارت المعركة الفاصلة فى ٢ سبتمبر ١٨٩٨ ودخل كتشنر أم درمان بعد فرار الخليفة بساعة وبذلك إنتهت دولته.

وبعد هذه المعركة وانتهاء حكومة الخليفة بدأ الإنجليز يفكرون فى أمور السودان والسعى نحو وضع نظام يكفل لهم السيادة والسيطرة إستناداً الى حق الفتح وإشتراكهم بالأموال والرجال لإسترجاع السودان ـ كما أدعوا ـ والاحتفاظ لمصر بحقوقها فى السيادة على السودان، والعمل على إبعاد تركيا كليا من شئون السودان، وإستبعاد الإمتيازات الأجنبية، فبدأ اللورد كرومر ترجمة هذه الأسس فى النظام الذى أدى إلى تقديم إتفاقية الحكم الثنائى، وكان المشروع الذى تقدم به كرومر من أجل الاتفاق مع مصر يتكون من مقدمة وثلاث عشرة مادة، صارت بعد إعتماد المشروع إثنتى عشرة مادة، وأرفق كرومر بمشروعه مذكرة تفسر الأغراض التى إستوحاها فى هذا المشروع وشرح كل مادة على حدة بالتفصيل.

وبعد أن إنتهى كرومر من صياغة مشروعه قام بإرساله الى لندن فى ١٠ نوفمبر ١٨٩٨ ، وبعد أن أطلع عليه اللورد سالسبورى وعدل فى بعض المواد، عرض المشروع على، مجلس النظار المصرى وأبلغ كرومر وزير الخارجية بطرس غالى بالمشروع، وإتضح بعد ذلك أن مجلس النظار لم يكن لديه الا نسخة واحدة من المشروع، وأتضح أيضاً أن النظار جميعا متفقين على قبول الوفاق بصورته التى قدمت اليهم وأقر مجلس النظار هذا الاتفاق، وفى ١٩ يناير ١٨٩٩ وقع بطرس غالى نائبا عن الحكومة المصرية واللورد كرومر نائبا عن الحكومة البريطانية وثيقة الوفاق بين حكومة جلالة ملكة إنجلترا وحكومة الجناب العالى خديوى مصر.

والإتفاقية لم تكن دستوراً لحكم السودان بل هى وسيلة ابتدعتها بريطانيا لتضفى جواً من الرسمية على وجودها هناك، وإذا كانت الإتفاقية تحمل شكل الثنائية فى الحكم ـ ولكن الواقع أن يد بريطانيا كانت العليا من خلال الموظفين البريطانيين الذين عينتهم فى المناصب الخطيرة بينما تركت للمصريين الأعمال المعاونة مما أثار حفيظة المصريين.

وباختصار فإن السودان فى الإتفاقية أصبح مستقلاً استقلالاً ذاتياً عن مصر تحكمه بريطانيا بإداريين إنجليز يساعدهم موظفون صغار من المصريين وهذا بلا شك نظام فريد من نوعه، أعطى لبريطانيا حرية العمل والحركة بشكل لم تمارسه فى مستعمراتها الأخرى.

ويلاحظ على هذا الاتفاق ما يلى:

أولاً: جاء فى الديباجة حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة حضرة فخامة الخديوى قد صار إفتتاحها من جديد. وهذا غير صحيح لأن روابط مصر والسودان لم تنقطع بسبب الإخلاء الإجبارى لأقاليم السودان عام ١٨٨٥ .

ثانياً: جاء أيضا فى الديباجة وجوب إشتراك انجلترا فى وضع النظام الأدارى والقانونى فى السودان بناءً على مالها من حق الفتح. وهذا لايتفق أبدا مع الواقع لأن خسائر انجلترا فى حملات (١٨٩٨ ـ ١٨٩٩) الحربية كانت محدودة بينما كانت خسائر مصر فى المعدات والعتاد والعسكريين والمدنيين كبيرة.

ثالثاً: نصت المادة الثالثة على تركيز السلطة فى أيدى حاكم عموم السودان الذى يعينه الخديوى بناء على طلب بريطانيا ولايجوز عزله إلا برضاها، وهنا يظهر أن الإدارة الثنائية غير عملية لأن تعيين الحاكم وعزله بمرسوم مصرى إشترط الموافقة البريطانية.

رابعاً: جاء فى المادة الخامسة أنه لاتسرى فى السودان القوانين والأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية إلا مايصدربه إجراء من الحاكم العام، وهذه المادة تعتبر السودان على أنه جزء متميز عن بقية الأراضى المصرية وهو إهدار للوحدة القائمة بين البلدين، وكان الهدف من هذه المادة منع لجنة صندوق الدين من التدخل فى شئون السودان المالية وتؤيدها المادة السادسة التى تمنع كل أجنبى من التدخل تحت إسم الأمتيازات الأجنبية.

خامساً: إن هذا الأتفاق سياسى وهو مايخالف كل الفرمانات التى أصدرها الباب العالى حيث أن فرمان ١٨٧٩ وقبله فرمان ١٨٧٣ ، قد أكدا فى الترخيص بعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية بصورة لاتستلزم الإخلال بمعاهدات الدولة العلية السياسية، كما أن فرمان ١٨٧٩ قد ألزم محمد توفيق بعدم ترك أى قطعة أرض مصرية الى الغير مطلقاً، واتفاق السودان الذى أشرك الإنجليز فى حكم السودان إنما هو تنازل عن أراض مصرية وإهدار لحق مصر وسيادة الدولة العثمانية ومما

يلاحظ أن هذا الاتفاق لم يتعرض مطلقاً لمسألة السيادة على السودان وتركها معلقة بل مبهمة لتفسرها كل جهة وفق ما تريد، فلا تعود تركيا تعترض بدعوى أنه تنازل من الخديوى عن جزء من الأملاك العثمانية بدون إذن من السلطان.

سادساً: هذا الاتفاق يخالف معاهدة لندن ١٨٤٠ الى صادقت عليها الدول الأوروبية بما فى ذلك انجلترا، وإستيلاء بريطانيا على بعض مناطق السودان والاشتراك فى إدارته يعتبر فى حد ذاته اعتداء غيرمشروع على ممتلكات الغير، كما أنه يخالف ما تنص عليه معاهدة باريس فى ٢٠ مارس ١٨٥٦ التى نصت على المحافظة على سلامة ممتلكات الدولة العثمانية وكذلك نصوص معاهدة برلين فى ١٣ يوليو ١٨٧٨ .

سابعاً: يتضمن مبدأ عقد أية معاهدة أن تكون الأطراف على قدم المساواة وأن يكون الاتفاق بالرضا والحرية الكاملة وهوالأمر الذى افتقدته إتفاقية السودان لأن بريطانيا كانت تحتل مصر والإدارة الفعلية بيدها ولايملك من يرفض الإذعان إلا الاستبعاد من السلطة وهو ما حدث بالفعل لمحمد شريف عام ١٨٨٤ عندما رفض إخلاء السودان ووصل بالفعل تلغراف جرانفيل بالتهديد والوعيد وإنه على مجلس الوزراء المصرى الاستماع الى نصائح الدولة المحتلة أو مغادرة كرسى الحكم.

ثامناً: كان السودان من الوجهة القانونية إدارة ثنائية يخضع لسيادة كل من مصر وبريطانيا ويرفع علم كل منهما على ربوعه ـ ولكن الحقيقة أن الحكم كان فى أيدى الحاكم العام ومستشاريه من ضابط الجيش الإنجليزى وإقتصر الدور المصرى على سد العجز فى الميزانية السودانية.

تاسعاً: إن قيام نظام ثنائى سياسى جديد فى السودان من غير التشاور مع السلطان العثمانى صاحب السيادة الشرعية العليا على هذه البلاد إنما

هو إجراء لايتفق مع ماحدث ولايتفق مع القانون المعمول به وليس هناك مايبرر قيام انجلترا بتأسيس نظام جديد للحكم والإدارة إستناداً على أن الثورة المهدية كانت قد أزالت كل الحقوق التى كانت للسلطان العثمانى فى السودان عن طريق مصر.

عاشراً: يرى بعض المؤرخين أن إتفاق الحكم الثنائى غير صحيح من الناحية القانونية باعتبار أن مصر دخلت فى معاهدة وكانت طرفا فى وفاق ١٨٩٩ دون أن تنال موافقة صريحة من تركيا صاحبة السيادة والتى إحتجت عل هذا الوفاق، وقد منعت الفرمانات العثمانية عقد أى اتفاق أو معاهدة سياسية دون موافقة تركيا ولذا فإن هذه المعاهدة أو الاتفاقية من الناحية القانونية ملغاة ولاقيمة لها.

كما أن الخديوى ليس له حق توقيع الإتفاق لأنه حاكم مقاطعة وليس سيداً أو مالكاً ولايملك الأراضى التى عهد فقط إليه الحكم فيها ولايملك أن يعقد اتفاقا يربط به السلطان صاحب السبادةولايستطيع أن يخرج عن الشروط التى حددتها الفرمانات.

ويلاحظ على هذا الإتفاق أنه أقام حدوداً صناعية بين الشمال والجنوب وما أسمته الإتفاقية بحدود السودان، مما دفع الحكومة المصرية أن تصدر قراراً من نظارة الداخلية فى ٢٦ مارس ١٨٩٩ بتوقيع ناظرها مصطفى فهمى باشا يجعل نهاية الحدود بين مصر والسودان خطاً يمتد غربى النيل شمال فرس وخطاً آخر شرق النيل شمال أدندان.

كما أن هذا الإتفاق يعد أول مراحل الفصل فى الإدارة بين مصر والسودان بإقامة حكومة منفصلة يرأسها حاكم عام يجمع فى يده كل السلطات التشريعية والتنفيذية مع سردارية الجيش المصرى، كما لاتمتد سلطة مصر فى التشريع للسودان إلا بموافقته بالإضافة إلى إلغاء الإمتيازات وسلطان المحاكم المختلطة فى السودان.

ورغم كل هذا فإن إتفاق الحكم الثنائى ظل معمولاً به كنظام أساسى فى السودان حتى أنهته إتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ بين مصر وإنجلترا. ولاشك فى أن الإتفاق الثنائى قد أوجد نظاماً للحكم فى السودان منفصلاً عن الكيان المصرى حيث صار للسودان بمقتضى المواد (٣، ٤، ٥) حاكم عام يتبع إجراء خاص فى تعيينه وأعطى سلطات واسعة.

وبناءً على هذا الإتفاق الخاص بالحكم الثنائى بقى السودان تحت السيادة العثمانية على كل الأحوال لأن مصرالتى تخضع لهذه السيادة العثمانية كانت طرفاً فى هذا الإتفاق وكان بقاء السودان تحت السيادة العثمانية ينفى حقوق انجلترا هناك وأن إدعاء بريطانيا بحق المشاركة فى الحكم باطل وملغى قانوناً.

حادى عشر: إذا كان الإتفاق قد أعطى لبريطانيا الحق فى المشاركة مع مصر فى إدارة السودان فإن هذا لايعنى إطلاقاً أن تنفرد بريطانيا بهذا الحكم، وعلى هذا فإن خلاصة هذا الإتفاق أنه كان عملاً إنتهازياً لمواجهة ظرف خاص، ووسيلة لإيجاد تسوية أو حل وسط لقيام نوع من الحكم يفى بحاجات الطرفين المتعاقدين ومن ثم فإن هذا الإجراء كان من الواجب أن ينتهى فور إنتهاء الظروف التى أوجدته وبالتالى تنتهى حقوق المشاركة البريطانية فى الحكم وهو ما لم يحدث.

الثانى عشر: والحقيقة أن الحركة الوطنية فى مصر قد صُدمت بهذا الإتفاق ورأت أنه أعطى انجلترا بصفة رسمية حق الإشتراك فى إدارة السودان مما نتج عنه سلخ السودان عن مصر من الناحية الواقعية وإستئثار الحكومة الإنجليزية بحكمه وإدراته ورأت فى توقيع الإتفاق أستسلاماً من جانب وزارة مصطفى فهمى التى

قبلت ما أراده الإنجليز ولازال النقد حتى اليوم يوجه الى بطرس غالى الذى وقع هذا الإتفاق وأن موقف وزارة مصطفى فهمى المتخاذل قد ساعد الإنجليز على الاعتداء على حقوق مصر وكرامتها.

وأخيراً نستطيع القول أن هذا الاتفاق لم يكن إلا إجراءاً إنتهازيا لمواجهة ظرف خاص وإقامة نوع من الحكم يفى باحتياجات بريطانيا فى السودان على أن يكون دور مصر هو سد العجز السنوى فى ميزانية السودان الذى كان الوضع الإقتصادى فيه سيئاً بعد سقوط حكم الدراويش.

وهكذا مهد كرومر فى إتفاقه الفريد لإنفراد دولته بالسيطرة على السودان تمهيداً لطرد المصريين نهائيا منه، وحين سنحت الفرصة لذلك بعد مصرع السردار عام ١٩٢٤ طلبوا من الحكومة المصرية سحب الجيش المصرى والموظفين المصريين من السودان.

وفى إتفاق لاحق فى ١٠ يوليو ١٨٩٩ أُلغيت النصوص الواردة فى إتفاق ١٩ يناير الخاصة بإستثناء مدينة سواكن من الخضوع لأحكام النظام الذى تقرر فى الوفاق الأول، وبذلك يكون قد اكتمل لكرومر تحقيق أهدافه فى السودان، في الوقت الذى أصيب فيه الرأى العام المصرى بخيبة أمل كبيرة بخصوص الوضع الجديد فى السودان.

للمزيد من الدراسة يرجع إلى:

١ ـ زاهر رياض: السودان المعاصر منذ الفتح حتى الاستقلال.

٢ ـ شوقى الجمل: تاريخ سودان وادى النيل جـ ٣ (١٩٨٠).

٣ ـ محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان، تاريخ وحدة وادى النيل (القاهرة ١٩٦٣).

HILL, T.: Egypt in the Sudan (London 1935). (٤)

HOLLT, P.M.: A Modern History of the Sudan (London 1961).(٥)

DECLARATION

beween Great Britain and France respecting Egypt and Morocco. Signed at London, 8th April, 1904.(1)

Art I. His Britannic Majesty's Government declare that they have no intention of altering the political status of Egypt

The Government of the French Republic, for their part, de clare that they will not obstruct the action of Great Britain in that country by asking that a limit of time be fixed for the British occupation or in any other manner. and that they give their assent to the draft Khedivial Decree annexed to the present Arrangement, containing the guarantees considered necessary for the protection of the the interests of the Egyptian bondholders, on the condition that, after its promulgation, it cannot be modified in any way without the consent of the Powers Signatory of the Convention of London of 1885.

It is agreed that the post of Director-General of Antiquities in Egypt shall continue, as in the past, to be entrusted to a French savant.

The French schools in Egypt shall continue to enjoy the same liberty as in the past.

Art. II. The Govemernt of the French Republic declare that they have no intention of altering the political status of Morocco.

Hertslet, E.: Map of Africa by Treaty Vol 2. p. 820-822. (1)

His Britannic Majesty's Governement, for their part, recognize that it appertains to France, more particularly as a Power whose dominions are conterminous for a great distance with those of Morocco, to preserve order in that country, and to provide assistance for the purpose of all administrative, economic, financial, and military reforms which it may require.

They declare that they will not obstruct the action taken by France for this purppose, provided that such action shall leave intact the right which great Britain, in virtue of Treaties, Conventions, and usage, enjoys in Morocco,including the right of coasting trade between the ports of Morocco enjoyed by British vessels since 1901.

Art. III. His Britiannic Majesty's Government, for their part, will respect the rights which France, in virtue of Treaties, Conventions, and usage, enjoys in Egypt, including the right of coasting trade between Egyptian ports accorded to French vessels.

Art. IV. The two Governments, being equally attached to the principle of commercial liberty both in Egypt and Morocco, declare that they will not, in those countries, countenance any inequality either in the imposition of customs duties or other taxes, or of railway transport charge.

The trade of both nations with Morocco and with Egypt shall enjoy the same treatment transit through the French and British possessions in Africa. An Agreement between the two

Governments shall settle the conditions of such transit and shall determine the points this mutual of entry engagement shall be binding for a period of thirty years. Unless this stipulation is expressly denounced at least one year in advance, the period shall be extended for five years at a time.

Nevertheless, the Government of the French Republic reserve to themselves in Morocco, and His Britannic Majesty's Government reserve to themselves in Egypt, the right to see that the concessions for roads, railways, ports, & c., are only granted on such conditions as will maintain intact the authority of the State over these great undertakings of public interest.

Art. V. His Britannic Majesty's Government declare that they will use their influence in order that the French officials now in the Egyptian service may not be placed under conditions less advantageous than those applying to the British officials in the same service.

The Governement of The French Republic, for their part, would make no objection to the application of analogous conditions to British officials now in the Moorish service.

Art. VI. In order to insure the free passage of the Suez Canal, His Britannic Majesty's Government declare that they adhere to the stipluations of the Treaty of the 29th October, 1888, and that they agree to their being put in force. The free passage of the Canal being thus guaranteed,the execution of the last sentence of paragraph. I as well as of paragraph 2 of Art. VIII of that Treaty will remain in abeyance

Art. VII. In order to secure the free passage of the Straits of Gibraltar, the two Governments agree not to permit the erection of any fortifications or strategic works on the portion of the coast of Morocco comprised between, but not including, Melilla and the heights which command the right bank of the River Sebou.

This condition does not, however, apply to the places at present in the occupation of Spain on the Morrish coast of Mediterranean.

Art. VIII. The two Governments, inspired by thier feeling of sincere friendship for Spain, take into special consideration the interests which that country derives from her geographical position and from her territorial possessions on the Morrish coast of the Mediterranean.

In regard to these interests, the French Government will come to an understanding with the Spanish Government.

The Agreement which may become to on the subject between France and Spain shall be communicated to His Britannic Majesty's Government.

Art. IX. The two Governments agree to afford to one another their diplomatic support, in order to obtain the execution of the clauses of the present Declaration regarding Egypt and Morocco. In witness whereof Excellency the Ambassador of the French Republic at the Court of His Majesty the King of the United Kingdom of Great Britain and Ireland and of the

British Dominions beyond the Seas, Emperor of India, and His Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs, duly authorized for that purpose, have singed the present Declaration and have affixed thereto their seals.

Done at London in duplicate,the 8th day of April, 1904.

(L.S) LANSDOWNE

(L.S) PAUL CAMPON.

SECRET ARTICLES

Art. 1. In the event of either Government finding themselves constrained, by the force of circumstances,to modify their policy in respect to Egypt or Morocco, the engagements which they have undertaken towards each other by articles 4, 6 and 7 of the Declaration of today's date would remain intact.

Art. 2. His Britannic Majesty's Government have no present intention of proposing to the Powers any changes in the system of the Capitulations, or in the judicial organisation of Egypt.

In the event of their considering it desirable to introduce in Egypt reforms tending to assimilate the Egyptian lesgislative to that in force in other civilised countries, the Governement of the French Republic will not refuse to entertatin any such proposals, onthe understanding that His Britannic Majesty's Government will agree to entertain the suggestions that the Government of the French Republic may have to make to them with a view of introducing similar reforms in Morocco.

Art. 3. The two Governments agree that a certain extent of Morrish territory adjecent to Melilla, Ceuta, and other presides should, wheneverthe Sultan ceases to exercise authority over it, come within the sphere of influence of Spain, and that the administration of the coast from Melilla as far as, bu not including, the heights on the right bank of the Sebou shall be entrusted to Sapin.

Nevertheless, Spain would previously have to give her formal assent to the provisions of articles 4 and 7 of the Declaration of to-day's date, and undertake to carry them out.

She would also have to undertake not to alienate the whole, or a part of the territories palced under her authority or in her sphere of influence.

Art. 4. If Spain, when invited to assent to the provisions of the preceding article, should think proper to decline, the arrangement between France and Great Britain, as embodied in the Declaration of to-day's date, would be nonetheless at once applicable.

Art. 5. Should the consent of the other Powers to the draft Decree mentioned in article 1 of the Declaration of to-day's date not be obtained, the Government of the French Republic will not oppose the repayment of the Guaranteed, Privileged, and Unified Debts After the 5th July, 1910.

بعض الكلمات الواردة فى الوثيقة:

declare	يعلن
alter = change	يغير
obstruct	يعترض
occupy	يحتل ـ يشغل
draft	مسودة
guarantees	ضمانات
bondholders	حملة السندات
modify	يعدل
convention	ميثاق
entrust to	يعهد به إلى
appertain to	يختص بـ
preserve	يحافظ على
intact	لايمس ـ سليم
convention	اتفاق ـ ميثاق
contenance	تأييد ـ تشجيع
mutual	مشترك
concession	امتياز
analongous	مشابه ـ نظير
erection	تبنؤ
comprise	يشيد ـ اقامة
afford	يشمل ـ يتضمن
engagements	تعهدات
assimilate	يستوعب
adjacent	تتأخم
decline	يرفض
unified	موحدة

Declaration	اتفاق ـ اعلان
intend	ينوى
status	وضع
limit	حد
assent	موافقة
annexed to	مرفقة
interests	مصالح
promulgation	إعلان ـ نشر
consent	موافقة
post	وظيفة
savant	عالم
dominions	ممتلكات
reformation	إصلاحات
treaty	معاهدة
invirtue of	يتحكم ـ بموجب
imposition	فرض ضريبة
stipulation	تعاقد
advantage	ملائم ـ مفيد
in abeyance	تعطيل ـ تعليق مؤقت
fortification	تحصينات
inspired by	مدفوعا بـ
constrained	مضطر ـ مجبر
capitulations	الامتيازات الأجنبية
entertain	يفكر (فى أمر)
presides	مشرفة على
alienate	ينقل ملكية
privileged	مميزة

ترجمة الوثيقة:

إتفاق بين بريطانيا العظمى وفرنسا بخصوص مصر والمغرب موقع فى لندن ١٨ ابريل ١٩٠٤.

المادة الأولى:

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها لاتنوى تغييروضع مصر السياسى، وتعلن حكومة الجمهورية الفرنسية، من جانبها أنها لن تعرقل مساعى بريطانيا العظمى فى مصر بطلب تحديد وقت معين لإنهاء الاحتلال البريطانى أو أى طلب آخر، وبأنها توافق على مسودة مشروع الإرادة الخديوية، المتضمنة الضمانات المتعتبرة ضرورية لحماية حاملى السندات المصرية، المرفقة بهده الإتفاقية وذلك منذ صدورها رسمياً فقط ولايمكن تعديل هذ الإرادة بأى شكل من الأشكال بدون موافقة الدول الموقعة على ميثاق لندن فى سنة ١٨٨٥.

إن وظيفة مدير الأثار العام فى مصر متفق على أن تستمر كما كانت فى الماضى بأن تعهد الى خبير فرنسى وبأن تبقى المدارس الفرنسية متمتعة بالحريات نفسها التى كانت تتمتع بها فى الماضى.

المادة الثانية:

تعلن الحكومة الفرنسية أنها لاتنوى تغيير وضع المغرب السياسى. وتعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها أن فرنسا، نظراً لتجاور ممتلكاتها للأراضى المغربية مسافة طويلة، يهمها أن يستتب الأمن بالبلاد، وأن تقدم لها كامل مساعدتها فيما تحتاج إليه فى مجال الإصلاحات الإدارية والإقتصادية والعسكرية، وتعلن أنها لن تعرقل الإجراءات الفرنسية التى تهدف الى تحقيق هذه الغاية على شرط أن تبقى حقوق بريطانيا

العظمى المستمدة من المعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية كما هى، بما فى ذلك حق التجارة البحرية فى الموانىء المغربية الممنوحة للسفن البريطانية منذ ١٩٠١.

المادة الثالثة:

ستحترم حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها، الحقوق التى تتمتع بها فرنسا بموجب المعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية بما فى ذلك حق التجارة البحرية فى الموانىء المصرية الممنوحة للسفن الفرنسية.

المادة الرابعة:

إن الحكومتين، نظراً لإرتباطهما المتكافىء بمبدأ التجارة الحرة فى كل من البلدين مصر والمغرب، تعلنان أنهما لن تؤيدا أى تمييز فى فرض الضرائب الجمركية أو الضرائب الأخرى أو فيما يتعلق برسوم النقل بالسكك الحديدية.

ستتمتع تجارة المرور الحرة (الترانزيت) لكل من الدولتين مع المغرب ومصر بنفس المعاملة التى تعامل بها فى الممتلكات الفرنسية والبريطانية فى أفريقية.

إن إتفاقاً بين الحكومتين سيسوى أوضاع مثل هذا المرور الحر (الترانزيت) وسيعين نقاط الدخول.

ستكون هذه الإتفاقية المتبادلة نافذة المفعول لمدة ثلاثين سنة إلا إذا عبر علناً أحد الطرفين عن عدم الرضى عن أى بند فيها قبل سنة على أقل تقدير وسيمتد مفعولها فى كل مرة لفترة خمس سنوات.

تحتفظ حكومة الجمهورية الفرنسية فى المغرب، كما تحتفظ حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى مصر بعدم منح إمتياز تعبيد الطرق وإنشاء

السكك الحديدية وبناء الموانىء البحرية الا على أساس سيادة سلطة الدولة كاملة على هذه المرافق الحيوية الكبيرة ذات المنفعة العامة.

المادة الخامسة:

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها ستستغل نفوذها كى لا يعامل الموظفون الفرنسيون العاملون فى المصالح المصرية معاملة أقل ملاءمة من المعاملة المطبقة على الموظفين البريطانيين العاملين فى ذات المصالح.

ولن تمانع حكومة الجمهورية الفرنسية، من جانبها، فى تطبيق نفس الشروط على الموظفين البريطانيين العاملين حالياً فى المصالح المغربية.

المادة السادسة:

تعلن حكومة الجلالة البريطانية أنها تتمسك بالبنود التى تنص عليها معاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وتوافق على وضعها موضع التنفيذ كى تؤمن حرية الملاحة فى قناة السويس. ونظراً لكون حرية الملاحة قد أمنت هكذا فيبقى تطبيق الجملة الأخيرة من الفقرة الاولى والفقرة الثانية من المادة الثامنة لتلك المعاهدة معلقا.

المادة السابعة:

لتأمين حرية الملاحة فى مضيق جبل طارق توافق الحكومتان على عدم السماح بإقامة أية تحصينات أو معاقل استراتيجية على ذلك الجزء من الشاطىء المغربى الواقع بين مليلة والهضاب المشرفة على الضفة اليمنى لنهر سيبو مع عدم شمولهما.

على أية حال لاتطبق هذه الشروط على الأماكن التى تحتلها أسبانيا حالياً على الشاطىء المغربى من البحر المتوسط.

المادة الثامنة:

إن الحكومتين، مدفوعتين بشعور صداقتهما العميقة نحو أسبانيا، تأخذان بعين الاعتبار المصالح التى تستمدها اسبانيا من وضعها الجغرافى ومن وضع ممتلكاتها على الشاطىء المغربى للبحر المتوسط، وبالنسبة لهذه المصالح ستتوصل الحكومة الفرنسية الى تفاهم مع الحكومة الأسبانية ويبلغ أى إتفاق يتوصل إليه بين فرنسا واسبانيا على هذا الموضوع الى حكومة صاحب الجلالة البريطانية.

المادسة التاسعة:

لتأمين تطبيق مواد هذا البيان الحالى المتعلق بمصر والمغرب توافق الحكومتان على تقديم المؤازرة الدبلوماسية كل منهما للآخروقد وقع على الاتفاق كل من سفير جمهورية فرنسا فى بلاط جلالة ملك المملكة المتحدة لبريطانيا وايرلندا والأملاك البريطانية وإمبراطور الهند والسكرتير العام للشئون الخارجية البريطانية واللذين لهما سلطة التوقيع.

وقع فى لندن فى الثامن من ابريل ١٩٠٤.

توقيع

لانسدون

بول كامبون

المواد السرية

المادة الأولى:

إذا وجدت إحدى الحكومتين نفسها مضطرة بدافع الظروف لتعديل سياستها المتعلقة بمصر والمغرب تبقى التعهدات التى أخذتها على عاقتها كل منهما فى المواد الرابعة والسادسة والسابعة من البيان الحالى على حالها.

المادة الثانية:

لاتنوى حكومة صاحب الجلالة البريطانية حالياً تقديم عروض الى الدول الكبرى بأية تغييرات على نظام الإمتيازات أو على جهاز القضاء المصرى. واذا وجدت أن تقديم إصلاحات فى مصر أمر مرغوب فيه لوضع نظام التشريع المصرى فى مصاف الأنظمة المطبقة فى البلدان المتمدنة ـ فإن الحكومة الفرنسية لاتمانع فى قبول مثل هذه الإقتراحات على أساس أن توافق حكومة صاحب الجلالة البريطانية على قبول الاقتراحات التى قد تنوى الحكومة الفرنسية إقتراحها بقصد تقديم إصلاحات مماثلة فى المغرب.

المادة الثالثة:

توافق الحكومتان على أن بعض مناطق الحدود المغربية المجاورة لمليلة وسبتة ومناطق أخرى ـ يجب عندما يكف السلطان عن ممارسة سلطاته عليها أن تدخل ضمن منطقة النفوذ الأسبانية وإن إدراتها للشاطىء الممتد من مليلة إلى هضاب الضفة اليمنى لنهر سيبو مع عدم شمولها ستوضع تحت الوصاية الأسبانية.

على كل حال يجب أن توافق أسبانيا رسمياً مسبقاً على محتويات المادتين الرابعة والسابعة وتتعهد بتفيذهما.

وعليها أن تتعهد بعدم نقل ملكية الحدود أو بعض هذه الحدود الموضوعة تحت سيطرتها أو الواقعة ضمن منطقة نفوذها.

المادة الرابعة:

إذا إمتنعت أسبانيا عند دعوتها للموافقة على مضمون المادة السابقة ستبقى الإتفاقية المعقودة بين فرنسا وبريطانيا كما ينص عليها الإتفاق الحالى نافذة المفعول.

المادة الخامسة:

فى حال عدم الحصول على موافقة الدول الأخرى على مشروع الاتفاق الوارد فى المادة الأولى من الإتفاق الحالى فإن الحكومةالفرنسية لاتمانع فى إعادة دفع حصتها من ضمانات الديون المميزة والموحدة بعد الخامس عشر من شهر يوليو سنة ١٩١٠.

تعليق على الإتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا فى عام ١٩٠٤:

بعد أن اعتلى إدوارد السابع عرش انجلترا بعد وفاة الملكة فيكتوريا فى ٢٢ يناير ١٩٠١ ـ حاول هذا الملك أن يحسن العلاقات مع فرنسا خاصة أنه كان له نشاط كبير فى باريس عندما كان أميراً لويلز، والحقيقة أن هذا الملك قد عاون فى بناء الاتفاق الودى Entente Cordiale مع فرنسا.

ويرجع هذا الإتفاق الودى إلى أن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية كانت قد أدركتا أنهما فى مركز يسمح لهما بابرام صفقة استعمارية رابحة لكلتيهما وكانت نتيجة الصفقة التى تمت عام ١٩٠٤ إعتراف فرنسا بالحقوق الخاصة التى كسبتها إنجلترا فى مصر على حين أعترفت انجلترا بمركز فرنسا الخاص فى مراكش، وقرنت الاتفاقية باتفاق سرى عين حدود منطقة النفوذ الفرنسى فى مراكش فى حالة حدوث تفاهم مع أسبانيا، وفى نفس الوقت سويت الخلافات البارزة بين القطرين فى نيوفوندلاند وسيام ومدغشقر وجزر هبريد الجديدة.

ولقد إرتاح مجلس العموم البريطانى لهذه الإتفاقية التى أمنت مركز إنجلترا فى مصر ـ لكن هذا المعاهدة أدت كما توقع اللورد روسبروى الى حرب مع ألمانيا، فبعد هذا الوفاق بدأت ألمانيا حملة عنيفة حيث أوفد الإمبراطور الألمانى بعثة إلى طنجة ليؤكد لسلطان مراكش نياته الخالصة نحوه ورغبته فى شد أزره، وقد تطورت الأمور الى حد أن إستقال وزير خارجية

فرنسا تحت تهديد اعلان الحرب وأُضطرت فرنسا إلى إعلان الدعوة لمؤتمر دولي في الجزيرة الخضراء بأسبانيا (عقد في يناير ١٩٠٦ وإنتهى فى ابريل) ووقفت انجلترا بجانب فرنسا حيثما رسمت كل من رئاسة أركان الحرب في الدولتين خططها على أساس إحتمال قيام حرب بين ألمانيا وفرنسا وصار من الواضح أن السياسة البريطانية يجب أن تكون ظهيراً لفرنسا ومن ثم فإن المباحثات التى تمت بين الدولتين قد أثبتت أن الإتفاق الودى لم يكن مجرد تسوية لمنازعات استعمارية بل إنه كان تفاهما قد يقود إلى اشتراك بريطانيا فى حروب أوربية.

ويلاحظ على هذا الإتفاق الودى الموقع فى ٨ أبريل ١٩٠٤ ما يلى:

أولاً: اعترف هذا الإتفاق فى مادته الأولى بأن بريطانيا لن تعمل على تغيير مركز مصر السياسى، كما أعلنت فرنسا أنها لن تعرقل عمل بريطانيا فى مصر حيث لاتطلب أجلاً محدداً لنهاية الإحتلال لمصر.

ثانياً: جاء فى المادة الثانية أن فرنسا لن تغير مركز المغرب السياسى، وأنها ستحافظ على ما تتمتع به بريطانيا من حقوق فى المغرب، وأن إنجلترا تعترف بحقوق ومصالح فرنسا فى المغرب.

ثالثاً: إعتراف انجلترا بحقوق فرنسا فى مصر، وإعتراف الدولتين بمعاملة كل منهما الأخرى على قدم المساواة فيما يختص بالضرائب المفروضة على التجارة وأجور النقل.

رابعاً: نصت الإتفاقية على إحترام رعايا الدولتين وحماية حقوق الموظفين الفرنسيين والإنجليز فى كل من مصر والمغرب، ولم يغفل الإتفاق الإشارة الى احترام بريطانيا لحرية الملاحة فى قناة السويس حسب اتفاقية القسطنطينية (١٨٨٨) (المادة السادسة).

خامساً: مع اعتراف انجلترا فى الإتفاق بأن فرنسا هى صاحبة الأمر والنهى فى المغرب فقد نصت المادة السابعة على تعهد فرنسا بعدم إقامة تحصينات على ساحل المغرب الشمالى المواجه لجبل طارق:

سادساً: ألحق بهذا الإتفاق خمس مواد سرية تضمنت التزام الدولتين بالمواد ٤، ٦، ٧، فى الإتفاق حتى لو أضطرت كلتاهما الى تعديل سياستهما فى مصر والمغرب وكذلك الموافقة على إبقاء الامتيازات الأجنبية فى كل من مصر والمغرب.

ونصت المادة الثالثة على أن تترك منطقة محيطة بكل من سبتة ومليلة لاسبانيا.

وفى المادة الرابعة نص الإتفاق على سريان مفعولها حتى فى حالة رفض أسبانيا لها.

وفى المادة الخامسة نص الإتفاق على طريقة سداد الديون الأجنبية.

سابعاً: جاء هذا الإتفاق الودى بعد قطيعة طويلة بين كل من الدولتين انجلترا وفرنسا بسبب الصراع بينهما خاصة بعد حروب نابليون ومعاهدة فيينا عام ١٨١٥ والتى جعلت كلاً من فرنسا وانجلترا يدخل فى صراعات من أجل السيادة والسيطرة والتسابق الذى ظهر فى مصر عام ١٧٩٨، وظهر فى عهد محمد على ثم سعيد، والصراع من أجل حفر القناة بمصر ثم أزمات مصر المالية، وإنتهى الصراع باحتلال بريطانيا لمصر وما تلاه من وقوف فرنسا بشكل عدائى ضد بريطانيا، وظهر التنافس أيضاً فى شرق القارة وفى الصومال وعدن وإمتد الى السودان، وما حادثة فاشودة إلا حلقة فى سلسلة من الصراعات بين الدولتين، تكسب احداهما جولة وتخسر الأخرى ويظل الصراع قائماً حتى ظهور تلك الدولة الفتية (ألمانيا) التى قامت على أنقاض

إمبراطوريات النمسا والمجر وتوسعت وهزمت فرنسا واستولت على أجزاء من أراضيها (الألزاس واللورين)، ودخلت فرنسا بعدها فى سلسلة من الصراعات الداخلية والخارجية ولم تجد بداً من البحث عن مستعمرات خارج أراضيها، وكان لابد لها من التنافس مع بريطانيا، وظل الوضع هكذا حتى القرن التاسع عشر حتى تغيرت الأمور فجأة.

جاء التغيير بسبب تخلى بسمارك عن سياسة العزلة وبداية السعى نحو إمتلاك مستعمرات وظهور قوة ألمانيا البحرية التى أخذت تنافس القوة البحرية لبريطانيا وخشيت بريطانيا من جراء هذا التوسع الألمانى وبدأت سياسة التقارب بين الدولتين فرنسا وإنجلترا.

ثامناً: كانت بريطانيا قبل توقيع هذا الإتفاق الودى تسلك سياسة العزلة التى استمرت حتى حرب البوير، وكانت سياسة العزلة قائمة على أساس أن بريطانيا لاتثق فى فرنسا بنفس القدر الذى لاتثق فيه فى ألمانيا،ناهيك عن استمرار خوفها من التوسع الروسى.

لكن بعد تجربة حرب البوير وما لحق ببريطانيا من عداوة عالمية يضاف إلى ذلك ما حل بها من إذلال وهزيمة على أيدى رجال البوير ـ كل هذا جعلها تشعر بعدم وجود من يقف بجانبها فى عالم لم تظهر أى من القوى المتحالفة فيه رغبة لمصادقتها ـ حيث كانت هناك معاهدة التحالف الثلاثى بين ألمانيا والنمسا ثم إيطاليا موجهة ضد روسيا فى الشرق وضد فرنسا فى الغرب، وفى عام ١٨٩٤ واجهت كل من فرنسا وإنجلترا هذا الخطر المشترك وعقدتا معاهدة عسكرية وتحالف بينهما، وجاء دور ألمانيا ومساندتها لكروجر زعيم البوير وإرسال القيصر الألمانى برقية إلى كروجر عام ١٨٩٦ يهنئه فيها على صد غارة جيمسون، ثم قيام ألمانيا بتدعيم قواتها البحرية الأمر الذى جعل إنجلترا تشعر بضرورة التحالف ودياً مع فرنسا، وقامت عام ١٩٠٢ بعقد

حلف مع اليابان، وبعد عامين عقدت الإتفاق الودى مع فرنسا الذى لم يكن تحالفاً عسكريا ولابحرياً ولكنه كان أساساً لإزالة الصراعات حول المستعمرات بين الدولتين.

تاسعاً: هذا الاتفاق الودى الذى لم يكن فى الأصل يهدف الى التدعيم العسكرى قد ازداد أهمية بعد محاولات ألمانيا التدخل فى مراكش ـ الأمر الذى قوى التحالف بين الدولتين، وهذا التحالف وما إتبعه من تحالفات من القوى الأوروبية جعل أوروبا تنقسم الى معسكرين، الأول يضم فرنسا وانجلترا وروسيا واليابان والثانى وضم ألمانيا والنمسا وإيطاليا وإنضمت إليهم تركيا.

ازاء هذا التقارب بين الدول ورغبة في سيطرة كل طرف على الآخر زاد الشك وإمتدت الريبة الى كل مسالك وأعمال هذه الدول وبالطبع انتهت هذه التحالفات الى صراعات كانت بداية مرحلة جديدة فى الصراع الأوروبى انتهت بقيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤.

وباختصار فإن الإتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا كان نتيجة طبيعية لإنتهاء سياسة العزلة التى فرضتها بريطانيا على نفسها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر؛ ولم تحاول التدخل فى شئون القارة الأوروبية خاصة بعد هزيمة فرنسا أمام المانيا ـ لكن بعد حرب البوير فشلت سياسة العزلة ووجدت بريطانيا أنه من مصلحتها أن تصادق دولاً أخرى حتى لاتقف منعزلة فى عالم صار التحالف والتجمع سمة بارزة فيه، فأقدمت على تحالفها مع عدوها بالأمس ولتدخل بذلك الإتفاق فى سلسلة من الصراعات مع ألمانيا وغيرها من القوى التى قادت العالم الى حربه العالمية الأولى.

للمزيد من الدراسة يرجع إلى:

١ـ شوقى الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر (١٩٩٧).

٢ ـ شوقى الجمل: المغرب العرب الكبير من الفتح العربى إلى الآن (١٩٩٧).

٣ ـ فشر، هـ.أ.ل.: تاريخ أوروبا فى العصر الحديث ١٨٧٩ ـ ١٩٥٠ ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، القاهرة (١٩٧٧).

7

Communication from His Majesty's High Commissioner to His Highness the Sultan of Egypt.

The Residency,

Cairo, February 28, 1922.

Your Highness.

1. I have the honour to bring to Your Highness' notice that certain passages of the explanatory note which I addressed to you on December 3, 1921, were interpreted, to my great disappiontment. in a manner not in accordance with the intentions and policy of His Majesty's Government.

2. Judging by many comments which have been published on the subject of this note, it would appear that many Egyptians were under the impression that Great Britain was about to abandon her liberal and favourable attitude towards Egyptian aspirations, and to make use of her special position in Egypt in order to maintain a political and administrative régime incompatible with the freedom she had offered.

3. Such an intepretation of the intentions of His Majesty's Government was quite mistaken. On the contrary, the explanatory note emphasised the dominating principle that the guarantees claimed by Great Britain are not designed to involve the continuance of an actual or virtual protectorate. Great Britain, as it is stated therein, sincerely desires to see

"an Egypt enjoying the national prerogatives and the international position of a Sovereign State".

4. If Egyptians have regarded these guarantees as being out of keeping with the position of a free country they have, on the other hand lost sight of the fact that Great Britain has been oblighed to claim them out of consideration for her own security in face of a situation which demands great prudence on her part, particularly in the matter of the disposition of her troops. Present world conditions, however, and the state of effervescence which has prevailed in Egypt since the armistice are not permanent factors,and it is to be hoped that while, on the one hand, the former will eventually improve, on the orher hand, the time will come when, in the language of that note, Egypt's record will give confidence in her own guarantees.

5. As to any desire to interfere in the internal admininstration of Egypt, His Majesty's Government have sufficiently stated, and repeat that their most ardent desire is to place in Egyptian hands the conduct of their own affairs. The draft agreement proposed by Great Britain did not depart from this idea, and in making provision for the presence of two British officials in the Ministries of Finance and Justice, it

e two officials for the pur-
affairs but solely in order
for protecting foreign in-

6. Such is the sole bearing of the guarantees that were demanded by Great Britain. They were claimed without any desire to impede Egyptians enjoying the full rights of a national Goverment.

7. Animated as she is by these intentions,it will be understood that it is repugnant to Great Britian on the one hand to see Egyptians delay by their own acts the realisation of an ideal aimed at by both parties. and on to the other to be compelled herself to intervene to re-establish order when it is threatened in such a way as to arouse the fears of foreigners and to involve the interests of Foreign Powers. it would be much to be regretted if Egyptians should see in the exceptional measures which have recently been taken any prejudice to the ideal to which they aspire or an intention on the part of His Majesty's Government to alter the policy I have indicated. In taking these measures, the sole desire of His Majesty's Government has been to put an end to a harmful agitation which by arousing popular passons might have such consequences as to jeopardise the whole result of the efforts of the Egyptian nation. These measures were taken primarily in the interest of the Egyptian cause, which has everything to gain by being studied in an atmosphere of calm and friendly discussion.

8. Now that tranquillity seems to be re-establishing itself thanks to the wise spirit which is the root of the Egyptian character and asserts itself in times of crisis, I am happy to

be able to announce to your Highness that His Majesty's Government is prepared to recommend the accompanying Declaration for the approval of Parliament..This will, I am confident, establish a régime of mutual confidence and lay the foundation for a satisfactory and final solution of the Egyptian problem.

9. There is no obstacle to the re-establishment forthwith of an Egyptian Ministry for Foreign Affairs, which will prepare the way for the creation of the diplomatic and consular representation of Egypt.

10. The creation of a parliament with a right to control the policy and administration of a constitutionally responsible government is better for Your Highness and the Egyptian people to determine. Should circumstances arise to delay the coming into force of the Act of Indemnity with appliecation to all inhabitants of Egypt mentioned in the Declaration accompanying this Note, I desire to inform Your Highness that I shall be prepared, pending the repeal of the Proclamation of November 2, 1914, to suspend th application of Martial Law in respect of all matters affecting the free exercise of the political rights of Egyptians.

11. It is now for Egypt to respond, and it is to be hoped she will my appreciate the good intentions of Great Britain, and that reflection and not passion will guide her attitude.

I am, Sir,

Your Highness,

Most sincerely and respectfully,

ALLENBY, F.M.

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢:

Declaration to Egypt

WHEREAS His Majesty's Government, in accordance with their declared intentions, desire forthwith to recoginse Egypt as an independent soveregin State, and.

WHEREAS the relations between His Majesty's Government and Egypt are of vital interest to the British Empire.

The following principles are hereby declared:

1. The British Protectorate over Egypt is terminated, and Egypt is declared to be an independent sovereign State.

2. So soon as the Government of His Highness shall pass an Act of Indemnity with applicatin to all inhabitants of Egypt, Maritial Law as proclaimed on November 2, 1914, shall be withdrawn.

3. The following matters are absolutely reserved to the discretion of His Mejesty's Government until such time as it may be possible by free discussion and friendly accommodation on both sides to conclude agreements in regard thereto between His Majesty's Government and the Government of Egypt.

   (a) The security of the communications of the British Empire in Egypt.

   (b) The defence of Egypt against all foreign aggression or interference, direct or indirect.

(c) The protection of foreign interests in Egypt and the protection of minorities.

(d) The Sudan.

Pending the conclusion of such agreements the status quo in all these matters shall remain intact.

Febrary 28, 1922

نفس الوثيقة السابقة باللغة الفرنسية:

Communication du Hau-Commissaire de Sa Majesté à sa Hautesse le Sultan

La Résidence.

Le Caire, le 28 Lévrier 1992

Hautesse.

1. J'ai l'honneur d'exposer à Votre Hautesse que certains passages de al note explicative aue je Lui ai adressée à la date du 3 décembre 1921 ont donné lieu, à mon vif regret, à des interprétations contraires à la pensée et à la politiqre du gouvernment de Majesté.

2. A en juger par les nombreux commentaires qui ont été publiés relativement à cette note, il semble que beaucoup d'Egyptiens soient sous l'impression aue la Grande-Bretagen est sur le point de renoncer aux dispositons libérales et bienveillantes qu'elle nourrit à l'égard des aspirations égyptiennes et qu'elle compte user de sa situatin spéciale en Egypte pour maintenir un régime politique et administratif inconciliable avec les libertés promises.

3. Rien n'est plus inexact qu'une telle interprétation de la pensée du guvernment de Sa Majesté. La note explicative a insisté au contraire sur ce principe dominant que les garanties réclamées par la Grande-Bretagne n'ont pas pour but de continuer un protectorat effectif ou virtuel. La Grande-Bretgne, y est-il dit, désire sincérement voir une Egypte "jouissant des prérogatives nationales et de la situation internaionale d'un Etat souverain".

4. Si au point de vue de ces garanties il a paru aux Egyptiens qu'elles sont de nature à dépasser le caractère conciliable avec la situation d'un pays libre, ils ont par contre perdu de vue que la Grande-Bretagne y a été poussée le souci de sa propre sécurité en face d'une situation qui réclame de sa part une grande prudence au point de vue surtout de la disposition de ses forces militaires. Néanmoins, les conditions où se trouve actuellement le monde et l'effervesence qui règne en Egypte depuis l'armistice ne sont pas des facteurs permanents, et il est à espérer que d'un côté les conditions mondiales finiront par s'améliorer, tandis que d'autre part, et ainsi que le rappelle la note, "le temps viendra où l'attitude de l'Egypte donnera confiance dans des mesures de garantie égyptinnes".

5. Quant à vouloir interventir dans la gestion intérieure de l'Egypte, le gouvernement de Sa Majesté a assez dit et il le répète -que son désir le plus fervent est de remettre aux mains des égyptiens le soin de leurs propres affaires. Le

projet d'accord proposé par la Grande-Bretagne ne s'écartait pas de cette pensée, et s'il y était question de la présence de deux finctionnaires britanniques aux Finance-set à la Justice, il n'entrait pas dans les vues du gouvernement de Sa Majesté de se servir de ces deux fonctionnaires pour intervenir dans les affaires de l'Egypte, mais simplement pour maintenir un contact que réclame la protectoin des intérêts étrangers.

6. Telle est uniquement la portée des garanties britanniques. Elles ont été formulées sans le moindre désir de faire obstacle à ce que l'Egypte jouisse des droits complets d'un gouvernement national.

7. Animée de telles intentions on doit comprendre qu'il répugne à la Grande-Bretagne, aussi bien voir les égyptiens reculer par leur propre fait l'échéance de leur accession à un idéal désiré de part et d'autre. que d'avoir à intervenir elle-même pour l'ordre quand il arrive à a être menacé de telle facon à provoquer les craintes des étrangers et à mettre en cause les intérêts des Puissances. Il serait déplorable à cet égard que les égyptiens voient dans les mesures exceptionnelles qui vinnent d'être prises une atteinte quelconque à leur idéal ou l'indicaion d'un changement de la règle politique qui vient d'être esquissée. Le Governement de Sa Majesté a voulu tout simplement mettre fin à une agitation nuisible qui, en l'adressant à la passion de la populace, peut avoir des conséquences telles qu'elle mette en

péril tout le résultat de l'effort national égyptien. C'est donc surtout dans l'intérêt de la cause égyptienne-qui gagne à être examinée dans une atmosphére de calme et de sincére discussion-que ces mesures ont été prises.

8. Maintenant que la tranquillité parait renaitre grâce à l'esprit de sagesse, qui est le fond du caractère égyptien et qui finit par l'emporter dans les heures décisives, je suis heureux de pouvoir annoncer à Votre Hautesse que le gouvernement de Sa Majesté se propose de recommander au Parlement la Déclaration ci-annexée. Cette déclaration, j'en suis persuadé, établira un régime de confiance mutuelle et posera les bases d'une solution satisfaisante et définitive de la question égyptienne.

9. D'ores et déjâ rien ne s'opposera au rétablissement de la fonction de ministre des Affaires Etrangères préparant ainsi la voie a la création d'une représentation diplomatique et consulaire égyptienne.

10. L'institution d'un parlement joissant du droit de contrôle sur la politique et sur l'administration d'un gouvernment constitutionnellement responsable est une matière dont la détermination revient à Votre Hautesse et au peuple égyptien. Dans le cas où la rise en vigueur de l'Acte d'Indemnité aplllicable à tous les habitants de l'Egypte, mentionné dans la Déclaration ci-annexée, serait ret ardée par des circonstances queclonaues; je désire informer Votre Hautesse que je serai prêt, en attendant l'abrogation de la Prpclama-

tion du 2 novembre 1914, à suspendre l'application de la loi martiale en ce qui concerne toutes les matiéres touchant le libre exercice des droits politiques des égyptiens.

11. La parole est maintenant à l'Egypte, et il est à espérer que, sachant apprécier l'étendue des bonnes dispositions britanniques, elle puisera dans la réflexion, et non dans la passion, l'inspiration attitude.

J'ai l'honneur d'être........., etc.

(Singné); ALLENBY, F.M.

(Traduction.)

التصريح باللغة الفرنسية):

Déclaration à l'Egypte

CONSIDÉRANE que le gouvernement de Sa Majesté, conformément à ses intentions déclarées, désire imméddiatement reconnaître l'Egypte comme Etat souverain et indépendant; et.

CONSIDEANT que les relations entre le gouvernment de Sa Majesté et l'Egypte constituent un intérêt essentiel pour l'Empire britannique.

Sont déclarés par les présentes, les principes suivants:

1. Le Protectorat britannique de l'Egypte est terminé, et l'Egypte est déclarée être un Etat souverain et indépendant.

2. Aussitôt que le gouvernement de Sa Hautesse aura promulgué un acte d'Indemnïté applicable à tous les habitants de l'Egytpe, la loi martiale proclamée le 2 novembre 1914 sera abrogée.

3. En attendant le moment où il sera possible, par la libre discussion et des accoumdoements amicaux des deux côtés, de conclure entre le gouvernment de Sa Majesté et le gouvernement égyptien des accords en ce qui regarde les matières suivantes, ces matières sont absolument réservées à la discrétion du gouvernement de Sa Majesté.

(a) la sécurité des communications de l'Empire Britannique en Egypte.

(b) la défense de l'Egypte contre toute agression étrangère ou contre toute ingérence étraugére, directe ou indirecte.

(c) La protection des intéêts étrangers en Egypte et la protection des minortiés.

(b) Le Soudan.

En attendant la conclusion de tels accords, le statu quo en toutes ces matières restera intact.

بعض الكلمات الواردة فى الوثيقة:

مندوب	commissioner
فقره	passage
يفسر	interprete
مساير يتمشى مع	in accordance
اعتقاد ـ فكرة	impression
تحررى	liberal
متعارض مع	incompatible
سائد	dominating
ينهمك فى	involve
حماية	protectorate
دولة ذات سيادة	sovereign
تدبر	prudence
هياج ـ ثوران	effervescenve
هدنة	armistice
سجل	record
اكيدة ـ متحمس	ardent
يتدخل	intervene
يشجع ـ يدفع للعمل	animate
تحقيق	realisation
إجحاف	prejudice
إثارة ـ هياج	agitation
يؤكد	assert
يثق	confident
حكومة دستورية	constitution ally government
يعلق ـ يؤجل	suspend
يقدر ـ يدرك	appreciate

رسالة	Communication
دار المندوب السامى	Residency
ايضاحى	explanatory
خيبة أمل	disappointment
تعليق (على موضوع)	comment
يترك	abandon
يلوح	aspiration
نوايا	intentions
مبتدأ	principle
واقعى ـ فعلى	virtual
مميزات	prerogatives
زمان	accurity
تخلص من	disposition
ينتشر ـ يعم	prevail
دائم	permanent
ثقة	confidence
يتخذ ترتيبات	make provisions
يعوق	implede
كريه ـ بغيض	repugnant
مثل أعلى	ideal
يغير	alter
يعرض للخطر	heopardise
مرض	accompanying
تمثيل دبلوماسى	represention
فى إنتظار ـ خلال	pending
الحكم العرفى	martial law
يستجيب	respond

تصريح ٢٨ فبراير:

مساوى	principles	حيوى	vital
تحتفظ	discretion	حماية	protectorate
مراسلات	communication	تسوية للخلافات	accommodation
الاقليات	minorities	اعتداء	aggression
الوضع الراهن	status quo	خاتمة ـ نهاية	conclusion

ترجمة لتصريح ٢٨ فبراير:

بما أن حكومة جلالة الملك عملاً بنواياها التى جاهرت بها ترغب فى الحال فى الإعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وحيث أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية.

فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية:

١ ـ انتهت الحماية البريطانية على مصر، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

٢ ـ حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية ويكون نافذ المفعول على جميع ساكنى مصر) تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر ١٩١٤.

٣ ـ إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الأتى بيانها، وذلك عن طريق مفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ـ تحفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذ الأمور وهى:

أ ـ تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر.

ب ـ الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالوساطة (مباشر أو غير مباشر).

جـ ـ حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.

د ـ السودان.

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن.

التعليق على الوثيقة:

لما قامت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) وانضمت تركيا فى الحرب الى اعداء إنجلترا ـ فرضت انجلترا الحماية على مصر وأعلنت انفصالها عن السيادة العثمانية (فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤). وقد كان لمصر دور بارز فى مساندة انجلترا وحلفائها فى الحرب وتحملت مصر بسبب ذلك الكثير من الويلات.

وأثناء الحرب أعلن الرئيس ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فى ٨ يناير ١٩١٨ مبادئه الأربعة عشر، وفيها جاء وعد صريح بمنح الشعوب التى كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية حق تقرير المصير.

فلما انتهت الحرب طالب الوطنيون بإنهاء الحماية البريطانية وإلغاء الأحكام العرفية وجلاء القوات البريطانية المحتلة، وإعلان استقلال مصر. لكن انجلترا رفضت الاستجابة لمطالب الحركة الوطنية المصرية.

ومنذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨ تألف وفد مصرى من سعد زغلول، وعبد العزيز فهمى، وعلى شعراوى، ومحمد محمود، وأحمد لطفى السيد وغيرهم وحصل الوفد على توقيعات المصريين فى مختلف أنحاء القطر بتوكيلهم له للتحدث بإسم الشعب فى المطالبة بإنهاء الحماية وإعلان إستقلال مصر.

كما طلب سعد زغلول ورفاقه السماح لهم بالسفر الى مؤتمر الصلح فى باريس (بدأ المؤتمر أعماله فى ١٢ يناير ١٩١٩) لعرض مطالب مصر، ورفض الحاكم العسكرى البريطانى التصريح للوفد بالسفر بل ومنع أعضاء الوفد من عقد الإجتماعات لشرح القضية المصرية.

فبعث الوفد إلى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر بمذكرات تتضمن مطالب المصريين المتمثلة فى إلغاء الحماية والاستقلال التام، وقيام حكومة دستورية ترعى مصالح الشعب المصرى وترعى مصالح الأجانب فى مصر، فلجأت السلطات البريطانية الى القوة فاعتقلت سعد زغلول ومحمد محمود واسماعيل صدقى، وحمد الباسل ونفتهم الى جزيرة مالطة فكان ذلك بمثابة الشرارة التى أدت لاندلاع ثورة ١٩١٩.

وقد بدأت الثورة بمظاهرات سلمية من طلبة الجامعة والمدارس وطلاب الأزهر والمحامين ورجال السكك الحديدية بل شارك النساء فى المظاهرات.

وأمتدت الثورة الى مختلف الأقاليم حيث تألفت اللجان الثورية والجمعيات السرية لتنظيم هذه الإنتفاضة الشعبية، وحاولت بريطانيا مواجهة الموقف بإتباع أساليب البطش والعنف ـ لكن زاد ذلك من اشتعال الثورة فقطع المتظاهرون أسلاك البرق والتليفون وخطوط السكك الحديدية وكثر عدد الضحايا من الشهداء.

وأمام هذا التيار الجارف سحبت انجلترا ممثلها فى مصر ونجت (Wingate)، وأحلت محله اللورد اللنبى (Lord Allenby)، كما أضطرت للأفراج عن الزعماء المنفيين وسمحت لهم بالسفر إلى باريس لكنها عوقت مهمتهم أمام مؤتمر الصلح مما إضطرهم للعودة لمصر لمتابعة الكفاح.

وأرسلت انجلترا لجنة برئاسة اللورد ملنر Milner وزير المستعمرات البريطانية لبحث أسباب شكوى المصريين، ولكن الشعب المصرى قاطع هذه

اللجنة ـ كما أنتشرت أخبار الثورة المصرية فى السودان أيضاً عن طريق الصحف اليومية وغيرها ـ فقد أرسلت اللجنة عضوين من أعضائها للسودان لبحث الأوضاع هناك.

ولما عادت لجنة ملنر الى لندن أضطرت الحكومة البريطانية لدعوة الوفد المصرى للتفاوض معه فى القضية المصرية.

ولم تصل المفاوضات بين مصر وانجلترا الى نتيجة يقبلها الطرفان، وكانت مسألة السودان من أهم المسائل التى أدت لتعثر المفاوضات.

وقد لجأت السلطات العسكرية البريطانية فى مصر بعد عودة الوفد المصرى واستئناف نشاطه ـ لسياسة العنف ضد سعد زغلول وبعض السياسيين الآخرين (فتح الله بركات وعاطف بركات، ومصطفى النحاس، وسنوت حنا، ومكرم عبيد) واتهمتهم بإثارة الشعب بما يلقونه من خطب ويعقدونه من إجتماعات وما يكتبونه فى الصحف فاعتلقتهم ونفتهم لإحدى جزر سيشل.

وأدى ذلك الى استقالة الوزارة المصرية الى كان يرأسها عدلى يكن باشا، أما الحكومة البريطانية فقد استدعت ممثلها فى مصر اللورد اللنبى للتباحث معه.

وفى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ عاد اللنبى الى القاهرة حيث أعلن التصريح المشهور بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢.

وفى هذا التصريح أعلنت الحكومة البريطانية إنتهاء الحماية على مصر وبذلك تكون دولة مستقلة ذات سيادة ووعدت بإلغاء الأحكام العرفية، لكنها إحتفظت بصورة مطلقة بتولى أمور معينة إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى

فيه إبرام اتفاقات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية بشأنها ـ وهذه الأمور هى:

١ ـ تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية بمصر.

٢ ـ الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء وتدخل أجنبى.

٣ ـ حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.

٤ ـ السوادن.

وإلى أن يتم إبرام الاتفاقات بخصوص هذه الأمور يبقى الحال فيما يتعلق بها على ماهو عليه .

وبناءً على ذلك تألفت فى مصر فى أول مارس ١٩٢٢ وزارة ثروت باشا، وشكلت هذه الوزارة فى ٣ أبريل ١٩٢٢ لجنة من ثلاثين عضواً لوضع مشروع الدستور المصرى.

وصدر الدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ بعد تدخل انجلترا لتعديل المادة ٢٩ من المشروع المقترح التى كانت تنص على أن الملك يلقب بلقب (ملك مصر والسودان) .

وفى يناير ١٩٢٤ ألف سعد زغلول وزارته البرلمانية الأولى. التى عُرفت (بوزارة الشعب) بعد فوز مرشحى الوفد المصرى بالأغلبية فى الإنتخابات البرلمانية، وقد ظلت هذه الوزارة الى أن قدمت إستقالتها فى ٢٥ نوفمبر، ١٩٢٤ بعد حادث إغتيال السردار السيرلى ستاك يوم الأربعاء (١٩ نوفمبر ١٩٢٤) .

هذا وقد كانت التحفظات التى وضعتها إنجلترا فى تصريح ٢٨ فبراير موضع مفاوضات متعددة بين مصر وبريطانيا خلال الثلاثين عاماً التالية لإستكمال إستقلال مصر.

إذ أن هذه التحفظات كان معناها ألا يكون هناك استقلال بالمعنى الصحيح سواء فى الشئون الداخلية أو الخارجية كما أن التحفظ الرابع كان يرمى إلى سلخ السودان عن مصر.

للمزيد من الدراسة يرجع إلى:

١ـ رأفت الشيخ: مصر والسودان فى العلاقات الدولية (١٩٧٩).

٢ ـ عبد الرحمن الرافعى: ثورة ١٩ جـ ١.

٣ ـ شوقى الجمل وعبد الله عبد الرازق: معالم تاريخ مصر الحديث.

8

Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britian and Northern Ireland and the Egyptian Government concerning Self-Government and Self Determinatin for the Sudan

Cairo

February 12, 1953

The Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland (hereinafter called the United Kingdom Government) and the Egyptian Government.

Firmly believing in the right of the Sudanese people to Self Determination and the effective exercise thereof at the proper time and with the necessary safeguards.

Have agreed as follows:

ARTICLE 1:

In order to enalbe the Sudanese people to exercise Self-Determinaion in a free and neutral atmosphere, a transitional period providing in Article 9 below.

ARTICLE 2:

The transitinal period, being a preparation for the effective termination of the dual Administraion. During the transitional period the sovereignty of the Sudan shall be kept in reserve for the Sudanese until Self-Determination is achieved.

ARTICLE 3:

The governor-General shall, during the transitional period, be the supreme consitutinal authority within the the Sudan. He shall exercise his power as set out in the Self-Government Statute (2) with the aid of five-member Commission, to be called the Governor-General's Commission, whose powers are laid down in the terms of reference in Annex I to the present Agreement.

ARTICLE 4:

This Commission shall consist of two Sudanese proposed by the two contracting Governments in agreement, one Egyptian citizen, one citizen of the United Kingdom and one Pakistani citizen,each to be proposed by his respecitve Government. The appointment of the two Sudanese members shall be subject to the subsequent approval of the Sudanese Parliament when it is elected, and the parliament shall be entitled to nominate alternative candidates in case of disapproval. The Commission hereby set up will be formally appointed by Egyptian Government decree.

ARTICLE 5:

The two Contracting Governments agree that, it being a fundamental principle of their common policy to maintain the unitly of the Sudan as a single territory, the Special powers which are vested in the Governor-General by Article 100 of the Self-Government Statute shall not be exercised in any manner which is in conflict with that policy.

ARTICLE 6:

The Governor-General shall remain directly responsible to the two contracting Governments as regards:

(a) external affairs.

(b) any change requested by the Sudanese Parliament under Article 101 (1) of the Statute for Self-Government as regards any part of the Statute:

(c) any resolutin passed by the Commission which he regards as inconsistent with his responsibilities. In this case he will inform the two Contracting Governments, each of which must give an answer within one month of the date of formal notice. The Commission's resolution shall stand unless the two Governments agree to the contrary.

ARTICLE 7:

There shall be constituted a Mixed Electoral Commission of seven members. These shall be three Sudanese appointed by the Governor-General with the approval of his Commission, one Egyptian citizen, one citizen of the United Kingdom, one citizen of the United States of America, and one Indian citizen. The nonSudanese members shallbe nominated by their respective Government. The Indian member shall be Chairman of the Commission.

The Commission shall be appointed by the Governor-General on the instructions of the two Contracting Governme-

nts. The terms of reference of this Commission are contained. in Annex II to this Agreement.

ARTICLE 8:

To provide the free and neutral atmosphere requisite for Self-Determination, there shall be estabished a Sudainsation Committee consisting of:

(a) An Egyptian citizen and a citizen of the United Kingdom to be nominated by their respective Governments and subsequently appointed by the Governor-General, together with three Sudanese members to be selected from a list of five names submitted to him by the Prime Minister of Sudan. The selection and appointment of these Sudanese members shall have the perior approval of the Governor-General's Commission.

(b) one or more members of the Sudan Public Service Commission who will act in a purely advisory capacity without the right to vote.

(c) the function and terms of reference of this Committee are contained in Annex III to this Agreement.

ARTICLE 9:

The transitional period shall begin on the day designated as 'the appointed day in Article 2 of the Self-Government Statue. Subject to the completion of the Sudanisation as outlined in Annex III to this Agreement, the two Contracting Governments undertake to bring the transitional period to an end as soon

as possible. In any case this period shall bot exceed three years. It shall be brought to an end in the following manner. The Sudanese Parliament shall pass a resoultion expressing that arrangements for Self-Determinaion shall be put in motion and the Governor-General shall notify the two Contracting Governmets of this resolution.

ARTICLE 10:

When the two Contracting Governments have been formally notified of this resolution, the Sudanese Government, then existing, shall draw up a draft Parliament for approval. The Governor-General shall give his consent to the law with the agreement of this Commission. Detailed preparations for the process of Self-Determiniation, including safeguards assuring the impartiality of the elections and any other arrangements desigend to secure a free and netural atmosphere, shall be subject to international supervision. The two Contracting Governments will accept the recommendations of any international body which may be set up to this end.

ARTICLE 11:

Egyptian and British military forces shall withdraw from the Sudan immediately upon the Sudanese Parliament adopting a resolution expressing its desire that arrangements for Self-Determination be put in motion. The two Contracting Governments undertake to complete the withdrawal of their forces from the Sudan within a period not exceeding three months.

ARTICLE 12:

The consitutent Assembly shall have two duties to discharge. The first will be to decide the future of the Sudan as one itegral whole. The second will be to draw up a constitution for the Sudan compatible with the decision which shall have taken in this respect,as well as electoral law for permanent Sudanese Parliament. The future of the Sudan shall be decided either:

(a) By the consituent Assembly choosing to link the Sudan with Egypt in any form, or.

(b) By the consituent Assembly choosing complete independence.

ARTICLE 13:

The two Contractiong Governments undertake to respect the decision of the Constituent Assembly concerning the future status of the Sudan and each Government will take all the measures which may be necessary to give effect to its decision.

ARTICLE 14:

The two Contracting Governments agree that the Self-Government Statute shall be amended in accordance with Annex IV in this Agreement.

ARTICLE 15:

This Agreement together with its attchments shall come into force upon signature.

In Witness whereof the undersigned duly authorised thereto have singed the present Agreement and have affixed thereto their Seals.

Done at Cairo this twelfth day of February, 1953.

For the Goverment of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:

Ralph Skrine Stevenson (.L.S.)

For the Egyptian Government:

Mohamed Naguib, Major-General (L.S.)

In two copies, one of which shall remain depostied in the archives of the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and one of which shall remain deposited in the archives of the Egyptian Government.

بعض الكلمات الواردة فى الوثيقة:

self-determination	حق تقرير المصير	nominate	يحدد - يعين
effective	فعال	alternative	بديل
safeguards	يضمن - يؤكد	candidate	مرشح
neutral	حيادى	decree	قرار
atmosphere	جو	territory	منطقة
translational	انتقال	resolution	قرار
self-government	حكم ذاتى	contrary	علس العكس .
termination	انتهاء	Mixed	مختلط - مشترك
dual administration	الحكم الثنائى	select	يختار
liquidation	تصفية	capacity	مقدرة
sovereignty	سيادة	terms	شروط

Governor-General	الحاكم العام	function	وظيفة
supereme	سيادة	designated	محدد
consitutional	دستورى	exceed	يزيد عن
exercise	يمارس	notify	يعلن ـ يخطر
statute	لائحة ـ قانون	consent	موافقة
comminssion	لجنة	recommendations	توصيات
citizen	مواطن	supervision	اشراف
approval	موافقة	undertake	يتعهد
elect	ينتخب	integral	أساسى
entitled	يخول له ـ يقوم بـ	measures	إجراءات
in accordance with	طبقا لـ	deposit	يودع
archives	أرشيف		

ترجمة الوثيقة:

اتفاق بين حكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان ١٩٥٣

لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا (المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان إيمانا ثابتا بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره وفى ممارسته له ممارسة فعلية فى الوقت المناسب بالضمانات اللازمة فقد اتفقتا على ما يلى:

مادة ١ : رغبة فى تمكين الشعب السودانى من ممارسةتقرير المصير فى جو محايد، تبدأ فى اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد ـ فترة انتقال يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتى الكامل.

مادة ٢ : لما كانت فترة الانتقال تمهيداً لإنتهاء الإدارة الثنائية إنهاءً فعليا فإنها تعتبر تصفية لهذه الإدارة ويحتفظ إبان فترة الإنتقال بسيادة السودان للسوادنيين حتى يتم لهم تقرير المصير.

مادة ٣ : يكون الحاكم العام إبان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان، ويمارس سلطته وفقا لقانون الحكم الذاتى بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام، ويتضمن الملحق الأول لهذا الأتفاق بيان وسلطات هذه اللجنة.

مادة ٤ : تُشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما وعضو مصرى، وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستانى وترشح كلاً منهم حكومته على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السودانى عند انتخابه، ويكون للبرلمان فى حالة عدم موافقته حق تعيين مرشحين آخرين، ويتم رسمياً تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية.

مادة ٥ : لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه اقليماً واحداً مبدأ أساسياً للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين ـ فقد اتفقتا على ألا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتى على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة.

مادة ٦ : يظل الحاكم العام للسودان مسئولا أمام الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بما يلى:

١ ـ الشئون الخارجية.

٢ ـ أى تغيير يطلبه البرلمان السودانى بمقتضى المادة (١٠١، ١) من قانون الحكم الذاتى فيما يتعلق بأى جزء من هذا القانون.

٣ ـ فى حالة إتخاذ اللجنة أى قرار يرى فيه الحاكم العام تعارضاً مع مسئولياته، يرفع الأمر الى الحكومتين المتعاقدتين، وعلى كل من الحكومتين أن تبلغ ردها فى خلال شهر واحدا من

تاريخ الأخطار الرسمى، ويكون قرار اللجنة نافذاً إلا إذا إتفقت الحكومتان على خلاف ذلك.

مادة ٧ : تشكل لجنة مختلطة للإنتخابات من سبعة أعضاء ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته وعضو مصرى، وعضو من المملكة المتحدة، وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو هندى ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم، وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى، ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناءً على تعليمات الحكومتين المتعاقدتين ويتضمن الملحق الثانى لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة.

مادة ٨: رغبة فى تهيئة الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصرير ـ تشكل لجنة للسودنة تتألف من:

أ ـ عضو مصرى، وعضو من المملكة المتحدة ـ ترشح كلا منهما حكومته ثم يعينهما الحاكم العام، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة أسماء يقدمها إليه رئيس وزراء السودان، ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء السودانيين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام.

ب ـ عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بحتة دون أن يكون له حق التصويت.

مادة ٩ : تبدأ فترة الانتقال فى اليوم المسمى اليوم المعين بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتى ومع مراعاة اتمام السودنة على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفاق ـ تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بانهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن، وينبغى على أية حال ألا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام وتنتهى هذه الفترة على الوجه الآتى:

يصدر البرلمان السوداني قراراً يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار.

مادة ١٠ : عند إعلان الحكومتين المتعاقدتين رسمياً بهذا القرار تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعاً بقانون لإنتخاب جمعية تأسيسية تقدمه الى البرلمان لإقراره. ويوافق الحاكم العام على القانون بالإتفاق مع لجنته وتخضع التدابير التفصلية لعملية تقرير المصير بما في ذلك الضمانات التي تكفل حيدة الإنتخابات وأية تدابير أخرى تهدف إلى تهيئة الجو الحر المحايد لرقابة دولية وتقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض.

مادة ١١ : تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور صدور قرار البرلمان السوداني برغبته في الشروع في إتخاذ التدابير لتقرير المصير، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإتمام سحب قواتهما من السودان في مدى فترة لاتتعدى ثلاثة شهور.

مادة ١٢ : تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين:

الأول ـ تقرر مصير السودان كوحدة لاتتجزأ.

والثاني ـ تعد دستوراً للسودان يتواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد كما تضع قانوناً لإنتخاب برلمان سوداني دائم وتتقرر مصير السودان.

أ ـ إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة.

ب ـ وإما أن تختار الجمعية التأسيسية الإستقلال التام.

مادة ١٣: تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منهما بإتخاذ جميع الإجراءات لتنفيذ هذا القرار.

مادة ١٤: تصبح أحكام هذا الإتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع.

وإقراراً بما تقدم وقع المفوضان المرخص لهما بذلك من حكومتيهما هذا الإتفاق ووضعا أختامهما عليه.

حرر بالقاهرة فى اليوم الثانى عشر من فبراير سنة ١٩٥٣.

توقيعات

رالف سكرين ستيفنسون ـ عن حكومة المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وشمال ايرلندا

محمد نجيب ـ عن الحكومة المصرية

كتبت الإتفاقية من نسختين أودعت احداهما فى أرشيف المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا والأخرى فى أرشيف الحكومة المصرية.

التعليق على إتفاق ١٩٥٣:

ترتب على القضاء على الثورة المهدية وضع نظام للحكم فى السودان يتمثل فى اتفاقية الحكم الثنائى التى وقعها فى ١٩ يناير ١٨٩٩ عن الحكومة المصرية وزير خارجيتها بطرس غالى وعن الحكومة البريطانية اللورد كرومر.

وكان الهدف من هذا النظام الجديد الذى وضعه اللورد كرومر أن يكفل السيطرة الإنجليزية التامة على شئون السودان وأن يبقى شكلاً ـ لمصر بعض صلاتها بالسودان إستناداً على حقوقها السابقة فى إدارة هى البلاد ولكى يمكن إلقاء الأعباء المالية والعسكرية على عاتق الخزانة المصرية والجيش المصرى.

وفى ظل هذا النظام الجديد وضعت السلطة كاملة فى يد الحاكم العام وساعده (مجلس الحاكم العام) كما ابتدعت وظيفة المفتش العام، وكان كتشنر أول حاكم عام للسودان.

وارتبطت قضية السودان منذ ذلك الوقت بالقضية الوطنية المصرية فقد أدرك المصريون كما أدرك السودانيون أن البريطانيين يهدفون من سياستهم فى كل من البلدين تحقيق أطماعهم الإستعمارية فى وادى النيل.

وكان على الإنجليز أن يواجهوا الانتفاضات الوطنية فى كل من شمال الوادى وجنوبه، خاصة أن أحداث الحربين العالميتين الأولى والثانية وظهور جيل مثقف فى كل من القطرين ـ أدى لظهور الحركات الثورية المطالبة بالاستقلال فى كل منهما. فقامت فى مصرة ثورة ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الأولى وكان لهذه الثورة أثرها فى السودان وكانت الإدارة الإنجليزية فى السودان تدرك النتائج الخطيرةالتى تترتب على الاتصال بين المصريين والسودانيين وانتقال صدى الثورة المصرية الى السودان.

واستخدمت انجلترا العنف والقوة لقمع المظاهرات والحركات الوطنية التى قامت فى مختلف مدن السودان، وأدى هذا لأن تتجه الحركة الوطنية الى العمل السرى فانتشرت الجمعيات السرية والمنشورات التى تندد بانجلترا وسياستها وعملائها فى وادى النيل شماله وجنوبه.

ونجح المثقفون السودانيون فى تأسيس نادى الخريجين الذى يعتبر بداية للحياة الحزبية فى السودان التى تبلورت فى الأربعينات وقادت الحركات السياسية التى انتهت باستقلال السودان.

وكان موضوع السودان ووضعه وعلاقاته بمصر ووضع الإنجليز هى الصخرة التى إصطدمت بها كافة المفاوضات التى دارت بين مصر وانجلترا لتسوية العلاقات بينهما.

فقد قامت فى السودان جماعات تُنادى بالوحدة مع مصر، نذكر منها جمعية الإتحاد السودانى، وجمعية اللواء الأبيض، وقابلت السلطات الإنجليزية هذه الحركات بمنتهى القسوة، وكان تعليق الحكومة البريطانية فى البرلمان على هذ الحركات السودانية وموقف انجلترا منها: إن الحكومة السودانية لاتملك سوى سحق المظاهرات التى يقوم بها الأشخاص غير المخلصين للنظام الحاضر فى السودان.

وفى عام ١٩٢٤ تحولت المظاهرات الى إصطدام مسلح بين الوطنيين السودانيين والسلطة الحاكمة فى السودان.

على أن إنجلترا إنتهزت حادث اغتيال السردار سيرلى ستاك فى القاهرة فى ١٩ فبراير ١٩٢٤ للإنفراد بالحكم فى السودان، وإستغلت انجلترا هذه الأحداث لتحقيق مصالحها فى السودان فعمدت الى إستغلال الأقاليم الصالحة لزراعة القطن فى السودان (دلتا خور الجاش، وبركة، وأرض الجزيرة) لإنتاج القطن اللازم لمصانع لانكشير، ولايجاد عمل لعدد من الشبان البريطانيين فى السودان وللعمل لفصل جنوب السودان عن شماله بالإضافة الى الاستيلاء على مراكز فى الجنوب تتحكم فى منابع النيل.

وتلت ذلك مفاوضات متعددة بين مصر وبريطانيا إنتهت فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ بتوقيع ماعرف (بمعاهدة الصداقة المصرية البريطانية) وبموجب هذه المعاهدة أعيد الوضع فى السودان تقريبا لما كان عليه قبل أحداث عام ١٩٢٤ أى أعيد العمل بإتفاقية الحكم الثنائى.

ولعل تحليل الدكتور مكى شبيكة لمعاهدة ١٩٣٦ بالنسبة للسودان هو أقرب ما يكون للواقع، فقد ذكر (إن معاهدة ١٩٣٦ لم تضف شيئاً جديداً بين مصر وبريطانيا يغير وضع السودان من أية ناحية فقد أرضت الحكومة المصرية دون أن تعطى للمصريين حق المشاركة الفعلية فى الحكم ولم تمس جوهر الجهاز الإدارى فى السودان الذى بقى فى أيدى الإدارة البريطانية).

على أن الحرب العالمية الثانية وما انتهت اليه من قيام الأمم المتحدة ومنظماتها وما بذلته الشعوب من تضحيات وما صدر من وعود أثناء الحرب فتح باب الأمل للشعوب المغلوبة لتتطلع لتحقيق أمالها الوطنية.

وبرزت فى هذه الآونة مجموعة أحزاب سودانية مثل حزب الاتحاديين وحزب الأحرار، وحزب الأشقاء، وحزب وحدة وادى النيل، وحزب الأمة، وحزب القوميين.

وبدأت بين مصر وبريطانيا سلسلة جديدة من المفاوضات لم تنته الى نتيجة، فاتجهت حكومة النقراشى بمصر فى عام ١٩٤٧ الى عرض قضية مصر والسودان على مجلس الأمن، وفشل مجلس الأمن فى إتخاذ قرار يساند الحق المصرى.

وفى ٨ أكتوبر ١٩٥١ اتجهت حكومة الوفد بمصر الى اتخاذ خطوة حاسمة من جانبها بعد أن عجز الطرفان عن الوصول لاتفاق فقد ألقى النحاس باشا بياناً أمام البرلمان أعلن فيه إنهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ وملحقاتها وبأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يولية ١٨٩٩ وقدم بناء على ذلك قانوناً بتعديل الدستور.

على أن بريطانيا أعلنت معارضتها لهذه الإجراءات التى إتخذتها الحكومة المصرية من جانبها، وكانت نتائج هذا الموقف مذبحة الأسماعيلية وحريق القاهرة فى ٢٥ يناير ١٩٥٢.

ولما قامت ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ بمصر رأت حكومة الثورة أن تنتهج سياسة جديدة تفضح أساليب انجلترا وأغراضها فى السودان فقدمت حكومة الثورة للحكومة البريطانية فى نوفمبر ١٩٥٢ مذكرة فى شأن الحكم الذاتى للسودان وتقرير مصيره.

وجرت بناءً على ذلك مفاوضات بين انجلترا ومصر أتفق فيها على أساس الذاتى للسودان وتقرير المصرير.

وفى ١١ يناير ١٩٥٥ أتمت اللجنة السودانية المشكلة بناءً على الاتفاق السابق عملها وفى نوفمبر ١٩٥٥ غادرت قوات الدولتين السودان نهائيا، وفى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ أقر البرلمان السودانى الدستور وأصبح السودان مستقلا من أول يناير ١٩٥٦ وأعلنت مصر على الفور اعترافها بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة، كما اعترفت انجلترا بالوضع الجديد وفى ١٩ يناير ١٩٥٦ أصبح السودان المستقل عضواً فى جامعة الدول العربية، وفى ١٢ نوفمبر أصبح عضوا فى هيئة الأمم المتحدة.

للمزيد من الدراسة يرجع إلى:

١ ـ محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية.

٢ ـ شوقى الجمل، تاريخ سودان النيل وعلاقاته بمصر جـ٣.

٣ ـ محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان ـ تاريخ وحدة وادى النيل السياسة فى القرن التاسع عشر (١٩٥٨).

٤ ـ Williamson. James: The foundation and growth of he British Empire (N.Y. 1956).

٥ ـ Willianson: The British Empire and Common Wealth (London 1961).

9

Lettre du général Bonaparte au chérif de la Mecque Ghalib ibn Moussaïd en date du Caire le 25 août 1798

(13 rébiul-éwel 1213)

Dieu est clément et miséricordieux.

Je vous ai fait savoir mon arrivée au Caire. à la tête de l'armée française.

Vous verrez par les lettres que vous écrivent le divan et les principaux négociants du Caire que j'ai nommé émir Hadji-Moustapha-béy, kiaya de Seyd-Aboubekre; pacha, gouverneur d'Egypte. Il escortera la Caravane avec des forces qui la mettront à l'abri des Arabes.

Faites connaitre à tous les négociants et fidèles que les Musalmans n'ont pas de meilleurs amis que nous. De même que tous chérifs et que tous ceux qui employent leur temps et leur moyens à l'instruire les peuples et à propager les mximes du saint livre n'ont pas de plus zélés protecteurs.

Assurez tous les négociants que non-seulement le commerce n'a rien à craindre, mais qu'il sera spécialement protégé.

Je veillerai toujours aux intérétsde la Sacrée Câba dont je me fais gloire d'être le protecteur; je vous prie de croire aux sentiments s'estime et à la considération que j'ai pour vous.

10

Lettre du général Bonaparte à l'imam de Mascate, du quartier général du Caire

le 25 janvier 1799 (28 châban 1213)

. Je vous écris cette lettre pour vous faire connaitre ce que vous avez déjà appris sans doute, l'arrivée de l'armée fransaise en Egypte.

Comme vous avec été de tout temps notre ami, vous devez être convaincu du désir que j'ai de proréger tous les habitants de votre nation et que vous les engagiez à venir à nous, où ils trouvernot protection pour leur Commerce.

Je vous prie aussi de faire parvenir cette lettre à Tippo-Sahib par la premiére occasion qui se trouvera pour les Indes.

التعليق على الوثيقتين ٩، ١٠:

الوثيقتان خطابان من الجنرال بونابرت الى شريف مكه غالب بن سعد والى إمام مسقط، وهما مؤرخان فى ٢٥ أغسطس ١٧٩٨ (١٣ ربيع الأول ١٢١٣هـ)، ٢٥ يناير ١٧٩٩ (٢٨ شعبان ١٢١٣هـ) وهو يخبرهما فى الخطابين بوصوله للقاهرة على رأس الجيش الفرنسى.

ويشير القائد الفرنسى فى الخطابين الى الصداقة التى تربط الفرنسيين بالمسلمين والى تقديرهم واحترامهم للأماكن المقدسة الإسلامية.

والخطابان يُلقيان الضوء على الوسائل التى اتبعها بونابرت لجذب قلوب المصريين خاصة والمسلمين عامة والأسس التى بنى سياسته تجاه مصر والشرق عليها.

وترتبط الحملة الفرنسية على مصر فى عام ١٧٩٨ بظروف فرنسا الداخلية وعلاقتها بالدول الأوروبية الأخرى فى ذلك الوقت فقد نجحت فرنسا فى تسوية موقفها من الدول الأوروبية (الحلف الأوربى الأول) ضدها ولعل معاهدتها مع النمسا فى عام ١٨٩٧ (معاهدة كمبرفورميو) تعتبر نهاية هذه التسويات، لكن بقيت انجلترا العدو اللدود لفرنسا.

ولما كان ضرب انجلترا فى أرضها أمراً صعب التنفيذ لذلك اتجه التفكير الى توجيه الضربة لانجلترا فى الهند جوهرة المستعمرات البريطانية، وكانت هناك بعض الإعتراضات من أشخاص فى حكومة الإدارة ذاتها على هذه الحملة، وما أثير من اعتراضات أن الحملة على مصر قد تثير مقاومة المصريين ضد الفرنسيين وكذلك قد تؤدى الى عداوة العالم الإسلامى والعربى كله والدولة العثمانية بالذات ـ لكن استطاع نابليون أن يرد على كل هذه الإعتراضات مشيراً الى أن السلطان العثمانى ليس له أى نفوذ حقيقى فى مصر، فقد اغتصب المماليك السلطة ومنعوا إرسال الأموال للسلطان، كما أن الأهالى مرهقون بالضرائب وإنه يستطيع كسب الجميع الى صف فرنسا، ولعله حاول ذلك فعلاً فى منشوره الذى نشره بمجرد وصوله الى الاسكندرية وتحدث فيه عن إحترامه للدين الإسلامى والشريعة الإسلامية.

على أنه يظهر من إستعدادات الحملة ومن جيش العلماء الذى رافق الجيش العسكرى ومن تصرفات نابليون وسياسته فى مصر أن الأتجاه كان للإستقرار بمصر وإتخاذها نواة لإمبراطورية فرنسية فى الشرق.

كما أن إتصالات نابليون بالشخصيات الوطنية البارزة فى الجزيرة العربية التى لها وزنها فى العالم الإسلامى وفى المناطق التى تطل وتشرف على الطريق البحرى للهند كما يوضح الخطابان ـ تدل على أن من أهم أهداف

فرنسا من حملتها كان التحكم في الطريق للهند والشرق وعرقلة إتصال انجلترا بمستعمراتها هذه.

وقد تنبهت إنجلترا من ذلك الوقت لهذا الخطر ولأهمية موقع مصر الإستراتيجى فى هذا الطريق للهند والشرق ولذا ألقت بثقلها كله مع العثمانيين فى مواجهة الفرنسيين، واشتركت اشتراكاً فعلياً وقوياً فى الحملات التى وجهت لإجلاء الفرنسيين عن مصر.

ولعل السياسة الإنجليزية تجاه مصر منذ ذلك الوقت وطوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين كانت مبنية على الدروس التى تعلمتها انجلترا من حملة بونابرت على مصر.

أما موقف المصريين خاصة والمسلمين فى مختلف الأقطار العربية ومساندتهم للمصريين فى كفاحهم ضد الغزو الفرنسى لمصر فيدل على أن الوسائل التى اتبعها بونابرت ومحاولاته للتقرب للمصريين وللمسلمين عامة والتظاهر بحمايته للإسلام والمسلمين لم تنجح فى إخفاء الحقيقة عن أعين المصريين فقاوموا هذا الغزو الأجنبى لبلادهم بكل الوسائل المستطاعة.

11

Lettre du général Bonaparte au cherif de la Mecque, en date du quartier-général du Caire, le 30 juin 1799

(26 Moharrem 1214)

Au nom de Dieu clément et miséricordieux!

Il n'y a pas d'autre Dieu que Dieu, et Mohamet est son profète!

J'ai reçu votre lettre et j'en ai compris le contenu. J'ai donné les ordres pour que tout ce que peut presuader de l'estime et de l'amitié que j'ai pour vous soit fait.

J'espère que, la saison prochaine, vous ferez partir une grande quantité de bâtiments chargés de café et de marchandises des Indes. Ils seront toujours protégés.

je vous remercie de ce que vous avez fait passer mes lettres aux Indes et à l'Ile de France. Faitesy passer celle-ci et enovyez-moi la réponse.

Croyez à l'estime que j'ai pour vous et au cas que je fais de votre amitié.

تعليق على خطاب الجنرال بونابرت الى شريف مكة (الوثيقة رقم ١١):

الخطاب أرسله بونابرت الى شريف مكة من القاهرة فى ٣٠ يونية ١٧٩٩ (٢٦ محرم ١٢١٤هـ) وكان نابليون قبل ذلك قد أرسل خطاباً لشريف مكة فى ٢٥ أغسطس ١٧٩٨ أخبره فيه بوصوله على رأس الجيش الفرنسى للقاهرة وأظهر فيه مظاهر الود للمسلمين والإحترام لدينهم ومقدساتهم.

وهذ الخطاب المرسل فى ٣٠ يونية ١٧٩٩ جاء بعد حملة نابليون على الشام فقد غادر نابليون القاهرة فى ١٠ فبراير ١٧٩٩ على رأس نحو ١٦٫٠٠٠ مقاتل لغزو الأراضى السورية المجاورة مصر، فاستولى بونابرت على العريش، وغزة والرملة، واللد وفى شهر مارس سقطت يافا فى يده ثم احتل حيفا ووصل الى عكا مركز باشوية صيدا.

وحاصر نابليون عكا وقد دافع أحمد باشا الجزار والى عكا عنها دفاعاً مستميتاً وصمدت عكا أمام حصاربونابرت حتى أضطر لرفع الحصار عنها وعاد لمصر.

وهكذا رغم نجاح بونابرت فى هزيمة الجيوش العثمانية فى عدة مواقع بالشام ـ لكنه فشل فى الإستيلاء على عكا وكانت لذلك الفشل أثاره فقد شجع المصريين على الثورة فقامت الإضطرابات فى الدلتا والصعيد.

يبدأ نبليون خطابه باسم الله الرحمن الرحيم لا أله الا الله ومحمد رسول الله.

ويعبر فيه عن مشاعر الصداقة والتقدير لشريف مكه، ويتمنى أن تزدهر فى المستقبل معاملات الشريف التجارية مع الهند وأن سفنة ستكون فى حماية تامة (يقصد من الفرنسين حين يبسطون سيادتهم على الطريق الملاحى للهند).

ويشكره لتوصل خطاباته للهند.

ولم يشر نابليون فى خطابه اشارة واحدة لحملته على الشام.

- **والخطاب يشير الى عدة حقائق منها:**

١ ـ أن بونابرت كان على إتصال دائم بأصحاب النفوذ فى الجزيرة العربية لأن طريق البحر الأحمر كان الطريق الوحيد المفتوح أمامه بخلاف طريق البحر المتوسط.

٢ ـ إنه كان يتصل بالهند والثائرين على انجلترا أو المعارضين للنفوذ البريطانى فيها عن طريق أشراف مكة وغيرهم ممن كان يراسلهم فى الجزيرة العربية.

٣ ـ ما كان يهم أصحاب النفوذ فى شبه الجزيرة العربية هو أن تتمتع سفنهم التى تحمل البضائع الهندية والشرقية بالحماية والأمان.

٤ ـ ولذا كان بونابرت دائم التأكيد على أن سفنهم ستجد فى ظل النفوذ الفرنسى الأمان فى رحلاتها التجارية، والعجيب أن بونابرت كان يفكر فى ذلك الوقت فى العودة لفرنسا بعد أن علم عن حالة فرنسا السيئة وتكتل الدول الأوروبية ضدها وإنهزام الجيوش الفرنسية لكنه أخفى تفكيره فى العودة، ولم يخبر عن نيته هذه إلا نخبة من أصدقائه الشخصيين وإحتفظ بالأمر سراً لكى لا يحدث فتنة فى الجيش.

وقد ترك القاهرة فى ١٨ أغسطس ١٧٩٩ بحجة القيام بحملة تفتيشية فى مناطق السواحل، وفى ٢٢ أغسطس رحل بونابرت مع قله من رفاقه على مركبين حربيين الى فرنسا تاركاً أمراً الى كليبر بأن يتولى القيادة العامة للحملة وقد نجح بونابرت ورفاقه فى الوصول للسواحل الفرنسية.

للمزيد من المعلومات يرجع الى:

١ ـ شوقى الجمل وعبد لله عبد الرازق: معالم تاريخ مصر الحديث.

٢ ـ شوقى الجمل وعبد الله عبد الرازق ومحى الدين مصيلحى: تاريخ العالم العربى الحديث والمعاصر.

٣ ـ عبد الرحمن الرافعى: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر.

٤ ـ Cromer, The Earl of: Modern Egypt (1908).

12

The Husayn-McMahon Correspondence

From Sharif Husayn To sir Henry Mackmahon

14 July 1915

Whereas the whole of the Arab nation without any exception have decided in these last years to live, and to accomplish their freedon, and grasp the reins of their administration both in theory and practice; and whereas they have found and felt that it is to the interest of the Government of Great Britain to support them and aid them of the attainment of their firm and lawful intentions (which are based upon the maintenance of the honour and dignity of their life) without any ulterior motives whatsoever unconnected with this object:

And whereas it is to their (the Arabs) interest also to prefer the assistance of the Government of Great Britian in consideration of their geographical position and economic inerests, and also of the above-mentioned Government, which is known to both nation and therefore need not be emphasized.

For these reasons the Arab nation see fit to limit themselves, as time is short, to asking the Government of Great Britian, if it should think fit, for the approval, through her deputy or representative, of the following fundamental propositions, leaving out all things considered secondary in comparison with these, so that it may prepare all means necessary for attaining this noble purpose, until such time as it finds occasion for making the actual negotiaions.

Firstly: England to acknowledge the indepdence of the Arab countries, bounded on the north by Mersina and Adana up to the 37^{0} of latitude, on which degree fall Birjik, Urfa, Mardin, Midiat, Jezirat (Ibn' Umar), Amadia up to the border of Persia; on the east by the borders of Persia up to the Gulf of Basra; on the south by the Indian Ocean, with the exception of the position of Aden to remain as it is; on the west by the Red Sea, the Mediterranean Sea up to Mersina. England to approve of the proclamation of an Arab Khalifate of Islam.

Secondly: The Arab Government of the Sheirf to acknowledge that England shall have the preference in alll economic enterprises in the Arab countries whenever conditions of enterprises are otherwise equal.

Thirdly: For the security of this Arab independence and the certainty of such preference of economic enterpsises, both high contracting parties to offer mutual assistance, to the best ablity of their military and naval forces, to face any foreign Power which may attack either party. Peace not to be decided without agreement of both parties.

Fourthly: If one of the parties enters upon an aggressive conflict, the other party to assume a neutral attitude, and in case of such party wishing the other to join forces, both to meet and discuss the conditions.

Fifthly: England to acknowledge the abolition of foreign privileges in the Arab countries, and to assist the Government

of the Sherif in an International Convention for confirming such abolition.

Sixthly: Articles 3 and 4 of this treaty to remain in vigour for fifteen years, and if either wishes it to be renewed, one year's notice before lapse of treaty to be given.

Consequently, and as the whole of the Arab nation have (praise be to God) agreed and united for the attainment, at all costs and finaly, of this noble object,they beg the Government of Great Britian to answer them positively in a period of thirty days after receiving this intimation; and if this period should lapse before they receive an answer, they reserve to themeslves, complete freedom of action. Moreover, we (the Sherif's family) will consider ourselves free in word and deed from the bonds of our previous declaration which we made through Ali Effendi.

ترجمة خطاب الشريف حسين إلى السير هنرى ماكماهون

(١٤ يوليو ١٩١٥)

المذكرة[1]

لما كان العرب بأجمعهم دون استثناء ـ قد قرروا فى الأعوام الأخيرة أن يعيشوا وأن يفوزوا بحريتهم المطلقة، وأن يتسلموا مقاليد الحكم نظرياً وعملياً بأيديهم، ولما كان هؤلاء قد شعروا وتأكدوا أنه من مصلحة حكومة بريطانيا العظمى أن تساعدهم وتعاونهم للوصول إلى أمانيهم المشروعة، وهى الأمانى المؤسسة على بقاء شرفهم، وكرامتهم وحياتهم..

(١) هذا نص الوثيقة الأصلية باللغة العربية.

ولما كان من مصلحة العرب أن يفضلوا مساعدة حكومة بريطانيا عن أية حكومة أخرى بالنظر لمركزها الجغرافى، ومصالحهم الإقتصادية وموقفهم من حكومة بريطانيا.

أنه بالنظر لهذه الأسباب كلها يرى الشعب العربى أنه من المناسب أن يسأل الحكومة البريطانية إذا كانت ترى من المناسب أن تصادق بواسطة مندوبيها أو ممثليها على الإقتراحات الأساسية الآتية[١]:

أولاً: أن تعترف إنجلترا بإستقلال البلاد العربية من مرسين ـ إذنه، حتى الخليج الفارسى شمالا، ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقا، ومن المحيط الهندى للجزيرة جنوباً يستثنى من ذلك عدن التى تبقى كما هى ـ ومن البحر الأحمر، والبحر المتوسط حتى مرسين غربا[٢].

على أن توافق انجلترا أيضاً على إعلان خليفة عربى على المسلمين.

ثانياً: تعترف حكومة الشريف العربية بأفضلية انجلترا فى كل مشروع إقتصادى فى البلاد العربية، إذا كانت شروط تلك المشاريع متساوية.

ثالثاً: تتعاون الحكومتان الانجليزية والعربية فى مجابهة كل قوة تهاجم أحد الفريقين وذلك حفاظاً لاستقلال البلاد العربية. وتأمينا لأفضلية انجلترا

---

(١) ورد فى النسخة الإنجليزية العبارة التالية بعد هذه الكلمة:

(Which as time dresses, have nto been made to include matters of relatively smaller importance, since such matters can wait until the time comes for their consideration)

(٢) وجاء النص الانجليزى لهذا البند أدق تحديدا من النص العربى وهذانصه:

1. Great Britian recognises the independence of the Arab countries which are bounded: on the north, by the line Mersin-Adana to parallel 37°N. and thense along the line Birejik-Uraf Midait-Jajirat (ibn'Umer)-Amadia to the Persian frontier, on the east, by the Persian frontier down to the Persian gulf. on the south,by the Indian Ocean (with the exclusin of Aden whose status will remain as at present); on the west, by the Red Sea and the Mediterranean Sea back to Mersin).

الاقتصادية فيها.. على أن يكون هذا التعاون في كل شيء، في القوة العسكرية، والبحرية والجوية.

رابعاً: إذا تعدى أحد الفريقين على بلد ما ونشب بينه وبينها عراك وقتال، فعلى الفريق الآخر أن يلزم الحياد. على أن هذا الفريق المعتدى إذا رغب في إشتراك الفريق الآخر معه ففي وسع الفريقين أن يجتمعا مع وأن يتفقا على الشروط.

خامساً: مدة الإتفاق في المادتين الثالثة والرابعة من هذه المعاهدة خمس عشرة سنة. وإذا شاء أحد الفريقين تجديدها عليه أن يطلع الفريق الآخر على رغبته قبل إنتهاء مدة الإتفاقية بعام[1].

هذا ولما كان الشعب العربي بأجمعه قد اتفق «والحمد لله» على بلوغ الغاية وتحقيق الفكرة مهما كلفه الأمر، فهو يرجو الحكومة البريطانية أن تجيبه سلباً أو إيجاباً في خلال ثلاثين يوماً من وصول هذا الاقتراح. وإذا انقضت هذه المدة ولم يتلق من الحكومة جوابا فإنه يحفظ لنفسه حرية العمل كما يشاء.

وفوق هذا فاننا نحن عائلة الشريف نعتبر أنفسنا ـ إذا لم يصل الجواب ـ أحراراً في القول والعمل من كل التصريحات، والوعود السابقة التي قدمناها بواسطة على افندى.

---

(١) ورد في هذا النص بالإنجليزية ما يلغى الإمتيازات الأجنبية في البلاد العربية ولم يرد ما يماثله باللغة العربية.

13

From Sir Henry MacMahon, To Sharif Husayn

24 October 1915

I have received your letter of the 29th Shawal, 1333, with much pleasure and your expressions of friendiness and sincerity have given me the greatest satisfaction.

I regret that you should have received from my last letter the impression that I regarded the question of the limits and boundaries with coldness and hesitation; such was not the case, but it appeared to me that the time had not yet come when that question could be discussed in a conclusive, manner.

I have realised, however, from your last letter that you regard this quesion as one of vital and urgent importance. I have, therefore, lost no time in informing the Government of Great Britain of the contents of your letter, and it is with great pleasure that I communicate to you on their behalf the following statement, which I am confident you will receive with satisfaction.

The two districts of Mersina and Alexandretta and portions of Syria lying to the west of the districts of Damascus, Homs. Hama, and Aleppo cannot be said to be purely Arab, and should be excluded from the limits demanded.

With the above modification, and without prejudice of our existing treaties with Arab chiefs, we accept those limits.

As for those regions lying within those frontiers wherein Great Britain is free to act without detriment to the interests of her ally, France, I am empowered in the name of the Government of Great Britian to give the following assurances and make the following reply to your letter:

(1) Subject to the above modifications, Great Britian is prepared to recognize and support the independence of the Arab in all the regions within the limits demanded by the Sherif of Mecca.

(2) Great Britain will guarantee the Holy Places against all external aggression and will recognise their inviolability.

(3) When the situatin admits, Great Britain will give to the Arabs her advice and will assist them to establish what may appear to be the most suitable forms of government in those various territories.

(4) On the other hand, it is undersstood that the Arabs have decided to seek the advice and guidance of Great Britain only; and that such European advisers and officials as may be required for the formation of a sound form of administration will be British.

(5) With regard to the vilayets of Bagdad and Basra, the Arabs will reconginse that the established position and interests of Great Britain necessitate special administrative arrangements in order to secure these territories from foreign aggression, to promote the welfare of the local populations and to safeguard our mutual economic interests.

I am convinced that this declaration will assure you beyond all possible doubt of the sympathy of Great Britain towards the aspirations of her friends the Arabs and will result in a firm and lasting alliance, the immediate results of which will be the expulsion of the Turks from the Arab countries and the freeing of the Arab peoples from the Turkish yoke, which for so many years has pressed heavily upon them.

I have confined myself in this letter to the more vital and important questions, and if there are any other matters dealt with in your letters which I have omitted to mention, we may discuss them at some convenient date in the future.

It was with very great relief and satisfaction that I heard of the safe arrival of the Holy Carpet and the accompanying offerings which, thanks to the clearness of your directions and the exellence of your arrangements, were landed without trouble or mishap in spite of the dangers and difficulties occasioned by the present sad war-May God soon bring a lasting peace and freedom to all peoples!

I am sending this letter by the hand of your trusted and excellent messenger, Sheikh Mohammed Ibn Arif Ibn Uraifan, and he will inform you of the various matters of interest, but of less vital importance, which I have not mentioned in this letter.

ترجمة خطاب السير هنرى ماكوماهون الى الشريف حسين

(٢٤ أكتوبر ١٩١٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى فرع الدوحة المحمدية وسلالة النسل النبوى الحسيب النسيب دولة صاحب المقام الرفيع الأمير المعظم السيد الشريف بن الشريف أمير مكة المكرمة صاحب السدة العلياء جعله الله حرزاً منيعا للإسلام والمسلمين بعونه تعالى آمين وهو دولة الأمير الجليل الشريف حسين بن على أعلى الله مقامه[١].

قد تلقيت بيد الإحتفاء والسرور خطابكم الكريم المؤرخ بتاريخ ٢٩ شوال سنة ١٣٣٣ وبه من عباراتكم الودية المحضة واخلاصكم ما أورثنى رضاءً وسروراً.

إنى متأسف أنكم استنتجتم من عبارة كتابى السابق أنى قابلت مسألة الحدود والتخوم بالتردد والفتور، فإن ذلك لم يكن القصد من كتابى قط ولكنى رأيت حينئذ أن الفرصة لم تكن قد حانت بعد للبحث فى ذلك الموضوع بصورة نهائية.

ومن ذلك فقد أدركت من كتابكم الأخير أنكم تعتبرون هذه المسألة من المسائل الهامة الحيوية المستعجلة، فلذا فإنى قد أسرعت فى ابلاغ حكومة بريطانيا العظمى مضمون كتابكم، وإنى بكمال السرور أبلغكم بالنيابة عنها التصريحات الآتية التى لاشك فى أنكم تنزلونها منزلة الرضى والقبول.

إن ولايتى مرسينا واسكندرونة والجزء من بلاد الشام الواقع فى الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماه وحلب لايمكن أن يقال أنها عربية محضة، وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة.

---

(١) هذا نص الترجمة العربية ــ وهذه الديباجة غير موجودة فى الأصل باللغة الإنجليزية.

مع هذا التعديل وبدون تعرض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض رؤساء العرب نحن نقبل تلك الحدود.

وأما بخصوص الأقاليم التى تضمها تلك الحدود حيث أن بريطانيا العظمى مطلقة التصرف بدون أن تمس مصالح حليفتها فرنسا فأنى مفوض من قبل حكومة بريطانيا العظمى أن أقدم المواثيق الآتية وأجيب عل كتابكم بما يأتى:

١ـ إنه مع مراعاة التعديلات المذكورة أعلاه فبريطانيا العظمى مستعدة بأن تعترف باستقلال العرب وتؤيد ذلك الإستقلال فى جميع الأقاليم الداخلة فى الحدود التى يطلبها دولة شريف مكة.

٢ ـ إن بريطانيا العظمى تضمن حماية الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجى وتعترف بوجوب منع التعدى عليها.

٣ ـ وعندما تسمح الظروف تمد بريطانيا العظمى العرب بنصائحها وتساعدهم على إيجاد هيئات حاكمة ملائمة لتلك الأقاليم المختلفة.

٤ ـ هذا وإن المفهوم أن العرب قد قرروا طلب نصائح وإرشادات بريطانيا العظمى وحدها وأن المستشارين والموظفين الأوروباويين اللازمين لتشكيل هيئة إدارية قوية يكونون من الإنجليز.

٥ ـ أما بخصوص ولايتى بغداد والبصرة فإن العرب يعترفون بأن مركز ومصالح بريطانيا العظمى الموطدة هناك تستلزم إتخاذ تدابير إدارية مخصوصة لوقاية هذه الأقاليم من الإعتداء الأجنبى وزيادة خير سكانها وحماية مصالحنا الإقتصادية المتبادلة.

وإنى متيقن أن هذا التصريح يؤكد لدولكتم بدون أقل إرتياب ميل بريطانيا العظمى نحو رغائب أصحابها العرب وتنتهى بعقد محالفة دائمة

ثابتة معهم وتكون من نتائجها المتسعجلة طرد الأتراك من بلاد العرب وتحرير الشعوب العربية من نير الأتراك الذى أثقل كاهلهم السنين الطوال.

ولقد إقتصرت فى كتابى هذا على المسائل الحيوية ذات الأهمية الكبرى وإن كانت هناك مسائل فى خطاباتكم لم تذكر هنا فسنعود الى البحث فيها فى وقت مناسب فى المستقبل.

ولقد تلقيت بمزيد السرور والرضى خبر وصول الكسوة الشريفة وما معها من الصدقات بالسلامة وأنها بفضل إرشاداتكم السامية وتدابيركم المحكمة قد أنزلت إلى البر بلا تعب ولاضرر رغماً من الأخطار والمصاعب التى سببتها هذه الحرب المحزنة، ونرجو من الحق سبحانه وتعالى أن يعجل بالصلح الدائم والحرية لأهل العالم.

إنى مرسل خطابى هذا مع رسولكم النبيل الأمين الشيخ بن عارف ابن عريفان وسيعرض على مسامعكم بعض المسائل المفيدة التى هى من الدرجة الثانية من الأهمية لم أذكرها فى كتابى هذا.

14

From Sarif Husyn To Sir Henry Mac. Mahon

1 January 1916

We received from the bearer your letter, dated the 9th Safar (the 14th December, 1915), with great respect and honour, and I have understood its content, which caused me the greatest pleasure and satisfaction, as it removed that which had made me uneasy.

Your honour will have realised, after the arrival of Mohammed (Faroki) Sherif and his interview with you, that all our procedure up to the present was of no presonal inclination or the like, which would have been wholly unintelligible, but that everything was the result of the decisions and desires of our peoples, and that we are but transmitters and executants of such decisions and desires in the position they (our people) have pressed upon us.

These truths are, in my opinion, very important and deserve your honour's special attention and consideration.

With regard to what had been stated in your honoured communication concerning El Iraq as to the matter of compensation for the period of occupation, we, in order to strengthen the confidence of Great Britain in our attitude and in our words and actions, really and veritably, and in order to give her evidence of our certainty and assurance in trusting her glorous Government, leave the determination of the amount to the perception of her wisdom and justice.

As regards the northern paıts andtheir coasts. we have already stated in our previous letter what were, the utmost possible modifications. and all this was only done so to fulfil those aspirations whose attainment is desired by the will of the Blessed and Supreme God. It is this same feeling and desire which impelled us to avoid what may possibly injure the alliance of Great Britain and France and the agreement made between them during the present wars and calmities; yet we find it our duty that the eminent minister should be sure that, at the first opportunity after this war is finished, we shall ask you (what we avert our eyes form today) for what we now leave to france in Beirut and its coasts.

I do not find it necessary to draw your attention to the fact that our plan is of greater security to the interests and protection of the rights of Great Britain than it is to us, and will necessarily be so whaterver may happen, so that Great Britain may finally see her friends in that contentment and advancement which she is endeavouring to establish for them now, especially as her Allies being neighbours to us will be the germ of difficutlies and discussion with which there will be no peaceful conditions. In addition to which the citizens of Beirut will decidedly never accept such dismemberment, and they oblige us to undertake new measures which may exercise Great Britian, certainly not less than her present troubles, because of our belief and certainly in the recuprocity and indeed the identity of our interests, which is the only cause that ca-

sued us never to care to negotiate with any other power but you. Consequently, it is impossible to allow any derogation that gives France, or any other Power, a span of land in those regions.

I declare this,and I have a strong belief, which the living will inherit from the dead, in the declarations which you gave in the conclusion of your honoured letter. Therefore, the honourabble and eminent Minister should believe and be sure, together with Great Britain, that we still remian firm to our resolution which Storrs learnt from us two years ago, for which we await the opportunity suitable to our situation, especially in view of that action the time of which has now come near and which destiny drives towards us with great haste and clearness, so that we and those who are of our opinion may have reasons for such action against any criticisms or responsibilities imposed upon us in future.

Your expression "we do not want to push you to any hasty action which might jeopardise the success of your aim "does not need any more explanation except what we may ask for, when necessary, such as arms, ammunitin, & c.

I deem this sufficient, as I have occupied much of your Honour's time. I beg to offer you my great veneration and respect.

ترجمة خطاب من الشريف حسين إلى السير هنرى ماكماهون

١ يناير ١٩١٦[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

بكل الإبجال والتوقير تلقينا خطابكم المؤرخ فى ٩ صفر (١٤ ديسمبر ١٩١٥) برفق حامله وعلمت مضمونة وأدخل علينا الإرتياح مالا يزيد لازالته ما يختلج بصدرى إلا وهو وقوف حضرتك بعد وصول أحمد شريف وخطوته بالجناب بأن كلما أتينا به فى الحال والشأن ليس بنا شىء عن عواطف شخصية أو ماهو معناها مما لايعقل، وأنها قرارات ورغائب أقوام وإنا لسنا إلا مبلغين أو منفذين لها بصفتنا التى ألزموها بنا إذ أن هذا عندى من أهم مايجب وقوف شهامة الجناب عليه وعلمه به.

أما ما جاء بالمحررات الموقرة فيما يتعلق بالعراق، أمر التعويض، مدة الإشغال فلزيادة إيضاح وقول بريطانيا العظمى بصفاتنا فى القول والعمل فى المادة والمعنى وإعلامها بأكيد اطمئناناً باعتماد حكومتها المفخمة نترك أمر تقدير مبلغه إدراك حكمتها وإنصافها. أما الجهات الشمالية وسواحلها فما كان فى الإمكان من تعديل أتينا به فى رقيمنا السابق. هذا، وما ذاك إلا للحرص على الأمنيات المرغوب حصولها بمشيئة الله تبارك وتعالى. وعن هذا الحس والرغبة هما اللتان ألزمتنا بملاحظة إجتناب ما ربما أنه يمس حلف بريطانيا العظمى لفرنسا واتفاقهما إبان هذ الحروب والنوازل الا أننا مع هذا نرى من الفرائض التى ينبغى لشهامة الوزير صاحب الرياسة أن يتيقنها إنه عند أول فرصة تضع فيها أوزار هذه الحروب سنطالبكم بما نغض الطرف عنه اليوم لفرنسا فى بيروت وسواحلها، ولا أرى لزوم بأن نحيطكم بما فى هذا أيضا من تأمين المنافع البريطانية وصيانة حقوقها وهى أهم وأكبر مما يعود

(١) أوردنا النسخة العربية كما هى دون تغيير فى الأسلوب أو الألفاظ.

إلينا، وإنه لابد من هذا على تيه حالة كانت ليتم للعظمة البريطانية أن ترى أخصاءها فى البهجة والرونق التى تهتم أن تراهم فيه سيما وأن جوارهم لنا سيكون جرثومة للمشاكل والمنافسات التى لايمكن معها إستقرار الحالة عدى أن البيروتيين (أهل بيروت) بصورة قطع لايقبلون هذا الإنفصال ويلجئونها على حالات جديدة تهم وتشغل بريطانيا بصورة لا تكن بأقل من إشتغالنا الحالى بالنظر لما نعتقده ونتيقنه من إشتراك المنفعة ووحدتها وحدها، وهى الداعية الوحيدة لعدم التفاتنا لسواكم فى المخابرات وعليه يستحيل امكان أى تساهل يكسب فرنسا أو سواها شبراً من أراضى تلك الجهات.

أعلن هذا مع إعتماد بكل جوارحى إعتماداً يرثه الحى منا بعد الميت بتصريحاتكم التى ختمتم بها رقيمكم الموقر. وعليه فلينعقد جناب الوزير الخطير ولتعتقد بريطانيا الكبرى أنا على العزم الذى أشير اليه ويعلمه من جناب الأريب الكامل استورس منذ عامين ولا نناظر فيه إلا الفرص المناسبة لأحوالنا وأخصها داعيته ووسيلته التى اقترب وقتها مما تسوقه الأقدار الينا بكل سرعة ووضوح لتكن حجة لنا.

وعن رأينا فى الإعترافات والمسؤوليات المقدرة وفى تصريحاتكم بقولكم «وإنا لسنا نريد أن ندفعكم الى عمل سريع ربما يعرقل نجاح أغراضكم» يغنى عن زيادة الإيضاح، ماهو فى معناها.

وأكتفى بهذا القدر عن إشغال شهامتكم بتقديم وافر إحتشاماتى وجزيل توقيراتى المقام المقر الموقر.

15

From Sir Henry McMahon, 25 January 1916

Wh have received with great pleasure and satisfaction your letter of the 25th Safar (the 1st January) at the hands of your trusty messenger, who has also transmitted to us your verbal messages.

We fully realise and entirely appreciate the motives which guide your in this important question, and we know well that you are acting entirely in the interests of the Arab peoples and with no thought beyond their welfare.

We take note of your remarks concerning the villayet of Bagdad, and will take the question into careful consideration when the enemy has been defeated and the time for peaceful settlement arrives.

As regards the northern parts, we note with satisfaction your desire to avoid anything which might possibly injure the alliance of Great Britain and France. It is, as you know, our fixed determination that nothing shall be permitted to interfere in the slightest degree with our united prosecution of this war to a victorious conclusion. Moreover, when the victory has been won, the friendship of Great Britain and France will become yet more firm and enduring, cemented by the blood of Englishmen and Franchmen who have died side by side fighting for the cause of right and liberty.

In this great cause Arabia is now associated, and God grant

that the result of our mutual efforts and co-operaion will bind us in a lasting freindship to the mutal welfare and happiness of us all.

We are greatly pleased to hear of the action you are taking to win all the Arabs over to our joint cause, and to dissuade them from giving any assistance to our enemies, and we leave it to your discretion to seize the most favourable moment for further and more decided measures.

You will doubtless inform us by the bearer of this letter of any manner in which we can assist you and your requests will always receive our immediate consideration.

You will have heard how El Sayed Ahmed el Sherif el Senussi has been beguided by evil advice into hostile action, and it will be a great grief to you to know that he has been so far forgetful of the interests of the Arabs as to throw in his lot with our enemies. Misfortune has now overtaken him, and we trust that this will show him his error and lead him to peace for the sake of his poor misguided followers.

We are sending this letter by the hand of your good messenger, who will also bring to you all our news.

ترجمة الوثيقة:

من السير هنرى ماكماهون الى الشريف حسين

٢٥ يناير ١٩١٦[1]

القاهرة فى ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٣٤، ٢٥ يناير سنة ١٩١٦.

تلقينا بسرور كتابكم المؤرخ فى صفر بواسطة رسولكم الموثوق به واطلعنا منه على رسالتكم الشفوية.

وإننا لنقدر حق التقدير الدوافع التى تقودكم فى هذ القضية الهامة ونعرف جيداً إنكم تعملون فى صالح العرب وأنكم لاترمون الى شيء فى عملكم غير صالحهم وحريتهم.

وقد عنيت خاصة بملاحظاتكم بشأن ولاية بغداد وسنبحث هذا الموضوع بإهتمام وعناية زائدين عندماتتم هزيمة الأعداء ونصل الى التسويات السليمة.

أما ما يتعلق بالجهات الشمالية فقد كتبت ملاحظة عن رغبتكم في تجنب كل ما من شأنه الإساءة إلى تحالف انجلترا وفرنسا وسررت جداً بإبداء مثل هذه الرغبة.

وأظنكم تعرفون جيدا أننا مقررون قراراً نهائيا بالأ نسمح بأى تدخل ـ مهما قل شأنه ـ فى إتفاقنا المشترك فى إيصال هذه الحرب الى الفوز، ثم متى انتهت الحرب فان صداقة فرنسا وانجلترا ستقوى وتشتد، وهما اللتان بذلتا الدماء الانجليزية والفرنسية جنباً الى جنب فى سبيل الدفاع عن الحقوق والحريات.

---

(١) هذه الترجمة هى نص الرسالة التى يرجح أنها وصلت الشريف حسين ويلاحظ أن الأصل الإنجليزى دون العربى يحوى فقرة أخيرة خاصة بالحركة السنوسية.

والآن وقد قررت البلاد العربية أن تشترك معنا فى الدفاع عن الحقوق وتعمل معنا فى سبيل هذه القضية الهامة فإننا لنرجو الله أن تكون نتيجة هذه الجهود المشتركة وهذا التعاون الوطيد، صداقة قائمة، تعود على الجميع بالسرور والغبطة.

وقد سررنا جداً للحركة التى تقومون بها لإقناع الشعب بضرورة الإنضمام الى حركتنا والكف عن مساعدة أعدائنا. ونترك لفطنتكم وتقديراتكم تقرير الوقت المناسب، لإتخاذ تدابير أوسع من هذه.

التعليق على المراسلات بين الشريف حسين والسير هنرى ماكماهون:

وثيقة رقم ١٢، ١٣، ١٤، ١٥:

دخل الشريف حسين بن على أمير مكة فى خلافات مع الدولة العثمانية ومع الإتحاديين بشكل خاص وأدرك أنه لايستطيع مقاومة الدولة العثمانية إذا وقف بمفرده ضدها، ووجد أن بريطانيا هى أنسب الدول التى يمكن أن تساعده فى هذا المجال خاصة أنها كانت قد تخلت منذ مؤتمر برلين ١٨٧٨ عن مبدأ المحافظة عل كيان الدولة العثمانية، وعلى هذا بدأت تلتقى أهداف الشريف حسين مع بريطانيا، ونشأت سلسلة من المراسلات بسبب رغبة الحسين فى الوقوف على نوايا البريطانيين نحوه ومدى إستعدادهم لتأييد مركزه.

ولما إتضح أن تركيا سوف تدخل الحرب الى جانب دول الوسط بدأ الإنجليز ينشدون معاونة الشريف حسين ضد تركيا فعرضوا عليه الثمن مقابل هذه المعاونة وأخذوا يستوضحون منه مطالب العرب ويبذلون له الوعود المغرية لكى يضمنوا إنحيازة والعرب إليهم وإعلان الثورة على الدولة العثمانية حتى يعجلوا بإلحاق الهزيمة بها.

وبما تجدر الإشارة اليه أنه أمكن الوصول الى قرار حاسم بإستمالة العرب إلى جانب بريطانيا ضد الدولة العثمانية خاصة بعد الهزائم التى منى بها الحلفاء فى المجهود الحربى (١٩١٤ ـ ١٩١٥)، وصار هناك شبه تفاهم بين بريطانيا وفرنسا وروسيا حول مصير الدولة العثمانية وتقسيم أملاكها، ولم يعد هناك حرج من التفاوض مع الشريف حسين طالما أن مبدأ تصفية الدولة العثمانية صار أمراً محتماً.

وعلى هذا بدأت الإتصالات بين الشريف حسين والإنجليز على إثر المقابلة التى تمت فى عام ١٩١٢ فى القاهرة بين عبد الله (الابن الثانى للشريف حسين) وبين لورد كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر، وقد زار عبد الله اللورد كتشنر الذى قدم إليه باسم الحكومة البريطانية الشكر للشريف حسين عل مايلقاه الحجاج الهنود من رعاية أثناء أداء فريضة الحج، ويقول عبد الله فى مذكراته التى نشرت عام ١٩٥٠. «إن أهم ما أدلى به كتشنر كان الإفصاح عن ذلك الإغتباط عن معاملة الحجاج وأنه أخذ يسأل عن شكل الإدارة القائمة فى الحجاز، وعن العلاقات بين الوالى العثمانى حاكم الحجاز والشريف حسين، ويقول عبد الله إنه أعطى كتشنر صورة عن مخاوف الشريف وأنزعاجه من الدولة العثمانية».

وقد بلغت الرسائل التى تمت بين الشريف حسين والسير هنرى مكماهون عشراً. وكانت أولها بتاريخ ١٤ يولية ١٩١٥ من الشريف حسين الى مكماهون، هى التى تتضمن مقترحات العرب على أساس البيان الذى صدر فى دمشق باسم (بروتوكول دمشق) والذى نص على إعتراف بريطانيا العظمى بإستقلال البلاد العربية الواقعة ضمن الحدود التالية خط مدين ـ أضنة حتى درجة ٣٧° شمالاً. ومنها إمتداد خط بريجيك ـ أورقة ما ردين مديات ـ جزيرة ابن عمر ـ عمادية حتى حدود فارس.

وشرقا الحدود الفارسية حتى خليج فارس وجنوبا المحيط الهندى (بإستثناء عدن التى يحافظ على وضعها الحالى).

وغربا البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى مرسين وإلغاء جميع الإمتيازات التى منحت للأجانب بمقتضى نظام الإمتيازات الأجنبية، وعقد تحالف دفاعى بين بريطانيا العظمى والدول العربية المستقلة التى ستنشأ فى المستقبل.

وقد حمل الشيخ محمد عارف بن عريقان هذه الرسائل والتى قدم فيها الحسين مطالب العرب فى شكل مذكرة تتحدث عن تصميم العرب على أن يفوزوا بحريتهم المطلقة وأن يتسلموا مقاليد الحكم عملياً ونظرياً.

وتتلخص مطالب العرب فى هذه المذكرة فى ست مواد:

أولاً: إعتراف انجلترا باستقلال البلاد العربية.

ثانياً: موافقة انجلترا على إعلان خليفة عربى على المسلمين.

ثالثاً: اعتراف حكومة الشريف حسين بأفضلية انجلترا فى كل مشروع اقتصادى فى البلاد العربية.

رابعاً: يتعهد الطرفان بالتعاون فى مواجهة كل قوة تهاجم إحدى الطرفين.

خامساً: موافقة بريطانيا على إلغاء الإمتيازات الأجنبة فى البلاد العربية.

سادساً: أن تكون مدة الإتفاق بين الطرفين خمس عشرة سنة.

وقد اختتمت المذكرة بالنص على أن الشعب العربى يريد جواباً على هذه المقترحات فى خلال ثلاثين يوماً إما إيجابياً أو سلبياً ويحتفظ العرب بحرية القول والعمل بكل التصرحيات والوعود السابقة التى قدمها الشريف حسين بواسطة مندوبة على افندى اصغر.

ويتضح أن هذه المطالب مقدمة باسم الشعب العربى وليس باسم شريف مكة، وقد جعلت المقترحات عملية إنشاء الخلافة العربية مطلباً أساسياً، وأن الحدود الواردة فى البيان يقصد بها حدود الحكومة الشريفية العربية.

وواضح أيضاً عرض العرب لمحالفة عسكرية مع بريطانيا لمدة خمس عشرة سنة قابلة للتجديد، وإذا قبلت بريطانيا هذا العرض فإنه يتحتم عليها الدفاع عن الدولة العربية أو الشريفية المزمع انشاؤها.

وتدل هذه المقترحات على وجود رغبة صريحة وحقيقية لدى العرب فى العمل نحو نيل إستقلالهم كاملاً بإنهاء السيادة العثمانية وإنهاء الإمتيازات الأجنبية .

وتدل هذه المقترحات أيضاً على اقتناع أصحابها بأن مساندة بريطانيا لهم أساسية ومن ثم كان لابد من عقد محالفة مع بريطانيا.

وقد جاء رد السير هنرى مكماهون على الشريف حسين فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ متضمناً:

١ـ طلب بعض تعديلات فى الحدود المقترحة من الشريف حسين خاصة بولايتى مرسين والإسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة فى الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماه وحلب لأنها تمس مصالح فرنسا حليفة انجلترا.

٢ ـ إستعداد بريطانيا للإعتراف باستقلال العرب فى جميع الأقاليم الداخلة فى الحدود التى يطلبها شريف مكة.

٣ ـ إشتراط أن يكون المستشارون والموظفون والأوربيون الذين يستعين بهم العرب من الإنجليز.

٤ ـ تضمن بريطانيا سلامة الأماكن المقدسة من كل إعتداء خارجى.

٥ ـ الحاجة لإتخاذ تدابير مخصوصه لوقاية ولايتى بغداد والبصرة من أى إعتداء أجنبى حيث أن لبريطانيا مصالح خاصة فى هذه الأقاليم.

وفى رسالة الشريف حسين المؤرخة فى ١ يناير ١٩١٦ :

تعرض بالذات لمسألة بيروت والمناطق التى ذكر السير هنرى مكماهون أنه لا يمكن لبريطانيا الموافقة على أنها ضمن الدولة العربية.

وأشار الشريف حسين إنه عندما تضع الحرب أوزارها سيطالب العرب بهذه الجهات التى يمكن أن يغض الطرف عنها فى ظروف الحرب الحالية.

وقد جاء رد مكماهون للشريف حسين فى ٢٥ يناير ١٩١٦ :

وفيه يشير إلى أنه عندما تتم هزيمة الأعداء وتتم التسويات السلمية فإن الأمور المختلف عليها ستكون موضع نظر.

وشكره للجهود التى يبذلها لإقناع الشعوب فى كل البلاد العربية للإنضمام الى صف الحلفاء وتأييد جهودهم.

ونلاحظ على هذه المراسلات:

أولاً: لم يكن الإتفاق واضح المعالم فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية التى تهم العرب خاصة ما يتعلق بالمنطقة التى شملتها البلاد العربية المستقلة. وقد إستغلت بريطانيا نقطة الضعف هذه عند تسوية أوضاع البلاد العربية بعد الحرب.

ثانياً: إعتبر العرب هذه المراسلات معاهدة لأنها تحتوى على سلسلة من الوثائق بها تعهدات من الجانبين، بينما لم ترد بريطانيا هذا.

ثالثاً: إعتبر كثيرون من المؤرخين أن هذه المراسلات لم تحقق الغرض المطلوب منها لكن الحقيقة أن موقف العرب كان واضحاً وهو إعلان الثورة على الأتراك، وكانت بريطانيا قد تعهدت بتحقيق هدف صريح هو الإعتراف بإستقلال العرب ضمن منطقة معينة، كما أن الإتفاق قد وضع الأسس التى تقوم عليها العلاقات فى المستقبل بين بريطانيا والدولة العربية.

رابعاً: تضمنت المراسلات إعترافاً من جانب العرب بأن يكون للإنجليز منطقة نفوذ لكنهم لم يوافقوا إطلاقاً على إ ستقطاع أى شبر من أراضيهم وأنهم مصممون على المطالبة بضم هذه الأقاليم الى المنطقة العربية المستقلة بعد أن تنتهى الحرب.

خامساً: لعل من أشد الأمور التى وجهت لهذه المراسلات هو أن الإنجليز لم يعلقوا أهمية كبيرة على ضرورة تحديد المناطق التى سوف تشمل البلاد العربية المستقلة بشكل دقيق فى حين أن العرب كانوا حريصين على رسم الحدود التى رغبوها لدولتهم المستقلة.

وقد كانت بريطانيا مصممة على الإحتفاظ لنفسها بالأقطار الأولى (العراق) وأنها ترفض التقيد بأية وعود للعرب فيما يتعلق بمصير الأقطار الثانية (ولايتى حلب، ودمشق لأنها مطمع حليفتهم فرنسا).

سادساً: وواضح أن هذه المعاهدة تكشف وجهة نظر العرب بشأن الاتفاق الذى عقدوه مع بريطانيا ولكنها أغفلت وضع ولايتى حلب وبيروت حيث كانت فرنسا تحتل لبنان وتستعد لإنهاء حكومة فيصل العربية فى دمشق.

وفى نوفمبر ١٩١٧ أصدر الإنجليز وعد بلفور لإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، كما كان الروس أذاعوا فى نهاية عام ١٩١٧ خبر اتفاق سايكس بيكو الذى كان قد أبرم سراً بين بريطانيا وفرنسا وروسيا لتوزيع مناطق النفوذ بينهم فى أملاك الإمبراطورية العثمانية فى آسيا.

وهكذا يتضح أن بريطانيا وحلفائها لم يلتزموا بما وعدوا العرب به أثناء الحرب، حين كانوا محتاجين لوقوف العرب معهم ضد الأتراك العثمانيين.

للمزيد من المعلومات ترجع إلى:

١ ـ محمد أنيس، ورجب حراز: الدولة العثمانية ص ٢١١.

٢ـ شوقى الجمل وعبد الله عبد الرازق ومحيى الدين مصيلحى: تاريخ العالم العربى الحديث والمعاصر.

ثالثاً: وثائق تتعلق بالتاريخ الأفريقى[1]

16

Wathigat Ahl Alsudan

In the name of God, the Merciful, the Compassionate. May God bless our master Muhammad, with his family and his companions,and welcome [them] with greetings.

Praise be to God who has bestowed upon us his dispensation of Islam, and guided us by our lord and master Muhammad, on whom from God the Exalted be most gracious blessings and noble salutation.

After which, this is a dispatch from Ibn Fudi, the Commander of the faithful, 'Uthman, to all folk of the Sudan, and to whom God wills of the brethren in the (Hausa) States; it is a dispatch advantageous in the present times. Thus speak I, and success comes of God.

Know then, my Brethren:

(i) That the commanding of righteousness is obligatory by assent (literally 'according the ijma).

(ii) And that the prohibition of evil is obligatory by assent.

(iii) And that Flight (al-hijra) from the land of the heathen is obligatory by assent.

---

(١) ملاحظة:
أوردنا سابقاً عدة وثائق تتعلق بالتاريخ الأفريقى ضمن وثائق التاريخ المصرى (وثيقة رقم ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٨).

(iv) And that the befriending of the Faithful is obligatory by assent.

(v) And that the appiontment of the Commander of the Faithful is obligatory by assent.

(vi) And that obedience to him and to all his deputies is obligatory by assent.

(vii) And that the waging of Holy War (al-jihad) is obligatory by assent.

(viii) And that the appointment of Emirs in the States is obligatory by assent.

(ix) And that the appointment of judges is obligatory by assent.

(x) And that their enforcement of the divine laws (ahkam al-shar) is obligatory by assent.

(xi) And that by assent the staus of a town is the status of its ruler: if he be Muslim, the town belongs to Islam; but if he be heathen the town is a town of heathendom from which Flight is obligatory.

(xii) And that to make war upon the heathen king who will not say 'There is no God but Allah' is obligatory by assent, and that to take the government form him is obligatory by assent.

(xiii) And that to make war upon the heathen king who does not say 'There is no God but Allah' on account of the

custom of his town (bi-sababi 'urfi' l-baladi), and who makes no profession of Islam, is (also) obligatory by assent, and that to take the goverment form him is obligatory by assent.

(xiv) And that to make war upon the king who is an apostate (al-malik al-murtaddu), and who has abandoned the religion of Islam for the religion of heathendom is obligatory by assent, and that to take the government from him is oligatory by assent.

(xv) And that to make war against the king who is an apostate-who has not abandoned the religion of Islam as far as the profession of it is concerned, but who mingles the observances of Islam with the observances of heathendom, like the kings of Hausaland for the most part-is (also) obligatory by assent, and that to take the government form him is obligatory by assent.

(xvi) And that to make war upon backsliding Muslims (al-muhammalin min al-muslimin) who do not own allegiance to any of the Emirs of the Faithful is obligatory by assent, if they be summoned to give allegiance and they refuese, unitl they enter into allegiance.

(xvii) And that the anathematizing of Muslims on a pretext of heretical observances is unlawful by assent.

(xviii) and that the anathematizing of Muslims for disobedience (takfir al0muslimin bi 'l-mu'asi) is unlawful by assent.

(xix) And that residence in enemy territory (fi bilad al-harb) is unlawful by assent.

(xx) And that refusal to give allegiance to the Commander of the Faithful and to his deputies is unlawful by assent.

(xxi) And that to make war upon the Muslims who are residing in Muslam territory is unlawful by assent. and that wrongfully to devour their property is unlawful by assent.

(xxii) And that to enslave the freeborn amongs tamongst he Muslims in unlawful by assent, whether they reside in the territory of Islam, or in enemy territory.

(xxiii) And that to make war upon the heathen to whom peace has been granted (al-kuffar ahl al-aman) is unlawful by assent, wrongfully to devour their property is unlawful by assent, and to enslave them is unlawful by assent.

(xxiv) And that to make war upon the congregation of the apostates (juma at al-murtaddin) is obligatory by assent, and that their property is booty (fai'un), and that in the matter of their enslavement there are two opinions, the widespread one being its prohibition, and the other that the perpetrator of this act does not disobey (the law) if he is following an authority which asserts its lawfulness.

(xxv) And that to make war on the congregation of the warmongers (juma at al-muharibin) is obligatory by assent, and that their propery is booty, and that their enslavement is unlawful by assent.

(xxvi) And that to make war upon the oppressors (al-bughat) is obligatory by assent,and that wrongfully to devour their property is unlawful by assent, for 'Use is made of their armour aginst them, and afterwards it is returned to them, and their enslavementis unlawful by assent.

(xxvii) And that in the matter of the property of Muslims who reside in enemy territory there are two opinions, the sound one being that (its seizure) is permitted.

معانى بعض الكلمات الواردة فى الوثيقة

Merciful	الرحمن	divine	مقدس
compassionate	الرحيم	status	وضع
greetings	التحية	heathendom	وثنية
bestowed	منح	profession	اعتراف
dispensation	نعمة	a postate	وثنى
Exalted	عظيم	abandoned	يترك
gracious	أفضل	mingle	يدمج
blessings	التحيات	backsliding	مرتد
dispatch	وثيقة	allegiance	ولاء
folk	أهل	summoned	يدعو
will	وصية	pretxt	نص
brethem	إخوان	heretical	وثنى
rightousiness	حق	observances	تعاليم
obligatory	واجبة	disobedience	عصيان
ussent	إجماعا	reside	يقيم
prohibition	منعه	devout	يحاول
evil	شر	properly	سليم
befriending	موالاة	congregation	اجتماع
obedience	طاعة	apostate	استرقاق
deputies	نواب	booty	فىء ـ غنائم
enforecment	فرض		

منع	prohibition
مضطهد	oppressor
درع	armour
قبض	seizure
يسمح	permit

وثيقة أهل السودان للشيخ عثمان بن فودى[1]

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليماً. الحمد لله الذى أنعم علينا بنعمه الإيمان والاسلام وهدانا بسيدنا ومولانا محمد عليه من الله تعالي أفضل الصلاة وأذكى السلام.

أما بعد فهذه وثيقة من ابن فودى أمير المؤمنين عثمان الى جميع أهل السودان والى من شاء الله من الإخوان فى البلدان وهى وثيقة نافعة فى هذه الأزمان. فأقول وبالله التوفيق.

فاعلموا يا أخوانى أن الأمربالمعروف واجب إجماعاً وأن النهى عن المنكر واجب إجماعاً وأن الهجرة من بلاد الكفار واجبة إجماعاً، وأن موالاة المؤمنين واجبه إجماعاً وأن طاعته وجميع نوابه واجبه إجماعاً، وأن الجهاد واجب إجماعاً، وأن تأمير الأمراء فى البلدان واجب إجماعاً وأن تأمير القضاء واجب إجماعاً وأن تنفيذهم أحكام الشرع واجب إجماعاً وأن حكم البلد حكم سلطانه إجماعاً، وإن كان مسلما كان البلد بلد اسلام، وان كان كافرا كان البلد بلد كفر وجبت الهجرة منه، وأن قتال الملك الكفار الذى لايقول لا اله إلا الله أصلا واجب إجماعاً، وأن أخذ السلطنة منه واجب إجماعاً، وأن قتال الملك الكافر الذى لايقول لا إله لا الله بسبب عرف البلد ولم يكن يدع الاسلام واجب إجماعاً وأن أخذ السلطنة منه واجب إجماعاً وأن قتال الملك المرتد الذى خرج عن دين الاسلام الى دين الكفر واجب إجماعا وأن أخذ السلطنة منه واجب إجماعاً، وأن قتل الملك المرتد الذى لم

(١) هذا هو نص الوثيقة:

يخرج عن دين الإسلام لكونه يدعي الاسلام ويخلط أعمال الإسلام بأعمال الكفر كملوك حوس غالباً واجب إجماعاً وأن أخذ السلطنة منه واجب إجماعاً وأن قتال المسلمين الذين لم يكونوا تحت بيعه أمير من أمراء المؤمنين واجب إجماعاً اذا دعوا الى البيعة وأبوا حتى يدخلوا فى البيعة، وأن تكفير المسملين ببدع الأعمال حرام إجماعاً، وأن تكفير المسلمين بالمعاصى حرام إجماعاً، وأن المقام فى بلاد الحرب حرام اجماعا وأن عدم الدخول تحت بيعه أمير المؤمنين ونوابه حرام إجماعاً، وأن قتال المسلمين الذين كانوا فى بلاد الإسلام حرام إجماعاً، وأن أكل أموالهم بالظلم حرام إجماعاً وأن استرقاق الاحرار من المسلمين حرام إجماعاً، سواء كانوا فى بلادالاسلام أو فى بلاد الحرب، وأن قتال الكفار على الامانه حرام إجماعاً، وأن أكل أموالهم بالظلم حرام إجماعاً، وأن استرقاقهم حرام اجماعا وأن قتال جماعة المرتدين واجب اجماعا وأن أموالهم فىء وأن فى استرقاقهم قوامين المشهود المنع ولايعمر من فعله أن قتل من يقول بجوازه. وأن قتال المحاربين واجب إجماعاً، وأن أموال الغيىء وان استرقاقهم حرام إجماعاً، وأن قتال البغاه واجب إجماعاً، وأن أكل أموالهم يالظلم حرام إجماعاً، وأن استرقاقهم حرام إجماعاً، ويستعان بسلاحهم عليهم ثم يرد لهم وأن فى أموال المسلمين المقيمن ببلاد الحرب فهناك رأيان الصحيح منهما أنه يجوز الإستيلاء عليها.

وهنا انتهت وثيقة أهل السودان ومن شاء الله من الخوان بحمد الملك المنار مصليا ومسلما على المصطفى من نسل عدنان وعلى اله واصحابه وجميع أهل الإيمان.

وجميع أهل الإيمان
الحمد لله ر بالعالمين
كاتبه محمد ساعى
ابن أمير دورا
ويدعى اسحاق

التعليق على وثيقة أهل السودان

بعد أن أعلن الشيخ عثمان بن فودى الجهاد ضد حكام إمارات بلاد الهوسا ـ أصدر الحاكم نافاتا مرسوماً حرم على اتباع الشيخ بإعتناق الإسلام إلا من ورثة عن ابائه واجداده وأمر بعدم ليس العمامة والا تضرب امرأة بخمارها على جيبها.

وقد اعتبر مؤرخو دولة سوكوتو أن هذا المرسوم كان بداية الجهاد الحقيقى للشيخ عثمان حيث أن هذا كان الطلقة التى أشعلت نار الجهاد، وقرر رجال الشيخ وأتباعه الرد بعمل عسكرى خاصة بعد أن تمادى نافاتا فى عدائه لهم وقبض على عدد من أتباع الشيخ، لكن بسبب موت نافاتا لم يستمر العداء طويلاً.

وعندما تولى يونفا كان هناك بوادر أمل فى أن تتحسن الأحوال بين أتباع الشيخ وبين الحاكم يونفا الذى كان قد تتلمذ على يد الشيخ، وبالفعل بدأت مرحلة من التعاون بين يونفا والشيخ عثمان ولكن إزدياد اتباع الشيخ اقلق مضجع يونفا فاضطر الى تغيير سياسته نحو الشيخ عثمان وأتباعه.

واشتعل الموقف بينهما لهيباً عندما قبض يونفا على أحد أتباع الشيخ ويدعى (عبدالسلام) الذى كان يقيم فى مدينة جمبانا، وقتل عدداً كبيراً، من المسلمين وهم صائمون وأضطر عبدالسلام الى الهروب الى معسكر الشيخ، ولما رفض الشيخ تسليم عبدالسلام الى يونفا ـ اعتبر يونفا أن هذا التصرف من جانب الشيخ تعديا على سلطاته بل وتحديا له ومن هنا بدأت جذور الشقاق والخلاف.

أرسل يونفا الى الشيخ يطلب منه ترك الجماعة والعيش فى المنفى وكان هذا تحديا سافرا للشيخ عثمان الذى رفض ترك جماعته وتحرك معهم الى مكان يدعى (جودو) ولكن يونفا أمر الحكام والأمراء بالوقوف فى وجههم ووصل الأمر الى حد المطالبة بالقبض على الشيخ.

وتعتبر الهجرة إلى جودو بداية تأسيس الامبراطورية الفولانية التى اتخذت من مدينة (سوكوتو) عاصمة لها. وقد اجتمع إتباع الشيخ وحلفوا اليمين على طاعته على الكتاب والسنة، وفى هذه الفترة اصدر الشيخ وثيقة أهل السودان التى صارت إعلانا رسميا للجهاد وبمثابة دستور للجماعة الثانية للشيخ عثمان بن قودى..

ويلاحظ على هذه الوثيقة مايلى:

أولاً: أن هذه الوثيقة من المخطوطات النادرة التى جمعها السير بالمر وعلق عليها وقد سميت بهذا الاسم لأنها رسالة موجهة ليس فقط إلى أهالى جوبير بل إلى كل سكان السودان حيث أعلن الشيخ الحرب فى كل بلاد السودان ضد الكفار.

ثانياً: تضمنت الوثيقة سبعا وعشرين بندا وهى خلاصة المبادىء والتعليم التى نادى بها الشيخ عثمان[1] فى الفترة الأولى من جهاده ومن أبرز المبادىء التى نادى بها أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واجب إجماعاً وأن الهجرة من بلاد الكفار واجبة إجماعاً، وأن موالاة المؤمنين واجبة إجماعاً، وأن الجهاد واجب إجماعاً، وأن قتال البغاة واجب إجماعا.

ثالثاً: تعتبر هذه الوثيقة نموذجا لوثائق السودان الغربى التى كانت تصدر بدون تاريخ فى اخرها ولاتشير إلى شخص معين ولا إلى موقف محدد ولا مكان ما، وهى تحتوى فقط على اسم ناسخها وهو محمد ساعى ابن أمير دورا ويدعى اسحق.

رابعاً: هذه الوثيقة تعالج المشكلات السياسية والإجتماعية التى عانت منها

(١) ولد عثمان بن فودى عام ١٦٦٩ هـ / ١٧٥٤.

إمارة جوبير فهى عبارة عن خطاب مفتوح يحدد النقاط الرئيسية لتعليم الشيخ وشكواه من معارضيه وهى مبرر للأسباب التى من أجلها أعلن الشيخ الجهاد.

خامساً: هذه الوثيقة هى خلاصة فكر الشيخ عثمان الذى آرسى دعائم دولة إسلامية فى غرب أفريقيا إتخدت من الجهاد فى سبيل الله وسيلة لنشر الدين الإسلامى فى غرب أفريقيا دعوة الشيخ كانت ايذانا بالجهاد فى سبيل الله والذود عن ديار الإسلام ودعت إلى الهجرة من أرض الكفر ولذا كانت هذه الوثيقة البداية الحقيقية لثورة الشيخ عثمان على الحاكم فى إمارة جوبير كما إنها الأساس الذى اتخذ منه اتباع الشيخ مبررا لمحاربة الكفار والوثنيين.

للمزيد من المعلومات يرجع إلى:

١ ـ أدم عبد الله الألورى: الإسلام فى نيجيريا (بيروت ١٩٧١).

٢ ـ د. حسن أحمد محمود: الإسلام والثقافة العربية فى أفريقية:(القاهرة ١٩٦٣).

٣ ـ عبد الرحمن زكى: الإسلام والمسلمون فى غرب أفريقية.

٤ ـ عبد الرحمن زكى: تاريخ الدول الإسلامية السودانية بأفريقية الغربية (١٩٦١).

٥ ـ مؤلفات عثمان بن فودى(الخرطوم ، والمنشورة).

٦ ـ محمد بلوبن الشيخ عثمان: إنفاق الميسور فى تاريخ بلاد التكرور (مطبعة الأزهر ١٩٦٤).

17

Treaty conceded by the Shaikh of Borunu 'umar b. Muhammad al-Amin al-Kanemi, to the British Government,

5 August 1851

What God wishes suffices.
The help of the slave is
with God: 'Umar b. Muhammad
al-Amin al-Kanemi.

In the name of God the merciful the beneficent. Praise be to God Lord of all peoples, the peace of God be upon our lord, Prophet and master, Muhammad, the best of all Prophets and messengers, and upon his family and his companions all. To continue, the document of the state of the English [i.e. England] containing stipulations which shall be mentioned in this legal document, has reached the revered exemplary of leaders, the flower of leaders, the celebrated, the most glorious, the eminent, the most happy, the shining light of the Kingdom of Bornu and the happiness of these Islamic regions, the most mighty. the most famous, the most fortunate, the dazling Imam, the illuminating lamp of his time and a perfect jewel. He is in his place; my master, the Shaikh 'Umar, son of the one who knows God well; my master, the Shaikh Muhammad al-Amin Kanemi. May God surround him with his gracious help. This sublime Imam has considered the stipulations of the document and his disposition to its contents. He has ordered one of his scribes to write down his stand on each of the six

stipulations which came from that state, [England]. The answer is, in reality, according to the stipulation of the Hanifi (Islamic) religion. We shall set down the stipulations and answer them according to the principle of the accepted shari'a.

The frist Stipluation:

That the English shall not be prevented from entering the land of Borni and all its territories and from journeying in them. That their settlers shall be as friends of its [Bornu territory] people as long as they remain in it and that their persons and their property shall not be endangered. They shall also not be prevented form travelling at the time they wish and the same condition shall apply to [the movement of] their possessions. The answer to this is: They shall not be oppressed and their persons and property shall not be endangered by any one. They, with their possessions, shall not be hindered from journeying and leaving at the time they desire.

The second Stipulation:

That the subjects of the English Queen [Sultana] shall be equal with the people of Bornu with regard to all the goods they may wish to buy or sell throughout Bornu territories and that the ruler of Bornu shall ensure to them that no preference shall be given to any trader of other races. The answer to this is: they shall not be hindered from buying and selling whatever is legal for them according to the shari's of Muhammad (the peace of God be upon him). But with regard to illegal things

such as salves, copies of the Qur'an and the like, no However; with regard to there being no preference between them and other races, if those others are Christians, they shall not be given preference over them since the religion of all Christians is one and the same religion to us and as such [they are entitled to] the same protection [dhmnni status]. This is the answer.

The third Stipulation:

That the roads shall be safe throughout the land of Borno, and the English traders shall not be prevented from carrying their goods from one town to another nor from roaming about in the country and moving from one town to another and that other traders shall not be prevented from passing through and trafficking with them. The answer to this is: They shall not be hindered from all this if there is no disobedience of the pure shari'a involved.

The fourth Stipulation:

That the English Queen (Sultana) shall have the right to appoint an agent to live in the land of Bornu to see to the welfare of the English on the basis of the stipulations. That the agent shall be honourd and protected and his words shall be heeded and that the safety of his person and whatever belongs to him shall be guaranteed. The answer to this is: She shall have the right to instal this agent and his safety and whatever belongs to him shall be guaranteed. But other than this, he

shall be treated according to what is enjoined on us by the shari' a since it will not be proper for us to exceed its limits.

The fifth Stipulation:

That the ruler of Bornu, my master, the Shaikh 'Umar al-Kanemi, shall expend his energy in the matter of the correspondence of the supjects of the English Queen which may be sent to them and which they may send to their country. The answer to this is: This is an easy thing which does not call for his expending his energy. There shall be no occurrence of losses with regard to this or anything you will find distasteful.

The sixth Stipulation:

That the ruler of the land of Bornu shall make a law and give an indication about the conclusion of these conditions and that he shall publish them [i.e make them known] from the time of their conclusion and throughout their duration. The answer to this is: We shall give an indication according to the condition of the country and the locality and in line with the manner in which we have conceded these stipulations to you.

This is the sum-total of what we wrote down with regard to the stipulations. Indited in the morning of Tuesday the 7th of Shawal 1267 A.H. May the kindness of God be with its writer. Amen.

بعض الكلمات الواردة فى الوثيقة:

appoint	يعين
heeded	يحترم
instal	يعين
enjoined	يطبق
expend	يوجه
losses	خسائر
distasteful	غير مقبول
indication	دلالة
conclusion	توقع
condition	شرط
locality	موقع
sum - total	إجمالى
indited	وقع ـ مؤرخ
conceded	منح
slave	عبد
mereiful	رحيم
beneficent	الرحمن
messenger	رسول
stipulations	نصوص ـ وثائق
revered	محترم ـ مشهور
eminent	بارز ـ عظيم
dazling	مصباح
illumating	منير
disposition	نصوص
scribes	الكتاب ـ كتبه
endangered	يعر للخطر
oppressed	مضطهد
hindered	عرقل
preference	أفضلية
roaming	يتحول
trafficking	تشابك ـ تعامل
involved	محتوى ـ يشمل

ترجمة الوثيقة:

وثيقة ممنوحة من شيخ برنو عمر بن محمد الأمين الكانيمى

إلى الحكومة البريطانية ٥ أغسطس ١٨٥١

·انما يريده الله يتحقق

مساعدة العبد بيد الله

عمر بن محمد الأمير الكانيمى

بسم الله الرحمن الرحيم سبحان الله مالك الكون وصلى الله على نسيدنا ونبينا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين. وامتداد لوثيقتنا عن الدولة البريطانية التى تحتوى على شروط ستذكر فى هذه الوثيقة القانونية ما هى الاتحذير مهذب للقادة «صفوة المشهورين، العظماء البارزين المحظوظين الأنوار المتلالئة» لمملكة بورنو والمقاطعات الإسلامية الأكثر قوة والأكثر شهرة والأوفر حظاً بذلك الإمام الرائع المصباح المنير لعصره والجوهرة النفيسة وهو فى مكانه سيدى الشيخ عمر بن أحد الذين يعرفون الله جيداً سيدى الشيخ محمد الزبر الكانيمى نسأل الله أن يحفظه بعنايته الواسعة، وهذا الامام الجليل يتفق رأيه على محتويات الوثيقة مع ماورد بها من شروط، ولقد طلب من أحد كتبته أن يكتب رأيه على كل من الستة شروط الواردة من تلك الدولة (إنجلترا) والإجابة فى الحقيقة طبقاً لتعاليم الدين الإسلامى الحنيف وسوف نضع الشروط ونجيب عليها طبقاً للشريعة الإسلامية.

البند الأول:

لايمنع الانجليز من دخول أراضى بورنو وكل مقاطعاتها أو من القيام برحلات فى داخلها، وإن مواطنيها يكونون أصدقاء لهم (مواطنو مقاطعة

بورنو) وأن هؤلاء الناس يجب الأيتعرضوا للخطر طالما هم يمكثون بها سواء في أشخاصهم أو ممتلكاتهم، كما أنه يجب أيضاً الا يمنعوا من السفر فى الوقت الذى يرغبون فيه وأن نفس الشروط ستطبق على وضع ممتلكاتهم والرد على ذلك هو: أنهم سوف لن يضايقوا وأن أشخاصهم وممتلكاتهم سوف لن تتعرض للخطر عن طريق أى أحد كما أنهم وممتلكاتهم سوف لن يعاقوا من التجول والمغادرة فى الوقت الذى يرغبون فيه.

البند الثاني:

إن رعايا ملكة بريطانيا (سلطانة) سيكونون سواء بسواء مع شعب بورنو فيما يتعلق بالبضائع التى يريدون أن يشتروها أو يبيعونها في مقاطعات بورنو، وأن حاكم بورنو سيضمن لهم عدم إعطاء الأولوية لأى تاجر من أى جنسية أخرى، وهذا يعنى أنهم سوف لن يمنعوا من شراء أو بيع ما هو شرعى وقانونى بالنسبة لهم طبقاً لشريعة محمد (عليه الصلاة والسلام) ولكن بالنسبة للتجارة الغير مشروعة مثل تجارة الرقيق المنصوص عليها فى القرآن فهذه لايسمح بها، وخلال فترة تواجدهم فإنه لا أفضلية لجنس على آخر وإذا ما كان هؤلاء الآخرين مسيحيين فإنهم لن يمنحوا أفضلية عليهم بحيث أن ديانة كل المسيحيين واحدة وأن ديننا يمنحنا الحصانة وهذا هو الرد.

البند الثالث:

ويجب أن تكون الطرق آمنة على امتداد أراضى بورنو، ولن يمنع التجار الأنجليز من نقل بضائعهم من مدينة إلى أخرى وأن التجار الاخرين لن يمنعوا من المرور والتعامل معهم، وتفسيرذلك أنهم سوف لن يمنعوا من كل هذا إذا لم يكن هناك مخالفة للشريعة السمحاء المنصوص عليها.

البند الرابع:

إن ملكة إنجلترا (السلطانة) سيكون لها الحق فى تعيين نائب عنها يقيم بأراضى بورنو ليكون شاهداً على ما يتمتع به الإنجليز من رفاهية على أساس الشروط الواردة بينهم هذا وأن يكون النائب ذات سمعة طيبة وأميناً وأن تكون كلماته موثوقاً بها، وسيكون هناك ضمان له يتعلق بالمحافظة على حياته وما يخصه، وهذايعنى أنه سيكون لها للحق فى تعيين هذا النائب وأن تكون المحافظة عليه وعلى متعلقاته ضماناً لهذا الإختيار، وعلاوة على ذلك أنه سوف يعامل طبقا لما يطبق علينا حسبما تقضى به الشريعة حيث أنه لن يكون من اللائق لنا تجاوز حدودها.

البند الخامس:

هذا وإن حاكم بورنو سيدى الشيخ عمر الكانيمى سوف يبذل جهده فيما يتعلق بموضوع الرسائل المتبادلة من رعايا ملكة انجلترا التى سترسل اليهم والتى سيرسلونها الى بلدهم ومعنى هذا أن هذا شىء سهل لايستدعى منه بذل جهده. وهكذا لن تكون هناك خسائر بالنسبة لهذا أو أى شىء تجده غير مقبول.

البند السادس:

هذا وإن حاكم مقاطعة بورنو سيصدر قانوناً وسيعطى توضيحاً عن ملابسات هذه الظروف وأنه سيقوم بنشرها (يجعله معرفا للجميع) وقت حدوثها، ومعنى هذا أننا سنعطى توضحياً طبقا لظروف البلد وأوضاعها المحلية وعلى هذا المنوال الذى منحنا لكم به هذه الشروط.

وهذا هو مجمل ما سجلناه فيما يتعلق بالشروط مؤرخة فى صباح يوم الثلاثاء السابع من شوال ١٢٦٧هـ سائلين الله الرحمة لكاتبها.

اللهم أمين.

الخامس من أغسطس ١٨٥١ طبقـا لما ورد عن الدكـتـور بارث المجلد الثالث صفحة ٤٧٢، ووقع الشيخ على الوثيقة فى ٣١ أغسطس ١٨٥١ وهذا يوضح أن الوثيقة سلمت له فى الحادى والثلاثين. الخاتمة النهائية للوثيقة بعد موافقة الحكومة البريطانية تمت فى الثالث من سبتمبر ١٨٥٢ أنظر أ. أ. بوهين. الحراء وغرب السودان ص ٢٠٥).

التعليق على الوثيقة:

على الوثيقة الممنوحة من شيخ بورنو عمر بن محمد الكانيمى الى الحكومة البريطانية ٥ أغسطس ١٨٥١

الشيخ عمر بن محمد الأمين الكانيمى هو ابن الشيخ الأمين الكانمى الذى حكم بورنو فى الفترة[1] من عام ١٨٠٩ وحتى وفاته عام ١٨٣٥[2] عاصر فى فترة حكمة عدداً من المايات إبتداءً من الماى أحمد بن على الذى استطاع العودة لعاصمة مملكته نتيجة مساعدة الشيخ محمد له كما عاصر ابنه الماى دونمة (أكتوبر ١٨٠٧ مارس ١٨٠٨) والذى رجع إلى الحكم بفضل القوة المشتركة من أنصار الكانمى ودونمة والتى هزمت الفولانيين.

قويت شوكة الشيخ محمد الأمين الكانمى إذ أصبح الحاكم الفعلى[3] فى امبراطورية البرونو التى بدأت شمس حكامها من الأسرة الماغومية السيفية فى الأفول، وإنتهت هذه الأسرة السيفية تماماً بمقتل (على بن دلاتو) عام ١٨٤٦م وهو الماى الثامن والستون فى سلسلة مايات برنو.

بدءاً من عام ١٨٠٩ وحتى عام ١٨٣٥ ـ وهو العام الذى توفى فيه

---

(١) ابراهيم، علي طرخان (دكتور): امبراطورية البرنو الإسلامية ص ١٤٠.

(٢) عبدالرحمن زكي (دكتور): تاريخ انتشار الإسلام فى غرب أفريقية ص ١٩٠.

(٣) عبدالله عبدالرازق (دكتور): الإسلام والحضارة الإسلامية في نيجيريا ص ٢٣١.

(٤) عبدالرحمن زكي (دكتور): تاريخ انتشار الإسلام في غرب أفريقيا ص ١٥٩.

الشيخ محمد الكانمي قويت شوكة الشيخ وكثر أتباعه، وكان باستطاعته أن يولي ويعزل من يشاء من المايات الذين صاروا حكاماً بالإسم وأقرب ما يكونون الى سجناء قصورهم.

وعندما غضب على الماى ودنمه عزله عام (١٨١١)، وعين بدلاً منه عمه من جهة الاب وهو محمد نحلروما (١٨١١ ــ ١٨١٤) ولما لم يجد فيه سخاءً وكرماً ــ عزله وأعاد دونمه السابق مشترطاً عليه أن يخصص للشيخ وأتباعه نصف إيرادات المملكة.

وبعد مقتل دونمة تقدم (ابراهيم أخو) الماى القتيل عارضاً على الشيخ جميع ايرادات الدولة نظير منصب الماى فعينه الشيخ محمد الكانمى (١٨١٧ ــ ١٨٤٦) مايا وظل ابراهيم وفيا على الشروط طوال حياة الشيخ الكانمى.

وبعد موافقة الشيخ محمد الكانمى خلفه ابنه الشيخ عمر فى منصب الحاكم الفعلى غير الرسمى[1]، وعندما وقعت إضطرابات وفوضى فى برنو حاول الماى ابراهيم التخلص من الشيخ عمر ــ لكن الشيخ قبض عليه وأعدمه هو ومستشاريه، كما فر اخر مايات برنو وهو على بن دلاتو بعد أن حاربه وقتله عام (١٨٤٦) وإنتهت الأسرة الماغومية السيفية.

ومنذ هذا التاريخ بدأ الشيخ عمر حكمه لبورنو مبتدئاً عهداً جديداً وأسرة حاكمة جديدة هى أسرة الشيخ محمد أمين الكانمى والتى بلغ عدد من تولوا حكم بورنو منها ستة حكام[2] بمن فيهم الشيخ محمد أمين الكانمى

---

(١) ابراهيم علي طرخان (دكتور) : نفس المرجع السابق ص ١٤١، ص ١٨٥.

(٢) زار الرحالة بارث برنو عام ١٨٥٢ حيث أقام فترة فى العاصمة كوكا ثم زار منطقة تشاد وزندر وكاتسنا وكانوسوكوتو وجوندو، وفى الأخيرة عثر على مخطوطة تاريخ السودان للسعدى.

الذى كان صاحب السلطة الفعلية ـ لكنه لم يقول العرش رسميا (١٨٠٩ ـ ١٨٣٥) وانتهت أسرة الشيخ محمد الكانمى بمقتل كيارى أو محمد الأمين على يد رابح فضل الله أحد قواد الزبير باشا هام ١٨٩٣.

ومنذ عهد الشيخ عمر صار حكام برنو يلقبون بالشيوخ.

وفى زمن الشيخ عمر هذا زار الرحالة (بارث) برنو عام ١٨٥٢ حيث أقام فترة فى العاصمة كوكا.

كانت أوربا حريصة كل الحرص فى ذلك الوقت على إرتياد بلاد السودان الأوسط والغربي الداخلية واستعمارها لاستغلال خيرات تلك المناطق وفتح أسواق تجارية أمام التجار الإنجليز خاصة والأوربيين بصفة عامة، وكانت لهم وسائل يتبعونها وخاصة انجلترا لإخضاع الأفريقيين لنفوذهم.

من هذه الوسائل الاتفاق مع الرؤساء الوطنيين وزعماء القبائل كما كان يستخدم أسلوب الترغيب والترهيب، أما عند ما تواجه بمقاومة عنيدة من الرؤساء أو من الوطنيين فقدكانت تلجأ للقوة[1].

وقام بارث الألماني من قبل انجلترا ولحسابها برحلة من طرابلس عبر الصحراء الى قلب افريقية عام ١٨٤٩ ماراً بأيرا، واهير أو أغاديس، وأتخذ اسم عبدالكريم، كما ظفر من الأمير عبدالقادر سلطان أهير بخطاب توصية إلى أمير دورى من بلاد الهوسا ووصل إل كانو ثم آل برونو، وزار العاصمة كوكا زمن الشيخ عمر بن الشيخ الكانمى (١٨٥٢).

وكانت برنو فى عهد الشيخ عمر الكانمى مزدهرة وقوية وذات رواج تجارى وإقتصادى يزورها التجار الأوربيون فيبادلون تجارتهم نقداً أو عينا، وكانوا يتنقلون فى أرجاء المملكة أمنين على أموالهم وأراحهم، كما زارها العديد من الرحالة أمثال الدكتور إدوارد فرحل (١٨٥٤ ـ ١٨٥٦)،

---

(١) شوقي الجمل: (دكتور) تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ص ٥٨١.

وبرمان (١٨٠)، وورلف ١٨٦٦ وناختيجال الذى حمل الشيخ عمر الكانمى فى كوكا هدايا، وليام لك بوسيا (١٨٨٠ ــ ١٨٨١).

وتولى مشيخة برنو بعد الشيخ عمر كل من الشيخ بكر والشيخ ابراهيم والشيخ هاشم والشيخ كيارى أو محمد الأمين وانتهت دولة بزنو أو مملكة برنو على يد رابح فضل الله أحد قواد الزبير باشا عندما عبر رابح فى عام ١٨٩٢ نهر شارى وأباد جيش برنو ثم وقف لمشايخ برنو بالمرصاد الى أن هزم آخرهم وقتله عام ١٨٩٣.

وفى سنة ١٩٠٠ بعد مقتل رابح قسمت أملاك برنو بين انجلترا التى اخذت برنو الأصلية مع اقلم كوكا، وظفرت المانيا بالمناطق الجنوبية لبرنو وأخذت فرنسا منطقة كانم.

وهكذا تلاشت امبراطورية البرنو التاريخية فى غمرة الاستعمار الأوروبى فى مطالع القرن العشرين[١].

ومن الدول الأفريقية الحديثة التي قامت على أنقاض إمبراطورية البرنو:

١ ـ جمهورية تشاد وشملت أغلب الأجزاء الشرقية من امبراطورية برنووتضم اقليم كانم بأكمله وتسودها اللغة الفرنسية بجانب العربية المختلطة بلهجات محلية.

٢ ـ جمهورية أفريقيا الوسطى وتضم الأطراف الغربية من امبراطورية البرنو الإسلامية وتسودها اللغة الفرنسية بجانب اللهجات المحلية.

٣ ـ جمهورية النيجر وتضم أغلب الأجزاء الشمالية والشمالية الغربية واللغة السائدة الفرنسية والعربية بجانب اللهجات المحلية.

٤ ـ جمهورية نيجيريا وتضم إقليم برنو أو برنو الأصلية غربى بحيرة تشاد

---

(١) ابراهيم طرخان (دكتور): مرجع سابق ص ١٤٥، ١٤٧.

وتضم المدن البرنوية القديمة المشهورة مثل ناجا زار حامو، ودكوا، وكوكا ومد حورى، ونجوررو وبتونى.

٥ ـــ جمهورية الكمرون وتضم بعض الأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية من برنو، واللغة الفرنسية هى السائدة بجانب اللغة العربية واللهجات المحلية.

ونلاحظ على الوثيقة مايلي:

أولاً: تعتبر الوثيقة من الوثائق النادرة إذ أنها لم ترد إلا فى المجلد الثالث ص ٤٧٣ من المجلدات الخمسة التى كتبها الدكتور بارث الألمانى عن مشاهداته فى تلك المنطقة.

ثانياً: الوثيقة بدأت بكلمة ممنوحة أى أنها منحة من الشيخ عمر الكانمى إلى الحكومة البريطانية ليست فرضاً عليه، وهذا يعنى أن مملكة برنو كانت قوية وحرة فى إرداتها وكلمتها.

ثالثاً: بدأت الوثيقة بداية دينية إسلامية وانتهت نهاية دينية إسلامية، وهذا يدل على أن المنطقة كان يسودها الشعور الاسلامى القوى أى أن كل بند من بنودها يركز على أنه طبقا للشريعة الإسلامية.

رابعاً: تضمنت الوثيقة ست بنود ومقدمة وخاتمة وتاريخ تحريرها ولم يذكر فيها اسم الناسخ ولا إسم ممثل الحكومة البريطانية وختمت بخاتم الشيخ عمر، وصدرت بأن ما يريده الله يتحقق كما صدرت بالبسملة والصلوات على النبى أفضل الأنبياء والمرسلين. وركزت الوثيقة على توفير الأمن والأمان فى ربوع المملكة لجميع من يأتى إليها من التجار والرحالة وعابرى الطرق من الأجانب، وتوفير العدالة للجميع طبقاً للشريعة الإسلامية الغراء مما شجع الرحالة على ارتياد هذه المناطق وكتابة ملاحظاتهم ومشاهداتهم مما افضى فى النهاية وساعد على كتابة تاريخ السودان الغربى.

ووقع الشيخ عمر على الوثيقة بعد ست وعشرين يوما من تاريخ تحريرها بعد أن عرضت على الحكومة البريطانية ووافقت عليها أما الموافقة الرسمية للحكومة البريطانية فقد تمت بعد ثلاثة أيام من تاريخ تسليم الوثيقة لمملكة بورنو ٣١ أغسطس ١٨٥١).

خامساً: اشتملت الوثيقة على أنها توفر الأمن والأمان لكل انجليزى وأوروبى سواء كان سائحاً أو رحالة أو تاجراً على حياته وممتلكاته كما أنها كفلت حرية التجول والمغادرة فى أى وقت (البند الأول).

كما ساوت فى المعاملة التجارية بين رعايا انجلترا وشعب بورنو وفضلت الرعايا الإنجليز عن أى جنسيات أخرى منحت لهم تسهيلات أوسع، وسمحت لهم بمزاولة التجارة المشروعة، وحرمت عليهم تجارة الرقيق وساوت بين جميع المسيحيين لأنهم أبناء ديانة واحدة (البند الثانى) وأباحت حرية التجارة فى طول البلاد وعرضها، وأعطت الحق لملكة انجلترا فى تعيين نائب عنها يكون ثقة فى أقواله وأفعاله وذات سمعة طيبة لرعايا مصالح الرعايا الانجليز، وكفلت لهذا النائب الحماية لأمواله وحياته وأن معاملته ستكون طبقا للشريعة الإسلامية (البند الثالث والرابع).

وتعهد الشيخ عمر بتنشيط وسائل الصداقة بين بورنو وانجلترا وتجنيب البلدين ما يعكر صفو العلاقات، وعلى حاكم بورنو تفسير وتوضيح أى مشكل فى حينه ويقوم بنشر ذلك علانية على الجميع طبقا لظروف البلد وأوضاعها المحلية (البندين الخامس والسادس).

للمزيد من المعلومات ترجع إلى:

١ ـ شوقى الجمل، وعبد الله عبد الرازق: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر (١٩٩٩)..

٢ ـ شوقى الجمل، وعبد الله عبد الرازق: صفحات من تاريخ غرب أفريقيا (١٩٩٩).

Extracts from Berlin

Act. 1885[1]

Freedom of Trade to all Nations

Art. 1. The trade of all nations shall enjoy complete freedom.

Basin of Congo defined

In all the regions forming the basin of the Congo and outlets. This basin is bounded by the watersheds (or mountain ridges) of the adjacent basins, namely in particulr, those of the Niari, the Ogwe, the Schari, and the Nile, on the north by the eastern watershed line of the affluents of Lake Tanganyika on the east; and by the watersheds of the basins of the Zambesi and the Loge on the south. It therefore comprises all the regions watered by the Congo and its affluents, including Lake Tanganyiks, with its eastern tributaries.

Declaration Relative to the Slave Trade

Art. IX. Seeing the trading in slaves is forbidden in confomilty with the principles of international law as recognized by the Signatory powers and seenig also that the operations, which by sea or land furnish slaves trade ought likewise to be regarded as forbidden, the powers which do or shall exercise sovereign rights or influence in the territories forming the conventional basis of the Congo declare that these territories, may

(1) Hertslet, Sir E.: Vol. 11 pp. 468.

not serve as a market or means of transit for the trade in slaves of whatever race they may be. Each of the powers binds itself to employ all the means at its disposal for putting an end to this trade and for punishing those who engage in it.

Art. XXXIV. Any Power which henceforth takes possession of a tract of land on the coasts of the African continent outside of its present possessions or which, being hitherto without such possessions, shall acquire them as well as the power which assumens a protectorate there, shall accompany the respective act with a notification thereof, addressed to the other Signatory Powers of the present Act in order to enable them, if need by , to make good any claims of their own.

بعض الكلمات الواردة فى الوثيقة:

Extracts	مقتطفات	Act	مؤتمر
outlets	مخارج النهر	basin	حوض النهر
watersheds			الأمطار التى تمد النهر بالماء
affluents	روافد	ibsounded by	يحد
tributaries	روافد	ridge	حافة
binds	تلتزم	comprise	يشمل ـ يتضمن
Signatory powers			القوى الموقعة على الإتفاقية
conventional	تقليدى ـ مألوف	conformity	طبقا ـ مسايرة
disposal	ترتيب ـ تنظيم	engage	يتعاطى
tract	قطعة أرض	continent	قارة
possession	أملاك	acquire	يحرز ـ ينال
protectorate	محمية (دولة تحت الحماية)	notification	إشعار ـ إبلاغ

الترجمة:

مختارات من نصوص مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥

المادة الأولى ـ حرية التجارة لكل الدول:

سوف تتمتع كل الدول بحرية التجارة فى كل المناطق التى تكون حوض الكونغو ومخارجه، وتحدد هذا الحوض حواف المناطق المجاورة على وجه خاص مساقط أنهار نيارى وأجوى وشارى ونهر النيل من الشمال وخط مساقط المياه الشرقية لبحيرة تنجانيقا فى الشرق ومساقط المياه لأحواض الزمبيزى وكوجى فى الجنوب، وعلى هذا فإن حوض نهر الكونغو يضم كل المناطق التى تغمرها مياه نهر الكونغو وروافده بما فى ذلك بحيرة تنجانيقا وروافدها الشرقية.

المادة التاسعة ـ إعلان خاص بتجارة الرقيق:

نظراً لأن الإتجار فى الرق محرم طبقا لمبادىء القانون الدولى المعترف به من الدول الموقعة على ميثاق المؤتمر، وحث أن هذه العمليات الخاصة بممارسة الرق براً وبحراً تعد ممنوعة ـ فإن كل القوى التى تمارس حق السيادة أو التفوذ فى المناطق التى تشكل الحوض التقليدى لنهر الكونغو تعلن أن هذه المناطق لاتستخدم كسوق للرق أو كوسيلة لنقل الرقيق من أى جنسية من الجنسيات وتلتزم كل القوى بإتخاذ كافة الوسائل المتاحة لها لوضع حد لهذه التجارة ومعاقبة الذين يعملون بها.

المادة ٣٤:

على أى قوى تستحوذ على أى قطعة من الأرض على سواحل القارة الأفريقية خارج ممتلكاتها الحالية أو التى لم تستول عليها بعد وترغب فى الحصول عليها هذا جنباً إلى جنب مع القوى التى تدعى الحماية عليها أن

تصاحب هذه الأعمال بإعلان الى كل القوى الأخرى الموقعة على المرسوم الحالى حتى تتمكن هذ القوى من تقديم إدعاءاتها الخاصة.

بعض الحقائق عن مؤتمر برلين:

١ ـ انعقد هذا المؤتمر من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ حتى ٢٦ فبراير ١٨٨٥.

٢ ـ بوافق اليوم الأخير لإنتهاء أعمال المؤتمر ذكرى مرور عام على المعاهدة الإنجليزية البرتغالية التى كانت قد وقعت فى ٢٦ فبراير ١٨٨٤ والتى كانت سبباً مباشراً للدعوة للمؤتمر بسبب تدعيم بريطانيا للنفوذ البرتغالى فى حوض الكونغو.

٣ ـ ضم هذا المؤتمر ممثل أربع عشرة دولة هى:

١ ـ انجلترا	٢ ـ ألمانيا	٣ ـ النمسا والمجر
٤ ـ بلجيكا	٥ ـ الدنمارك	٦ ـ أسبانيا
٧ ـ الولايات المتحدة	٨ ـ روسيا	٩ ـ فرنسا
١٠ ـ إيطاليا	١١ ـ هولندا	١٢ ـ السويد والنرويج
١٣ ـ الدولة العثمانية	١٤ ـ البرتغال	

٤ ـ الدول التى كان لها الأثر الأكبر فى مجريات أمور المؤتمر خمس دول هى ألمانيا ـ وانجلترا ـ وفرنسا ـ والبرتغال ـ والهيئة الدولية للكونغو.

٥ ـ تضمن المؤتمر فى تشكيله الست الدول الكبرى فى ذلك الوقت ثم السبع دول البحرية ثم الولايات المتحدة.

٦ ـ عقد هذا المؤتمر عشر جلسات كاملة بدأت الأولى فى ٢٥ نوفمبر ١٨٨٤ وانتهت الجلسة الأخيرة فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ وصدرت قرارات المؤتمر فى شكل ميثاق عام تضمن ٣٨ مادة ووقعه ممثلو الدول المشتركة فى المؤتمر عدا الولايات المتحدة الأمريكية.

٧ ـ ناقش المؤتمر فى جلساته العلنية مسألة حرية التجارة فى حوض نهر الكونغو، وحرية الملاحة فى حوض الكونغو والنيجر والاحتلال الفعلى وشروطه.

٨ ـ تناول الفصل الأول من قرارات المؤتمر:

الأعلان الخاص بتجارة الرقيق وقد عولج هذا الفصل فى مادة واحدة.

وتناول الفصل الثانى:

الإعلان الخاص بتجارة الرقيق وقد عولج هذا الفصل فى مادة واحدة.

وتناول الفصل الثالث:

الاعلان الخاص بحياد المناطق التى تشكل الحوض التقليدى للكونغو وقد عولج هذا الفصل فى ثلاث مواد.

وتناول الفصل الرابع:

الملاحة فى الكونغو وعولج هذا الفصل فى ثلاثة عشرة مادة.

وتناول الفصل الخامس:

الملاحة فى النيجر وعولج هذا الفصل فى ثمانى مواد.

وتناول الفصل السادس:

الإعلان الخاص بالشروط الأساسية التى يجب مراعاتها عند الإحتلال لمناطق جديدة على سواحل القارة الأفريقية وقد عولج هذا الفصل فى مادتين.

وتناول الفصل السابع والأخير المواد العامة:

وعولجت قراراته فى ثلاث مواد.

٩ _ حاول المؤتمر أن يعالج المسائل الأفريقية بشكل قانونى ولكن بالرغم من الاتفاق على أساس التقسيم فى القارة فإن المؤتمر دفع عجلة التكالب على أفريقيا حيث شهدت الفترة التالية للمؤتمر سلسلة من الإتفافيات والمعاهدات بين القوى الأوروبية والدول الأفريقية إنتهت بتقسيم عشوائى للقارة ودون مراعاة للحدود الطبيعية أو _ التقسيمات القبلية.

١٠ _ ألمانيا التى دعت لمؤتمر برلين حصلت على أربع مستعمرات فى أفريقيا كلها فى حوالى عام واحد هو عام ١٨٨٥ وكانت أول الدول الأوروبية التى فقدت مستعمراتها فى القارة.

١١ _ المؤتمر وما أسفر عنه من نتائج يُعطى دليلاً واقعياً للأساليب الإستعمارية التى لايهمها فى المقام الأول سوى مصالحها بصرف النظر عن مصالح القوى الأخرى ولذا شهد هذا المؤتر تقلبات وتغيرات بل وإنكار لبعض المواقف فى سبيل المصالح الخاصة، وكان المؤتمر خير دليل على أساليب المراوغة والكذب والتضليل فألمانيا المتحالفة أصلاً مع فرنسا لعقد المؤتمر تنقلب قبل انعقاد المؤتمر بيومين الى حليفة للإنجليز الذين كانت تناصبهم العداء منذ بضع شهور بسبب مسألة (أنجريكوينا) فى جنوب غرب أفريقيا كما أن البرتغال التى كانت تجد فى انجلترا الحليف المساند لها فى إدعاءاتها فى الكونغو تنحاز الى جانب فرنسا طوال المؤتمر، كما أن ألمانيا أيضاً تخذل فرنسا بعد وعودها لها بمناقشة المسائل طوال المؤتمر خارج قاعات المؤتمر فقد وقفت الى جانب انجلترا.

١٢ _ مؤتمر برلين الذى انعقد أساساً لبحث مسألة الكونغو وللقضاء على معاهدة بين انجلترا والبرتغال _ تحول الى ساحة لتقسيم قارة بأكملها وإمتدت قرارات المؤتمر لتشمل القارة برمتها، والغريب فى الأمر كله إن

هذا المؤتمر يعقد فى عاصمة أوروبية ليناقش مصير قارة كاملة دون أن تمثل فيه دولة أفريقية واحدة ولذا جاءت قرارات المؤتمر متفقة مع مصالح القوى الأوروبية ومخالفة تماما لآمال الأفارقة.

١٣ ـ القارة الأفريقية بعد أن هبت عليها نسائم الحرية وبعد أن حصلت شعوبها التى كانت ضحية هذا المؤتمر على إستقلالها تعانى فى الوقت الحاضر من آثار هذا التقسيم ومن بصمات الأوروبيين التى تلاحق أبناء أفريقيا فى إنطلاقهم نحو التحرر والاستقلال، ولعل أبرز مشاكل هذه القارة يتمثل فى الحدود التى هى من صنع قادة أوروبا فى القرن التاسع عشر.

١٤ ـ سيظل مؤتمر برلين فى عيون الأفارقة ذكرى سيئة لما تعانيه هذه القارة من مشكلات مالية وغيرها خاصة أنه قد أنقضى عليه حوالى قرن من الزمان.

التعليق على مؤتمر برلين عام ١٨٨٤/١٨٨٥:

كان غرب أفريقيا منعزلاً عن أوربا فى العصور الوسطى لسببين هما الصحراء الكبرى والقوى الإسلامية فى شمال أفريقيا وأسبانيا، ثم إستطاع البحارة البرتغاليون فى أواخر القرن الخامس عشر الإبحار بسفنهم الى خليج غينيا، واحتكر البرتغاليون تجارة الرقيق ثم بدأ وصول التجار والبحارة البريطانيون الى خليج غينيا وساحل الذهب وخليج بنين، ومن بينهم (جون هوكنز) الذى قام بعدة رحلات لغرب أفريقيا منذ عام ١٥٦٢ حتى عام ١٥٦٧.

وقبل نهاية القرن السادس عشر زاولت عدة شركات تجارية بريطانية نشاطها فى غرب أفريقيا وكانت لها مراكز تجارية فى المنطقة بين غينيا وسيراليون، وكانت انجلترا حتى الثمانينات من القرن الثامن عشر تكتفى

بنقط وحصون ساحلية ولم يكن هناك داع للتوغل البريطاني في القارة وذلك لأن التجار الأفريقيين كانوا يحضرون السلع للحصون الساجلية وكان إستغلال القارة إقتصاديا يتحقق بهذه الطريقة.

وفي نهاية القرن الثامن عشر آثار الجغرافيون الاهتمام حول القارة التي كانت لاتزال مجهولة وبدأ الإهتمام فجأة بالقارة من جانب الجماعات الإنسانية التي بدأت حملاتها لإلغاء تجارة الرقيق وإحلال التجارة المشروعة بدلاً عنها، وأدى هذا الى إهتمام جديد بالقارة كمصدر للمواد الخام وسوق لتصريف المنتجات.

ثم هزت أوروبا ثورتان كبيرتان منذ أوائل القرن التاسع عشر هما الثورة الصناعية والثورة الفرنسية، وقد بدأت الثورة الصناعية من انجلترا وانتقلت الى فرنسا والولايات المتحدة فنمت صناعة وتجارة هذه الدول وتطلب الأمر فتح أسواق جديدة، ثم نمت التجارة الخارجية وإنتشرت المصنوعات في العالم أجمع.

أما الثورة الفرنسية فكانت في أعقاب الثورة الصناعية وفكرت فرنسا في الوصول للشرق الأقصى عن طريق مصر، وشعرت انجلترا بنشأة مركز جديد لأفريقيا، وحين غزا نابليون أوروبا اضطرت بريطانيا الى القيام بعمليات حربية على سواحل أفريقيا الغربية، وكانت انجلترا بعد توسيع نطاق التجارة قد بدأت سلسلة من الإستكشافات في غرب أفريقيا بدأها كلابرتون (Clapperton) ثم دنهام ـ لفتح مجال للصناعات البريطانية هناك. وتتبع كلابرتون مجرى نهر النيجر واتجه جنوباً الى إمارات الهوسا ووصل إلى (كانو) واتجه الى سوكوتو واستقبله الخليفة (محمد بللو) إستقبالاً حسنا وعاد كلابرتون الى لندن عام ١٨٢٥ بعد أن جمع معلومات كافية عن الأحوال السياسية والإقتصادية والإجتماعية بالإمارات في تلك المنطقة، وبدأ

الاهتمام بالتجارة المشروعة منذ رحلات كلابرتون ودنهام وأودنى لاستشكاف داخل القارة ـ بدلاً من تجارة الرقيق. ووضعت هذه الرحلات أساساً جديدة للعلاقات بين بريطانيا وإمبراطوريات غرب أفريقيا إذ قام بعض تجار ليفربول تحت قيادة ماكجريجور ليارد (Liard) بمساعدة الحكومة بفتح هذه المناطق للتجارة مع الدول الأوروبية.

ونجحت رحلات ليارد وبياكى (Biaki) فى تطوير التجارة على ساحل النيجر، وفى الوقت الذى كانت فيه أنظار العالم مركزة على المستشكفين الشجعان الذين جابوا نصف القارة الجنوبى وصل الى انجلترا دكتور هنرى بارث (Henry barth) وهو شاب ألمانى كان من أعضاء بعثة جيمس ريتشارد أحد أعضاء رحلة كلابرتون وكان قد سافر إلى تونس عام ١٨٤٨ بهدف تطوير التجارة عبر الصحراء وعقد معاهدات تجارية مع زعماء الداخل، وواصل بارث رحلاته وإكتشف المنطقة حول بحيرة تشاد ووصل الى سوكوتو فى أكتوبر ١٨٥٣ وقابل الخليفة (على بابا) الذى كانت لديه الرغبة فى إقامة علاقات طيبة مع البريطانيين.

وواصل بارث جولاته فى السودان الغربى فذهب الى برنو عبر الصحراء الى طرابلس وعاد الى انجلترا فى سبتمبر ١٨٥٥ حيث نشر خمسة مجلدات عن رحلاته وصف فيها مظاهر الحياة فى هذه المناطق، ووصف نهر النيجر الأوسط وكان له الفضل فى التعريف بغرب أفريقيا أكثر من أى مستكشف آخر، وأعطت مجلداته التى نشرت فى عام ١٨٥٧ العالم تعريفاً شاملاً بالسودان الغربى لم يسبق له مثيل جعل بريطانيا تكرس إهتمامها التجارى على المنطقة. وكانت بعثة الدكتور بياكى (Biaki) بداية العمليات التجارية مع غرب أفريقيا عام ١٨٥٧، وصارت مدينة (لوكاجا) مركزاً للنشاط البريطانى الذى بدأت بريطانيا ممارسته فى هذه الجهات عن طريق الشركات التجارية.

وكانت شركة أفريقيا الملكية (R.A. Company) أكبر هذه الشركات ـ لكنها إنهارت بسبب التنافس بين الشركات البريطانية المختلفة وتأسست شركة جديدة ضمت الشركات البريطانية العاملة فى هذه المناطق عرفت باسم الشركة الأفريقية للتجار.

وفى عام ١٨٧٠ كانت التجارة قاصرة على التجار البريطانيين سواء فى الدخل أو فى دلتا نهر النيجر. ومن المدهش ضآلة إهتمام الدول الأوروبية بأفريقيا، ويبدو هذا واضحاً فى إستعانة بريطانيا بمستكشفين ألمان لعمليات الكشف. وحين أعلنت بريطانيا فى عام ١٨٦١ الحماية على (لاجوس) كانت هذه الخطوة قد أتخذت للقضاء على تجارة الرقيق ولم يكن الغرض منها أى توسع إقليمى ـ ولكن فى أوائل السبعينات تغير الموقف فجأة، ففى ١٨٧٠ ـ ١٨٧١ نشبت بين فرنسا وبروسيا حرب إنتهت بهزيمة فرنسا. وحتى تحافظ فرنسا على كرامتها إنتجهت سياسة التوسع فيما وراء البحار، وقد كان من آثار تلك الحرب التى انتصرت فيها ألمانيا ـ بعد وحدتها ـ على فرنسا وتوقيع (معاهدة فرانكفورت) أن تحول الشعب الألمانى من عشق الأدب والموسيقى الى شعب عملى يثق بقوة الحديد والنار، وكان على الحكومة الألمانية توجيه هذه القوى الى ميادين الصناعة والتجارة، وأن تتبنى سياسة دعم الصناعة بعد أن مولت الصناعة بأموال التعويضات الفرنسية التى حصلت عليها، وإستفادت من الصناعات الناجحة فى إقليمى الإلزاس واللورين فشقت الصناعة الألمانية طريقها إلى الأسواق نتيجة هذه السياسة، وعنيت أيضاً بالبحرية الألمانية فضاعفت سفن الإمبراطورية فى الفترة من ١٨٧٩ ـ ١٨٩٠ الى سبعة أمثالها وإرتفعت الأصوات فى ألمانيا للمطالبة بمستعمرات ووضع حماية جمركية ضد القمح الأمريكى والمصنوعات الإنجليزية، وبلغ الضغط مداه حين أكره الشعب بسمارك على التسليم بمطالبه فأقر فى عام ١٨٧٩ مبدأ الحماية للصناعة الألمانية كأساس للحماية

الجمركية، وبعد ثلاث سنوات أبسرع بتوجيه ألمانيا فى طريق الاستعمار وأصبحت ألمانيا غنية بمواردها الإقتصادية نتيجة تفوقها فى ميداني الاقتصاد والتجارة وازداد الحماس الوطنى بين الشباب الألمانى ورأى بسمارك أن يوجه سياسته الخارجية باعتبار فرنسا تمثل عدوه اللدود، ومن ثم شجعها على إمتلاك تونس كى تتشاحن مع إيطاليا، وشجع انجلترا عل امتلاك مصر كى تتصارع مع فرنسا، وفى شرق أوروبا كون تحالفا هو (التحالف الإمبراطورى الثلاثى) بين بروسيا والمانيا والنمسا فى عام ١٨٧٩ وإنضمت اليه ايطاليا فيما بعد فى عام ١٨٨٢ ، ويهدف هذا الحلف الى منع أى تحالف ضده أو قد تنظمه فرنسا الحاقدة على بلاده، حتى تدعم ألمانيا صناعتها لتنافس المصنوعات الأوروبية ـ وكان ضروريا الحصول على مستعمرات غنية بالمواد الخام اللازمة لصناعتها ووجدت المانيا ضالتها المنشودة فى أفريقيا، وكان على بسمارك التحرك بسرعة لتأخذ ألمانيا نصيبها من القارة الأفريقية لأنها كانت قد تأخرت فى مجال الاستعمار، وإندفع الرأسماليون الألمان الى سواحل أفريقيا يطالبون من حكومتهم المراسيم التى تتيح لهم حق الإتجار فى المناطق التى يجدونها ملائمة لمجال نشاطهم وأجابتهم الحكومة الى رغبتهم لاسيما، وأن الكتاب الألمان كانوا يشيرون الى ضرورة إيجاد مستعمرات لألمانيا لترويج تجارتها، وفى عام ١٨٧٨ أنشئت الجمعية الألمانية للاستعمار فى مدينة فرانكفورت (German Colonial Society) وساعد ذلك على مضاعفة نشاط الألمان، وفى عام ١٨٨٤ أصدرت الجمعية صحيفة سميت بالصحيفة الاستعمارية.

وكان بسارك يعارض إنشاء مستعمرات المانية فيما وراء البحار لأسباب متعددة منها أن يحتفظ بمكان الصدارة فى أوروبا، وتحقيق الأمن للرايخ الألمانى بالإبتعاد عن مشكلات الإستعمار، وعدم إقتناعه بالحصول على مستعمرات والدولة الألمانية ناشئة، ولايسمح وضعها بالتنافس مع انجلترا،

وكان يعارض السلبية الإستعمارية إلى أن تغير الموقف فجأة، وفى عام واحد كونت ألمانيا امبراطوريتها الاستعمارية فى أفريقيا. ويرجع التفوذ الألمانى فى غرب افريقيا الى يوليه ١٨٨٤ وفى جنوب أفريقيا الألمانية الى أغسطس ١٨٨٤ ، وفى غينيا الجديدة الى سبتمبر من نفس العام وفى أفريقيا الشرقية الألمانية الى مايو ١٨٨٥ واضيفت سامو (Samo) عام ١٨٩٩ وهكذا اكتلمت الأمبراطورية الإستعمارية الألمانية فى فترة وجيزة.

وفى غرب إفريقيا كان النفوذ الألمانى فى منطقتى توجو (Togo) والكاميرون ويرجع ذلك الى زيارة ناختيجال القنصل الألمانى لبعض مناطق الساحل الغربى مقتفيا أثر التجار الألمان وباحثاً لمشكلاتهم، وكان فى مقدمة التجار الألمان رحل يدعى (ويرمن) له نشاط واسع مع ساحل أفريقيا الغربى، وكانت الحكومة الألمانية قد طلبت من حكومة بريطانيا أن يسهل الموظفون البريطانيون مهمة ناختيجال. وفى يونيو ١٨٨٤ وصل ناختيجال الى بعض الجزر المقابلة لساحل سيراليون، وفى يوليو وصل للمنطقة الواقعة الى الشرق من السمتعمرة الانجليزية فى ساحل الذهب وعقد إتفاقيات مع الزعماء المحليين وأعلن قيام محمية (توجو) الألمانية، وتحركت انجلترا صوب غرب أفريقيا ودخلت فى صراع مع ألمانيا، ومن ثم بدأ التكالب على القارة الذى ظهر بدخول فرنسا مجال المنافسة فى القارة نتيجة لعوامل منها الاتجاهات التكنولوجية فى العالم، وإكتشاف الماس فى كمبرل ١٨٦٧ بجنوب أفريقيا، ونمو الروح القومية بعد هزيمة فرنسا عام ١٨٧١ ، وكان فقد الألزاس واللورين عاملاً أثار طبقات الشعب نحو إظهار قوة فرنسا وإنها قادرة على التوسع وإكمال مهمتها الحضارية.

وكانت منطقة غرب أفريقيا هى منطقة النشاط الإستعمارى للقوى الثلاث من أجل بسط النفوذ والسيطرة فأدمج الإنجليز بزعامة جورج جولدى

الشركات الإنجليزية التي تعمل في النيجر في شركة واحدة هي الشركة الأفريقية المتحدة (United African Company) لأنه اقتنع بأن الاحتكار هو العلاج الوحيد للمنافسة، وذلك أن تجار كل دولة يتنافسون للحصول على امتيازات من الحكام الأفارقة للسيطرة على الأسواق، وكانت الدول الثلاث قد أنشأت مستعمرات فأنشأ الفرنسيون مستعمرة (داهومي)، واستقر الألمان في الكاميرون وبين المستعمرتين أقام البريطانيون مستعمرة في لاجوس ومحمية في ساحل النيجر وظل الداخل مجالا للصراع بين القوى الأوربية.

ومن هنا جاء التكالب على أفريقيا وسعت الدول الأوروبية للسيطرة على أي جزء من القارة.

للمزيد من المعلومات:

١ ـ زاهر رياض: إستعمار أفريقيا (١٩٦٥).

٢ ـ شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر (١٩٩٧).

٣ ـ فشر، هربرت: تاريخ أوربا في العصر الحديث ـ تعريب أحمد نجيب هاشم، ووديع الضبع.

TREARY. NATIONAL AFRICAN COMPANY AND SOKOTO TRANSPER OF RIGHTS &C

1st JUNE 1885

Copy of English duplicate of Treaty between king of the Mussulmans of the Soudan and Sultan of Sokoto for himself and chiefs, on the one part and those Europeans trading on the kworra and Benue under the name of the National African Company (Limited) on the other part.

Art I. For the mutual advantage of ourselves and people and those Europeans trading under the name of the "National African compan (Limited)." Umoru king of the Mussulmans of the Soudan with the consent and advice of my council grant and transfer to the above people or other with whom they may entire rights to.. country on both sides of the River Benue and rivers flowing into it throughout my dominions for such distance from its and their banks as they may desire.

Art. II. We further grant to the above-mentioned company the sole right among foreigners to trade in our territories and the sole right also among foreigners to possess or work place from which are extracted articles such as lead and antimony.

Art. III- We further declare that no communication will be held with foreigners coming from the rivers except through the above mentioned company.

Art. IV. These grants we make for ourselves, our heirs, and successors for ever and declare them to be irrevocable.

Art. V. The Europeans above named the National African company (Limited)agree to make Umoru Sultan of Sokoto. a yearly, Present of goods to the value of 3000 bags of cowies in return for the above grants.

Signed and sealed at Wurnu the Ist June, 1885

(Signature of the Sultan in Arabic)

(Great seal of the Empire of Sokoto)

For the National African Company (Limited)

- JOSEPH THOMSON. F.R.G.S.

Witnesses

W. J. SEAGO.

D.Z. VIERA.

T.JOSEPH.

بعض الكلمات الواردة فى الوثيقة:

Transfer (of)	نقل ـ تحويل	possess	يمتلك
duplicate	مزدوج	extracted	مستخلص
National African company	الشركة الوطنية الأفريقية	heir	وريث
limited	محدود	irrevocable	لايلغى
mutual	ودى	cowries	أصداف
consent	موافقة	scale	مجال ـ مدى
council	مجلس		
grant	يمنح		

grant	يمنح
transfer	ينقل
entire	كامل ـ شامل
flow	أنسياب
dominions	ممتلكات

ترجمة الوثيقة:

معاهدة بين الشركة الوطنية الأفريقية

وسوكوتو فى أول يونية ١٨٨٥

نسخة من المعاهدة الإنجليزية المزدوجة بين عمرو ملك المسلمين فى السودان وسلطان سوكوتو نيابة عن نفسه، وعن الزعماء من جانب وبين الأوروبين الذين يتاجرون على نهر كورا وبنوى وباسم الشركة الوطنية الأفريقية المحدودة من جانب آخر.

المادة الأولى:

من أجل المصلحة المشتركة لأنفسنا وشعبنا ومن أجل الأوروبين الذين يتاجرون باسم «الشركة الوطنية الأفريقية (المحدودة)» فإننى عمرو ملك المسلمين فى السودان بعد موافقة وأخذ رأى مجلسى أمنح وانقل الى الأشخاص السالف ذكرهم أو من يتعاملون معهم كل حقوقى فى المنطقة الواقعة على جانبى نهر بنوى والانهار المتفرعة منه فى كل مناطق نفوذى لاى مسافة من النهر وشواطئه حسب رغبتهم.

المادة الثانية:

كما أننا نمنح الشركة سالفة الذكر الحق الوحيد بين الأجانب فى الاتجار فى مناطق نفوذنا، والحق الوحيد أيضاً فى إمتلاك والعمل فى الأماكن التى تستخرج منها المواد المعدنية مثل الرصاص والأنتمون.

المادة الثالثة:

ونعلن أنه لايتم أى إتصال بالأجانب القادمين من الأنهر الا عن طريق الشركة سالفة الذكر.

المادة الرابعة:

وهذه الموافقة نُعطيها نيابة عن أنفسنا وذريتنا وأحفادنا إلى الأبد ونعلن أنها غير قابلة للإلغاء.

المادة الخامسة:

يوافق الأوربيون السالف ذكرهم بإسم الشركة الوطنية الأفريقية على تقديم هدية سنوية لسطان سوكوتو بما قيمته بضائع فى حدود ٣٠٠٠ كيس من الأصداف مقابل هذه المزايا السالفة الذكر.

تم التوقيع والختم فى مدينة بورنو فى الأول من يونيو ١٨٨٥

توقيع عن الشركة الوطنية الأفريقية — توقيع السلطان بالعربية

جوزيف تومسن — الخام الكبير لإمبراطورية سوكوتو

الشهود

ى. جـ. سيجو — ود ـــ ذ.ز. فيرا و.ت. جوزيف

كما وقع الطرفان نسخة عربية من المعاهدة

التعليق على الوثيقة:

بعد أن بدأ الإستقرار والأمن للتجار البريطانيين أخذت الشركات التجارية تمارس نشاطها وكانت شركة أفريقية الملكية أكبر هذه الشركات ـ لكن بسبب التنافس بين الشركات البريطانية إنهارت هذه الشركة وتأسست شركة جديدة باسم الشركة الأفريقية للتجار، ولكن طوال هذه الفترة من النصف

الأول من القرن التاسع عشر لم تكن هناك منافسة واضحة بين الدول الأوروبية، وفى عام ١٨٦١ أعلنت بريطانيا الحماية على لاجوس، وفى أوائل السبعينات من القرن الماضى تغير الموقف فجأة بسبب الحرب البروسية الفرنسية (١٨٧٠ ـــ ١٨٧١) حيث أخذت فرنسا تبحث عن مجال آخر لتحافظ على كرامتها بعد هزيمتها أمام ألمانيا، وانتهجت سياسة التوسع فيما وراء البحار، وجاء بعدهم البريطانيون الذين حققوا بعض النتائج الأستكشافية فى منطقة النيجر، وظهر فى هذا المجال السيرجورج جولدى الذى يعتبر بحق مؤسس نيجيريا والذى استطاع دمج الشركات التجارية فى شركة واحدة، هى الشركة الأفريقية المتحدة.

وتنافست الشركات الفرنسية والإنجليزية للحصول على مراكز تجارية وعقد معاهدات مع الحكام الأفارقة، وقد أدى هذا إلى حدة المنافسة وزيادة السيطرة الأوروبية على بعض المناطق فى الداخل، وفى عام ١٨٨٢ أدرك الفرنسيون أن الأنجليز قد استقروا تماماً فى حوض النيجر، لذا نجد أنهم بدأوا يركزون على نهر بنوى على أساس أن يكون ذلك خطوة نحو التوسع فى حوض تشاد، ونجح جولدى فى الحد من المنافسة الفرنسيبة وحصل على براءة ملكية لشركته، وسارت الشركةالوطنية الأفريقية منذ تأسيسها تعمل على التقدم تدريجيا نحو الداخل، وكانت ترغب فى إقامة علاقات مباشرة مع دولة سوكوتو. ولم تتخذ الشركة أية خطوة قبل مؤتمر برلين ـ لكن بعد المؤتمر مباشرة ولكى تحد من النشاط الألمانى الذى كان يسعى إلى توقيع اتفاق مع الخليفة فى سوكوتو كلفت الشركة الوطنية الأفريقية السير تومسن بالذهاب الى سوكوتو من أجل الحصول على معاهدة تعطى لبريطانيا حق إحتكار التجارة الداخلية تماماً.

وتم فى الأول من يونية ١٨٨٥ توقيع المعاهدة مع الخليفة فى سوكوتو

وقد تضمنت منح الشركة حقوقاً كاملة للبريطانيين على المنطقة الواقعة على جانبى نهر بنوى والأنهار المتفرعة منه، كما تضمنت الا يتم.إتصال مع الأجانب القادمين الا عن طريق الشركة ذاتها وتضمنت أيضا تقديم الشركة إعانة فى شكل هدية للخليفة عمرو قيمتها ٣٠٠٠ حقيبة مملوءة بالأصداف، ونصت المعاهدة أيضاً على السماح للبريطانيين بالبحث عن المعادن فى دولة سوكوتو مقابل الإعانة السنوية ١٥٠٠ جنية استرلينى (٣٠٠٠ حقيبة مملوءة بالصدف).

ويلاحظ على هذه المعاهدة مايلى:

أولاً: أن التسهيلات التى منحها الخليفة فى سوكوتو للشركة الوطنية الأفريقية لاتعدو أن تكون تسهيلات تجارية حرة. ومعنى عبارة كل الحقوق التى وردت فى المعاهدة لاتعنى أكثرمن كل الحقوق على التجارة الأوروبية (ولايوجد فى هذه المعاهدة مايوحى بتنازل الخليفة عن أكثر من الحقوق التجارية).

ثانياً: أن هذه المعاهدة شبيهة الى حد كبير بالإمتيازات الأجنبية إلتى كانت الدول الأوروبية تسعى للحصول عليها فى الدولة العثمانية من أجل تسهيل إقامة الأجانب فى أراضيها تشيجعاً لهم على العمل بالتجارة وكذلك إستثمار أموالهم فى المشروعات التجارية.

ثالثاً: كان الهدف من عقد مثل هذه المعاهدات هو إعطاء من الأمان لكى يمكن تطوير التجارة فقط وإذا كانت الشركة قد أدعت أن لها حقوق سيادة فى دولة سوكوتو ـ فإن هذا الادعاء لا أساس له من الصحة لأن الزعماء الأفارقة ينكرون التنازل عن أى حق من حقوق سيادتهم(١).

Adeleye, R.A.: Power and Diplomacy in Northern Nigeria. P. 131. (١)

رابعاً: عندما زار ماكدونالد (Macdonald) منطقة نهر بنوى عام ١٨٩٩ للإستفسار عن صحة المعاهدات ـ أرسل اليه المترجمون لهذه المعاهدات نسخا خطية بتوقيعاتهم تفيد أن توقيعات الزعماء الأفارقة لاتعنى إطلاقاً التنازل عن حقوق السيادة، وأن الأفارقة لم يتنازلوا عن مناطق سيادتهم الى الشركة الوطنية الأفريقية، وأن حماية الشركة لاتعدو تقديم حماية عسكرية لهم ضد القبائل المعادية. وكما إعترف أحد المفسرين للمعاهدات إنه أفهم الملك بالتنازل فقط عن مناطق نفوذ للشركة لأجل الأغراض التجارية وأنه لم يجرؤ أن يقدم للملك اقتراح للتنازل عن حقوق سيادته لأن أى حاكم لايمكن أن ينصت الى مثل هذا القول إطلاقا(١).

خامساً: أثناء المنافسة بين الأوروبين ـ ادعى السير جورج جولدى أن معاهدات توسن قد أعطت للشركة حقوق سيادة على جانبى النيجر بالإضافة إلى بعض الإمتيازات التجارية فى كل مناطق دولة سوكوتو، ورغم ذلك فقد طلبت الشركة الوطنية الأفريقية معاهدات أكثر وضوحا وتحديداً ومعنى هذا أن الشركة تريد عقد اتفاقية تعطيها حقوق السيادة، وبعبارة أخرى أن الامتيازات التى أعطاها الخليفة الى تومسن كانت تجارية صرفة(٢).

سادساً: يؤكد بعض شهود العيان ومنهم الحاج محمد شريف المصرى الذى قضى عامين فى خدمة الشركة الوطنية الأفريقية ورافق تومسن الى سوكوتو وعاصر توقيع الإتفاقية أن الخليفة لم يوقع الاتفاقية التى قدمها تومسن وأن المسودة العربية قد أعطت للشركة فقط حق التجارة

---

(١) F.O. 84/2109 Macdonald: Peport, chapter 2, Notes on The Benue.

(٢) F.O. 84/2087, Goldie to F.O. Precis on the Niger Basin, 24 July 1890.

(Power of Trade) وأنه حسب رواية شريف أن الخليفة طلب أن يستبدل كلمة حق (Power) بكلمة سماح (Permission).

سابعاً: أن الشكوك التى اثيرت حول معاهدة تومسن تؤكد الرأى القائل بأن الخليفة قد منح فقط حقوقا تجارية للشركة البريطانية، وكان من الضرورى إعادة دراسة معاهدات تومسن بدقة ووضوح لأن معاهدة ١٨٨٥ مع سوكوتو لم تعط أية زيادة.

ملاحظة:

فى الاتصالات الأوروبية مع الإمارات الداخلية فإن هذه المعاهدة مع دولة سوكوتو فى عام ١٨٨٥ لم يتنازل فيها السلطان عن أى حقوق سيادة وإن كل التسهيلات - كانت تجارية فقط.

للمزيد من المعلومات يرجع إلى:

عبد الله عبد الرازق ابراهيم: دولة سوكوتو في الفترة من ١٨١٧ حتي عام ١٩٠٣ رسالة دكتوراه بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية (١٩٨٢) - ص٢٨٠.

20

Treaty Between Ethiopia and Italy. 2nd May, 1889

(Translation)[1]

His Majesty Humbert I, King of Italy, and His Majesty Menelek II, King of Kings of Ethiopia, in order to render profitable and secure the peace between the kingdoms of Italy and Ethiopia, have decided to conclude a Treaty of freindship and commerce.

And His Majesty the King of Italy, having sent as his representative and envoy extraordinary to His Majesty King Menelek count Antonelli, whose powers have been duly recognized, and His Majesty King Menelek, negotiatong in his own name as King of Kings of Ethiopia, have concluded and do conclude the following articles:

Art I. Perpetual peace and freindship.

Art II. Appoinnement of Diplomatic and consular officers.

Art III. In order to remove any doubt to the limits of the terretory over which the two contracting parties excercise sovereign rights, a special commission composed of two Italian and two Ethiopian Delegates, shall trace with permanent landmarks a boundary-line, the leading features of which shall be as follows:

a) The bondary between Italy and Ethiopia shall follow the high table -land.

---

(١) نسختا المعاهدة فى الأصل بالايطالية والأمهرية ـ وقد عرفت المعاهدة باسم (معاهدة أوتشيالى) على اسم المكان الذى وقعت فيه

Herslet: Vol. 11 p 454.

b) Starting from the countary of Afrafali the villages of Halai, Soganeiti, and Asmara shall be with in the Italian boundary.

c) Adi Nefas and Adi Johannes, inthe direction of the Bogos tribe, shall be within the Italian boundary.

d) From Adi Johannes the boundary between Italy and Ethiopia shall be marked by a straight line running east and west.

Art IV. The convent of Debra Bizen, with all its property, shall remain in the position of the Ethiopian government, who shall not however, be able to make use of it for military purposes.

Art V. Costoms Dues payable by Caravans 8 percent ad valorem.

Art VI. Commerce in Arms and Ammunition, to and from Ethiopia shall be free to pass through Massowah only for King Menlek, who will be bound to make a regular application tothat effect to the Italian authorites, furnished with the royal seal.

The Caravans, arms, and ammunition will travel under the protection and with the escort of Italian soldiers as far as the Ethiopian frontier.

Art VII. Freedom of travel and commerce. Armed Men prohibited from crossing frontier to intimdate or molest inhabitants.

Art. VIII. Freedom of commerce with natives in Italy and Ethiopia.

Art·IX. Religious Liberty guaranteed.

Art X. Jurisdiction. Disputes and lawsuits between Italians in Ethiopia to be settled by Italian Authorities at Massowah, or by Italian and Ethiopia Delegates.

Art. XI. Disposal of Effects of Italians dying in Ethiopia and of Ethipoians dying in Italy.

Art XII. Jurisdiction. Italians accused of a crime to be judged by the Italian Authorities at Massowah. Ethiopians accused of a crime commited in Italian Territory to be tried by Ethiopian Authorities.

(Altered by Art. IX of additional convention of 1st October, 1889).

Art XIII. Extradition of Criminals.

Art XIV. Prevention of Slave Trade. No caravans of Slaves to be allowed to pass through King Menelek's Territories.

Art XV. Power of either party to modify Treaty after 5 years, on giving a year's notice. Concession of Territory to be unalterable.

Art XVII. His Majesty the King of Kings of Ethiopia consents to avail himself of the Itaian Government for any negotiations which he may enter into with the other powers or Governments (per tutte le trattazioni di aflari che avessecon altre potenzeo governi).

Art. XVIII. If at any time His Majesty the King of Ethipia

should have the intention of granting special privileges to subjects of a third State in regard to the estalishment of houses of commerce or manufactures in Ethiopia, he shall always give preferecne, when all other conditions are equal, to Italians.

Art XIX. Both Italian and Amharic Texts of Treaty to be considered official, and of the same authority.

Art. XX. The present Treaty shall be ratified.

In faith of which Count Pietro Antonelli, in the name of His majesty the King of Italy and his Majesty Menelek. King of Kings of Ethiopoa, in his own name, have signed and sealed the present treaty in the encampment of Uccialli, on the 25th Mazzia, 1889, corrosponding to the 2nd May, 1889. For His Majesty the King of Italy.

(L.S) Pietro Antoneli

(Imperial Seal of Ethiopia)

Italian Notification(1)

Contact by Italy of Ethiopian Foreign Affairs.

12 October, 1889 from M. Catalani to Marques of Salisbury

My Lord,

Under Article xvii of the perpetual treaty between Italy and Ethiopia, signed by His Majesty King Menlek on the 2nd May 1889, and ratified by His Majesty the King of Italy on the 29th Sptember Last, it is proved that "His Majesty the King of

(١) Herslet: Vol. 11 p 457.
وقد فضح هذا التبليغ الإيطالي والاستناد على المادة ٣٤ من قرارات مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ـ قصد ايطاليا واتجاهها

Ethiopia consents to avail himself of the Government of His Majesty the King of Italy for th conduct of all matters which he may have with other powers or Government.

In virtue of the instructions which I have received from his Excellency Signor Crispi, I have the honour to notify the above mentioned stipulation to your Excellency in pursuance of Article, 23. of the gemeral Act of the conference of Berlin of February,1885. Accept, & c.

Catalani

معاني بعض المفردات فى الوثيقة:

commerce	تجارة	avail	الإستعانة بـ
envoy	مبعوث	negotitions	مفاوضات
perpetual	دائم	intention	نية
appointment	تعيين	privilage	إمتيازات
compose	يتكون من	subjects	رعايا
table land	الهضاب العالية	perference	أولوية
possesion	حوزة	official	رسمى
military	عسكرى	ratify	يعتمد
furnish	يزود	corrospond	الموافق
guaranteed	مضمون	manufacture	صناعة
validity	صحة ـ قانونية	disputes	منازعات
unaltrable	عدم تغيير	modify	يعدل
limits	حدود	consents	يوافق
notifiaction	إعلان (إخطار)	foreign	الشئون الخارجية
pursuance	تشابه ـ مسايرة	in virtue	فى ضوء ـ بموجب
stipuiation	إتفاق	avail	يستفيد

ترجمة الإتفاق:

لقد قرر كل من همبورت الأول ملك إيطاليا وجلالة الإمبراطور منليك الثانى ملك ملوك إثيوبيا عقد معاهدة تجارية ومعاهدة صداقة بقصد الإستفادة وحفظ السلام بين مملكتى إيطاليا وإثيوبيا.

وقد أرسل جلالة ملك إيطاليا ممثله ومبعوثه الكونت انطونيللى الذى فوض بكل السلطات نيابة عن ملك إيطاليا، فقد وقع المواد التالية مع الإمبراطور منليك ملك ملوك أثيوبيا.

مادة (١) سلام وصداقة دائمة.

مادة (٢) تعيين موظفى السلك الدبلوماسى والقنصلى.

مادة (٣) الحدود بين إيطاليا وإثيوبيا.

من أجل إزالة كافة الشكوك حول حدود المنطقة التى يمارس الطرفان المتعاقدان سلطاتهما عليها ـ فسوف تشكل لجنة خاصة تضم ممثلين من الإيطاليين وإثنين من الإثيوبيين لوضع حدود دائمة ورسم خط حدود تكون الملامح الأساسية له على النحو التالى:

أ ـ سوف يتبع خط الحدود بين إيطاليا وإثيوبيا الهضاب العالية.

ب ـ يبدأ الخط من أقليم افرافالى ويدخل نفوذ الإيطاليين كل من قرى هالاى وسوجانيتى وأسمره.

جـ ـ يدخل أيضاً فى نفوذ الإيطاليين أدى نيفاس، وادى جوهان فى اتجاه قبيلة بوغوص.

د ـ يسير خط الحدود بين إيطاليا وإثيوبيا فى خط مستقيم شرقاً وغرباً من ادى جوهان.

مادة (٤) تبقى منطقة دبرا بيزان وملحقاتها منطقة فى حوزة الحكومة الإثيوبية على ألا تكون قاعدة حربية بأى صورة من الصور.

مادة (٥) الرسوم الجمركية التى تؤخذ على القوافل تكون مقدارها ٨٪ من القيمة الأصلية.

مادة (٦) تكون حرية التجارة فى الأسلحة والذخائر عن طريق مصوع للملك منليك فقط على أن يقدم طلبا بذلك عليه الختم الملكى للسلطات الإيطالية.

وأن تكون حركة القوافل المحملة بالأسلحة والذخائر تحت الحماية الإيطالية حتى دخولها الأراضى الحبشية.

مادة (٧) حرية السفر والتجارة ومنع الرجال المسلحين من عبور الحدود بقصد إزعاج المواطنين.

مادة (٨) حرية التجارة بين المواطنين فى إيطاليا وإثيوبيا.

مادة (٩) ضمان الحرية الدينية.

مادة (١٠) المنازعات والقضايا بين الإيطاليين فى إثيوبيا تكون من إختصاص السلطات الإيطالية فى مصوع أو يرحلون الى ايطاليا، كما تحل المنازعات والقضايا التى بين الإيطاليين والأحباش عن طريق السلطات الإيطالية فى مصوع أو عن طريق مندوبين ايطاليين واثيوبيين.

مادة (١١) حماية الأشياء الخاصة بالإيطاليين الذين يموتون فى الحبشة وكذلك الإثيوبيين الذى يموتون فى إيطاليا.

مادة (١٢) الإيطاليون المتهمون بجريمة ما يحاكمون أمام السلطات الإيطالية فى مصوع والإثيوبيون المتهمون بجريمة ما أرتكبت فى جهة ايطالية يحاكمون أمام السلطات الحبشية.

(تغيرت هذه المادة بمادة ١١ فى المعاهدة الإضافية فى أول أكتوبر ١٨٨٩).

مادة (١٣) تسليم الخارجين على القانون.

مادة (١٤) منع تجارة الرقيق وعدم السماح لقوافل الرقيق بالمرور فى أراضى الملك منليك.

مادة (١٥) للمعاهدة صفة قانونية فى كل أنحاء الامبراطورية.

مادة (١٦) لايجوز تعديل المعاهدة قبل مضى خمس سنوات على أن يخطر بذلك الجانب الآخر فى خلال عام ولايجوز تغيير أو تعديل الإمتيازات الخاصة بالأراضى.

مادة (١٧) يوافق جلالة ملك ملوك الحبشة على الاستعانة بالحكومة الإيطالية فى أى مفاوضات قد يجريها مع القوى أو الحكومات الأخرى[١].

مادة (١٨) فى حالة رغبة منليك منح امتيازات خاصة لرعايا دولة ثالثة كإقامة غرف تجارية أو صناعية فى إثيوبيا يكون من الأفضل إستخدام الإيطاليين فى حالة المساواة فى كافة الشروط الأخرى.

مادة (١٩) تعتبر كل من النسخيتن الأمهرية والإيطالية بنفس المفعول ولكل منهما نفس الصيغة الرسمية.

مادة (٢٠) تعتمد هذه المعاهدة وقد وقع عليها ـ الكونت انطونيللى ـ مندوباً عن جلالة ملك إيطاليا، كما وقع جلالة منليك ملك ملوك إثيوبيا عن نفسه ـ وذلك فى مخيم أتشيالى فى ٢٥ مازاى ١٨٨١ الموافق الثانى من مايو ١٨٨٩.

عن ملك إيطاليا	عن إمبراطور اثيوبيا
(بيترو انطونيللى)	(ختم الإمبراطور)

(١) هذه المادة واختلافها فى النسخة الأمهرية عن النسخة الإيطالية هى التى أثارت المشاكل بين الدولتين.

إخطار إيطالى ـ بخصوص قيام إيطاليا
بممارسة الشئون الخارجية لإثيوبيا ـ فى ١٢ أكتوبر ١٨٨٩.

من مستر كانالانى الى (الماركيز) سالسبورى..

سيدى..

بناء على المادة ١٧ من المعاهدة التى عُقدت بين إيطاليا واثيوبيا والموقعة من جلالة الإمبراطور منليك فى الثانى من مايو ١٨٨٩ والتى وقع عليها ملك إيطاليا فى ٢٩ سبتمبر الماضى.

أتفق على «ان أمبراطور اثيوبيا قبل أن يعهد لجلالة ملك ايطاليا بتولى كل الأمور التى تتعلق بالشئون الخارجية مع القوات والحكومات الأخرى».

وفى ضوء التعليمات التى تلقيتها من فخامة السنيور كرسبى فإنه يشرفنى أن أخطر فخامتكم بالإتفاق السابق تمشياً مع ماتقضى به المادة ٣٤ من قرار ٢٠١ ـ مؤتمر برلين الموقعة فى فبراير ١٨٨٥.

التعليق على الاتفاق الإيطالى الإثيوبى:

من المعروف أن ايطاليا تطلعت الى أفريقيا بعد وحدتها وأخذت تبحث عن مجال نفوذ لها أسوة بالدول الأوروبية الأخرى، وبعد إفتتاح قناة السويس للملاحة البحرية عام ١٨٦٩ ـ بدأت تبحث عن منطقة تصلح لإنشاء محمية ايطالية على ساحل البحر الأحمر ووقع الإختيار على (عصب) التى اشتراها المبشر الإيطالى سابيتو من أميرها السلطان ابراهيم عام ١٨٦٩، وتوسعت ايطاليا بعد ذلك وساعدتها إنجلترا التى إستخدمت منها كلبا للحراسة ليحمى املاك مصر فى هذه المناطق، وقامت بريطانيا بتسهيل إستيلاء إيطاليا على بعض المناطق على الساحل الشرقى لأفريقيا، ثم إزداد النفوذ الإيطالى فى أملاك سلطان زنجبار حيث إندفعت لمد نفوذها نحو

قسمايو وغيرها من الموانى الهامة على الساحل مثل مقديشيو، ومركا وبراوة وشجعت بريطانيا الإيطاليين على الإستيلاء على هذه المناطق.

وفى الوقت الذى كانت فيه ايطالياتسعى لفرض سيطرتها على بعض مناطق القرن الأفريقى ـ كان (منليك) ملك شوا بالحبشة قد صار أقوى الطامعين فى عرش الحبشة، وفى هذا الجو من الصراع ـ صار موقف إيطاليا هاماً، ولذا بدأت الحكومة الإيطالية تفكر فى عقد معاهدة مع منليك والوقوف بجانبه ضد منافسيه، وفوضت الحكومة الإيطالية انطونيللى لعقد معاهدة الصداقة مع الملك منليك ـ فكانت هذه المعاهدة التى أطلق عليها (معاهدة أُتشيالى) على اسم المخيم الذى وقعت به وكان ذلك فى الثانى من مايو ١٨٨٩ . وكان المفروض أن هذه المعاهدة نتاج للصداقة بين ايطاليا واثيوبيا ـ ولكن ثبت أن هذه المعاهدة كانت بداية المشاكل بين الحبشة وايطاليا والسبب فى ذلك هو إحدى مواد هذه المعاهدة وهى المادة ١٧ والتى صارت مثار النزاع فيما بعد بين إيطاليا والحبشة وأدت للحرب بينهما والى هزيمة إيطاليا فى (موقعة عدوة) فى أول مارس ١٨٩٦.

وحسب المادة السابعة عشر أدخلت إيطاليا إثيوبيا فى مجال التبعية الإيطالية، ووافق منليك على المعاهدة على أساس النص الأمهرى الذى يقضى بأنه يمكن لمنليك (يجوز) إستشارة الحكومة الإيطالية فى المسائل الدبلوماسية ـ لكن أيطاليا طبقت المعاهدة بإعتبار أن أثيوبيا داخلة فى نطاق الحماية الإيطالية، وإحتلت مدينة كرين عاصمة أقليم بوغوص فى يونيو ١٨٨٩ وأسمرة فى ١٠ أغسطس ١٨٨٩ وذلك قبل أن يعتمد البرلمان الإيطالى المعاهدة، وتخطى الإيطاليون شروط الإتفاق وسيطروا على بقية إقليم زولا جنوب مصوع، كما أحتلوا المناطق الهامة فى الجنوب حتى حد نهرى المارب وبليسا.

وبعد أن تُوج منليك نجاشياً على الحبشة فى ٦ نوفمبر ١٨٨٩ دار الخلاف حول المادة ١٧ من المعاهدة عندما فسرت الحكومة الإيطالية عبارة (يجوز) لمنليك أن يستخدم بأن عليه أن يلجأ للحكومة الإيطالية فى تصريف شئون الخارجية لبلاده ومعنى هذا من وجهة النظر الايطالية أن إيطاليا تفرض حمايتها على الحبشة، وقام النزاع عندما بدأ منليك يدخل فى مفاوضات مع الدول الأوروبية من غير أن يلجأ للحكومة الإيطالية كوسيط فى المفاوضات.

وسافر الرأس (ماكينون) الى ايطاليا ووقع معاهدة تكميلية لمعاهدة أتشيالى فى أكتوبر عام ١٨٨٩، وطبقا للمادة الخامسة والمادة السادسة من المعاهدة تم إقراض منليك أربعة ملايين ليرة، ونصت المادة الثالثة على إعتماد الحدود بينهما ولكن النقاش دار حول تفسير المادة السابعة عشر من الإتفاقية.

وكانت ايطاليا حسب نصوص مؤتمر برلين عام ١٨٨٤/١٨٨٥ قد أخطرت القوى الأوروبية بمضمون المعاهدة وأشارت إلى المادة ٣٤ من قرارات مؤتمر برلين والتى تختص بالمناطق الأفريقية التى تضمها الدول الأوربية تحت سيادتها، ولكن منليك أرسل فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٩ الى الدول الأوروبية يفيد بوجود إختلافات بين النسختين الأمهرية والإيطالية فى معاهدة اتشيالى وأعلن أن ايطاليا قد خدعته.

وكانت المشكلة الأساسية هى مدى صحة الإدعاءات الإيطالية وهل كانت بالفعل حماية ايطالية وهل تخلى منليك فعلاً عن سيدائه وصار تابعاً لملك ايطاليا.

وفى سبتمبر ١٨٩٠ كتب منليك الى ملك إيطاليا إمبرتو موضحا عدم إتفاق النص الأمهرى مع الترجمة الإيطالية وتمنى أن تصحح الأخطاء وتعلن القوى الأوربية بذلك، وبناءً على هذا الخطاب وصل (انطونيللى) الى

أديس أبابا لتسوية الخلاف ومعه تفويض بإعطاء منليك الحدود التى يرضاها إذا قبل النص الإيطالى للمادة (١٧)، وقد دارت مباحثات رفض الجانب الأثيوبى خلالها إعتبار الحبشة تابعة لإيطاليا كما يفسر الجانب الإيطالى المادة ١٧ . ولما أدرك انطونيللى أن محاولاته قد باءت بالفشل أرسل فى ٢٣ يناير ١٨٩١ الى (كريسبى) رئيس الوزارة الإيطالية رسالة مطولة أوضح فيها أن المادة (١٧) ليست ضرورية لضمان مصالح إيطاليا فى إثيوبيا وأن هذه المادة قد عرقلت التوصل إلى إتفاق مع القوى الأوروبية حول مجال النفوذ الإيطالى وأوضح أن الغاء المادة سيسهل العلاقات الودية مع منليك.

وفى فبراير ١٨٩١ قدم الرأس ماكينون الى انطونيللى مسودة إتفاق ينص على قبول الإمبراطور منليك للمادة (١٧) كما هى فى النص الأمهرى.

وفى ٦ فبراير استدعى منليك انطونيللى الى القصر حيث عقد إتفاقات وأكد لأنطونيللى إنه فور الإنتهاء من ترجمة نصوص المعاهدات فسترسل إليه نسخة كاملة ولما لم تصله الترجمة حتى الثامن من فبراير طلب انطونيللى من سالمبينى ترجمة النص الأمهرى وأكتشف سالمبينى أن النص الأمهرى يلغى المادة (١٧)، وفى الحال اندفع انطونيللى الى القصر وبعد مناقشة حامية مع الإمبراطور منليك طلب أن تعاد اليه كل الوثائق التى أبرمت، وفى نفس اليوم أرسل الى القصر يطلب سحب كل الدبلوماسيين الإيطاليين من إثيوبيا وترك كل من سالمبينى وانطونيللى القصر وغادرا اثيوبيا فى ١٢ فبراير ١٨٩١ .

وبدأت العلاقات بين منليك والإيطاليين تسوء، ووصلت الأمور إلى حد المواجهة العسكرية بين الطرفين التى أدت إلى (موقعة عدوة) ١٨٩٦ وإنتهت بهزيمة الإيطاليين وإلغاء (معاهدة أتشيالى) ورسم الحدود مؤقتاً بين إريتريا وإثيوبيا وصارت انهار مارب بيلسيا ـ مونا الحد الطبيعى الفاصل

بينهما، وتدخلت انجلترا لتصفية الجو بين الطرفين وعُقدت معاهدة صداقة جديدة فى ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ أعترفت فيها ايطاليا باستقلال إثيوبيا استقلالاً تاماً ورسمت الحدود وخرجت إثيوبيا من معركة عدوة دولة ذات بأس وقوة وإتجهت اليها وفود الدول تنشد ودها وتسعى لعقد معاهدات معها ولتقيم مشاريع عمرانية وتجارية بها.

هذه هى الظروف والملابسات التى صحبت تلك المعاهدة المشهورة التى دار حولها جدل كبير حول تلاعب الدول الكبرى فى إتفاقاتها مع الدول الأفريقية ومحاولة إتخاذها وسيلة لتحقيق أطماعها الاستعمارية.

ويمكن أن نحدد أبرز هذه المعالم على هذا النحو:

أولاً: رسمت هذه المعاهدة حدود الممتلكات الإيطالية فى شرق أفريقيا بل وفرضت إيطاليا حسب هذه المعاهدة شبه حماية على إثيوبيا حيث صار من الواضح بعد المعاهدة أن إثيوبيا حسب التفسير الإيطالى للمعاهدة قد دخلت ضمن مجال النفوذ الإيطالى، وصار على إيطاليا أن تجد المبررات لكى تتوسع فى داخل الحبشة، وفعلاً حدث هذا رغم معارضة منليك ورفضه للمادة (١٧) من هذه المعاهدة كما جاءت فى النص الإيطالى، فإن الأمور قد تطورت بين الطرفين حتى وقعت معركة عدوة عام ١٨٩٦ وقد نجم عن هذه الموقعة هزيمة ايطاليا هزيمة نكراء وتأجل الغزو الإيطالى للحبشة حوالى أربعين عاما حين أعلن موسولينى عام١٩٣٥ هجومه على الحبشة ودخوله أديس أبابا وفرار الإمبراطور هيلاسيلاسى ودخول الحبشة ضمن الممتلكات الإيطالية فى شرق افريقيا، وباختصار فإن (معاهدة أُتشيالى) كانت السبب الأول لكل الأحداث والحروب التى دارت بين الإيطاليين والإثيوبيين فى أواخر القرن الماضى وفى القرن الحالى.

ثانياً: هذه المعاهدة وما صاحبها من تفسيرات قد أظهرت قوة الإمبراطور منليك الذى صار أقوى حكام منطقة القرن الأفريقى فأخذت الدول الأوروبية تنشد وده وتتقرب إليه وها هى فرنسا تسعى لصداقته لكى تمد خط حديد جبيوتى ـ اديس ابابا، وهذه إيطاليا تقدم إليه السلاح والعتاد وتناصره على أعدائه من الرؤوس فى الحبشة حتى صار أقواهم وصار لديه جيش ضخم يضم أكثر من مائة ألف مقاتل حتى إعترفت به كل الزعامات الهامة فى الإمبراطورية الإثيوبية، وكان لهذا التأييد الأوربى لمنليك أثره فى بزوغ نجم منليك حتى إنه إستطاع بقواته وعتاده أن يهزم ايطاليا ويكبدها خسائر فادحة وبعدها إرتفعت مكانته وتأخذ الدول الأوربية فى التقرب والتودد إليه أكثر من قبل.

ثالثاً: هذه المعاهدة كغيرها من المعاهدات التى أبرمتها الدول الأوروبية مع حكام هذه المناطق الأفريقية قد تضمنت بعض الأحكام العامة مثل حرية التجارة بين المواطنين وضمان الحرية الدينية وتسليم الخارجين على القانون ومنع الإتجار فى الرقيق.

رابعاً: معاهدة أتشيالى أعطت لإيطاليا شكلاً من الإمتيازات الأجنبية على إثيوبيا وكانت بمثابة تدخل من جانب إيطاليا فى بعض الشئون الإثيوبية فمثلاً نجد فى المادة العاشرة ما يفيد أن حل المنازعات والقضايا بين الإيطاليين فى إثيوبيا يكون من إختصاص السلطات الإيطالية فى مصوع أو يرحلون الى إيطاليا، وكذلك إمتيازات أعطيت للتجار الإيطاليين عن غيرهم من الأوربيين كما فى المادة الثامنة عشر.

خامساً: المعاهدة والخلاف الذى ظهر فى نص المادة ١٧ وفى تفسير كل طرف من الطرفين لهذه المادة ـ تعطى ـ كما ذكرنا سابقاً مثلاً

لبعض الوسائل التى إتبعتها الدول الإستعمارية لتضع أيديها على مناطق هامة في القارة وتفرض سلطانها على الأفارقة متذرعة بوسائل مختلفة.

للمزيد من الدراسة يرجع إلى:

١ـ شوقى الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر (القاهرة ١٩٩٧).

٢ ـ شوقى الجمل، عبد الله عبد الرازق: دراسات فى تاريخ شرق أفريقيا (٢٠٠٠).

٣ ـ السيد محمد رجب حراز: التوسع الإيطالى فى شرق أفريقيا (١٩٦٠).

٤ ـ جلال يحيى: التنافس الدولى فى شرق أفريقيا (١٩٥٩).

(٥) Agostini, F: Italy and her Empire (Geunona 1973).

(٦) BunrnsL Emile: Abyssinia and Italy (1935).

(٧) Hollis, Christopher: Italy in Africa (London 1941).

(٨) Padoglo: The war of Abyssinia (1950).

21

Extracts from Brussels Act[1]
Signed at Brussels 2nd July 1890

In the Name of God Almighty

Her Majesty the queen of the united kingdom of Great Britain and Ireland, empress of India; His Majesty the German Emperor; His Majesty the Emperor of Austria, His Majesty the King of the Belgians. His Majesty the King of Denmark,; His Majesty the king of Spain, His Majesty the king of the independent state of the Congo; the president of the united States of America, the president of the French republi; His Majesty the King of Netherland; His Majesty the Shah of Persia, His Majesty the king of Portugal, His Majesty the emperor of all the Russias, His majesty the king of Sweden & Norway, His Majesty the Emperor of the Ottomans. and His Higness the Sultan of Zanzibar.

Equally animated by the firm intention of putting an end to the crimes and devastations engendered by the traffic in African slaves, of effectively protecting the aboriginal populations of Africa, and of assuring to that vast continent the benefits of peace and civilazation.

Wishing to give a fresh sanction to thedecisions already. Taken in the same sense and at different periods by the powers; to complete the results obtained by them, and to draw up a

(1) Herslet: Vol. 11 p 488.

collection of measures guaranteeing the accomplishment of the work which is the object of their common solicitude.

Have resolved, on the invitation addressed to them by the government of His Majesty the king of Belgians, in agreement with the Government of Her Majesty the Queen of the United kingdom of Great Britain and Irland Empress of Indai, to assemble with this object a conference at Brussles and have named as their plenipotentiaries,that is to say.

Who furnished with full powers which have been found in good and due for, have adopted the following provisions.

Art. I. The Powers declare that the most effective means for counteracting the Salve in the interior of Africa are the follwoing:

- Progressive organization of the administrative judicial religious and military services in the African territories placed under the sovereignty or protectorate of civilized nations.
- The gradual establishment in the interior by responsible Power in each territory of strongly occupied stations in such a way as to make their protective or reprssive action effectively felt in the territories devastated by man-hunts.
- The construction of roads and in particular of railways, connecting the advanced stations with the coast and permitting easy to the inland waters and to the upper reaches of streams and rivers which are broken by rapids and cataracts so as to substitute economical and speedy means of transport for the present means of portage by men.

- Estabishement of steam-boats on the inland navigale waters and the lakes supported by fortified posts established on the banks.

- Establishment of telegraphic lines assuring the communication of the posts and stations with the coast and with the administration centres.

- organization of expeditions and flying columns to keep up the communication of the stations with each other and with the coast to support repressive action and to assure the security of roadways.

- Restriction of the importantion of fire-arms at least of modern pattern, and of ammunition throughout the entire exent of the territories infected by the slave trade.

Art. II. The stations, the cruizers organized by each power in its inland waters, and the posts which serve as ports for them shall independently of their principal task, which is to prevent the capture of slaves and intercept the routes of the Slave Trade, have the following subsidiary duties:

1- To serve as a base and if necessaty, as a plaçe of rufuge for the native populations placed under the soveringty or the protectorate of the State to which the station belongs for the independent populations and temorarily for all others in case of immininent danger, to place the populations of the first of thses categories in a postion to cooprate for their own defence. To diminish intestine wars between tribes by means of arbitration:

To initiate them in agricultural works and in the industrial arts so as to increase their welfare.

To raise them to civilization and bring about the extinction of barbarous customs such as cannibalism and human sacrifices.

2- To give aid and protection to commercial undertakings.

To watch over their legality, espcially by controlling contracts service with natives.

And to lead up to the foundation of permanent centres of cultivation and of commerical establishments.

3- To proctect without distinction of creed the Missions which are already or may hereafter be estabisded.

- To Provide for the sanitary service and to grant hospitality and help the explorers and to all who take part in Africa in the work of repressing the Salve Trade.

Art. III. The Powers exercising sovereignty or protectorate in Africa in order to confirm and to give greater precisioin to their former declarations undertook to proceed gradually as circumstances permit, either by the means above indicated or by any other means which they may consider suitable, with the repression of the slave Trade; each State in its respective possessions and under its own direction. Whenever they consider it is possible they will lend their good offices to the Powers which, with a purely humanitarian object,may be engaged in Africa upon a similiar mission.

بعض الكلمات الواردة فى الوثيقة:

almighty	العظيم	intention	إتجاه ـ مبدأ
animated	مدفوعا بـ	devastation	تخريب ـ تدمير
engendered	متسبب عن (ناتج عن)	aboriginal	السكان الأصليون
assuring	تأكيد	sanction	تصديق ـ يثبت
guarantee	يضمن ـ يكفل	solicitude	هدف
resolve	يقبل ـ بتأكيد	plenipotentiary	مندوب مطلق السلطة
declare	يعلق	counreract	يضع حد
sovereignty	سلطة	repressive	التى تكبح
devasted	يدمر ـ يخرب	access	وصول
cataracts	شلالات	sabstitute	يستعين عن
portage	حمل ـ نقل	navigable	صالح للملاحة
fortified	محصن	centres	مراكز
administrative	إدارية	security	أمان
expedition	حملة	ammunition	ذخائر
restriction	منع ـ حذر ـ قمع	infected	تأثرت (أصيبت)
pattern	نمط	independently	مستقلاً
cruizer	طراد ـ سفينة	subsidiary	إضافى
intercept	يعارض	imminent	ضخم
refugee	ملاذ ـ مأوى	category	طبقة
diminish	يحد من	initiate	يبدأ فى ـ يشرع فى
arbitration	تحكيم	extintion	اطفاء ـ إنهاء
bring about	يحد من	legality	شرع ـ شرعته
cannibalism	آكل لحوم البشر	hospitality	كرم ضيافة
service	خدمة	humanitarian	انسانى
precision	تأكيد	post	حصون

ترجمة بعض نصوص مؤتمر بروكسل:

الموقعة في بروكسل في ٢ يوليو ١٨٩٠.

باسم الله المعظم

صاحبة الجلالة ملكة المملكة المتحدة بريطانيا وايرلندا وإمبراطورة الهند، وصاحب الجلالة إمبراطور المانيا، وإمبراطور النمسا، وملك بلجيكا، وملك الدانمارك، وملك اسبانيا، وحاكم الكونغو الحرة، ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس الجمهورية الفرنسية، وملك الأراضي المنخفضة، وشاه ايران، وملك البرتغال، وامبراطور روسيا، وملك السويد والنرويج، والإمبراطور العثماني، وفخامة سلطان زنجبار.

مدفوعين بالرغبة الأكيدة لوضع حد للجرائم والمآسي التي ترتكب بسبب التجارة في الرقيق الأفريقي ومدفوعين بالرغبة في حماية السكان الأفارقة الأصليين، ولتحقيق نوايا السلام والحضارة للقارة الشاسعة.

ورغبة منهم في أن يدعموا القرارات التي سبق إتخاذها لنفس الغرض في مختلف الأزمنة، ولإكمال النتائج التي توصلوا إليها ولاتخاذ مجموعة من الوسائل لتحقيق هدفهم المشترك.

قد قبلوا بترحيب الدعوة التي وجهتها لهم حكومة صاحب الجلالة ملك بلجيكا، بالإتفاق مع حكومة صاحبة الجلالة المملكة المتحدة لبريطانيا وإيرلندا وامبراطورةالهند ـ ليجتمعوا لهذا الغرض في مؤتمر يعقد في بروكسل وقد اختاروا كمندوبين عنهم الآتي اسماؤهم............

- الذين اتفقوا فيما بينهم وبما لهم من صلاحيات على ما يلي:

مادة أولى:

تعلن القوى الموقعة على هذا المؤتمر أن أكثر الوسائل فعالية للقضاء على تجارة الرقيق داخل افريقيا تتمثل فيما يلي:

١ ـ التنظيم المستمر للخدمات الإدارية والقضائية والعسكرية للمناطق الأفريقية التى تدخل تحت حماية وسيادة الأمم المتحضرة.

٢ ـ أن تقوم القوى المسئولة فى كل منطقة بإنشاء محطات قوية بشكل تدريجى فى الداخل تكون مهمتها اتخاذ الإجراءات الفعالة لكبح عمليات صيد الرقيق فى المناطق التى دمرت بسبب هذه التجارة.

٣ ـ إنشاء الطرق وخصوصا السكك الحديدية التى تربط هذه المحطات المتقدمة بالساحل والسماح لسهولة الإتصال بالمياه الداخلية والى مجارى الأنهار ومنابعها والتى تعترضها الشلالات والجنادل وذلك لإحلال وسائل نقل سريعة إقتصادية بدلا من وسائل الحمل عن طريق الرجال.

٤ ـ بناء القوارب التجارية على المجارى المائية الصالحة للملاحة وكذلك على البحيرات فى الداخل على أن تساندها مراكز محصنة على الشواطىء.

٥ ـ إنشاء الخطوط التلغرافية التى تضمن إتصال هذه المراكز والمحطات مع الساحل ومع المراكز الإدارية.

٦ ـ تنظيم الحملات والطوابير المتحركة لإستمرار عملية إتصال المحطات مع بعضها البعض ومع الساحل بقصد مساندة الأعمال القمعية ولضمان سلامة طرق المواصلات.

٧ ـ الحد من استيراد الأسلحة النارية أو على الأقل الأنماط الحديثة وكذلك الذخائر فى كل المناطق التى تأثرت بتجارة الرقيق.

مادة ثانية:

ستقوم المحطات والسفن الحربية التى تعدها كل دولة فى المياه الداخلية وكذلك المراكز التى تعمل كموانىء لها بالإضافة الى عملها الرئيسى وهو منع صيد الرقيق وحصر الطرق الخاصة بهذه التجارة وذلك بالمهام الفرعية التالية:

١ ـ العمل كقاعدة وفى حالة الضرورة كمكان لإيواء السكان الوطنيين فى المناطق التى تقع فى حوزة وتحت سيادة الدولة التى تشرف على هذه المحطات، وكذلك لإيواء السكان المستقلين وبصفة مؤقتة لكل الوطنيين وفى حالة الخطر المحدق بهم. وذلك بقصد وضع هؤلاء السكان داخل مناطق المحمية فى وضع يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم.

* الحد من الحروب الداخلية بين القبائل عن طريق التحكيم.

* تشغيل الأهالى فى الأعمال الزراعية والحرف الصناعية وبقصد زيادة رفاهيتهم.

* رفع الأهالى الى درجة التحضر والعمل على القضاء على العادات البربرية (الوحشية) مثل أكل لحوم البشر والتضحيات البشرية.

٢ ـ تقديم المساعدة والحماية للمشروعات التجارية.

* الإشراف على شرعيتها وخاصة ما يختص بعقود الخدمات مع الوطنيين.

* السعى نحو إنشاء مراكز دائمة للزراعة الى جانب المؤسسات التجارية.

٣ ـ حماية البعثات التبشيرية الموجودة أو التى ستمارس عملها فى المستقبل بصرف النظر عن عقيدتها.

٤ ـ تقديم الخدمات الصحية ومد يد العون للمستكشفين ولكل الذين يعملون فى القارة الأفريقية من أجل القضاء على تجارة الرقيق.

مادة ثالثة:

تتعهد القوى التى تمارس حق السيادة أو الحماية فى أفريقيا بالعمل تدريجياً كلما سمحت الظروف لكى تؤكد وتدقق فى قراراتها السابقة وذلك بالوسائل السالف ذكرها الخاصة وتحت إشرافها وعندماتجد ذلك ممكنا فإنها

تمد يد العون الى القوى التى تعمل فى أفريقيا لنفس الغرض وبهدف إنسانى محض.

التعليق على قرارات مؤتمر بروكسل:

تعد تجارة الرقيق وصمة عار شائنة على الحضارة الغربية عندما بدأت دول غرب أوربا (أسبانيا والبرتغال وفرنسا وهولندا وبريطانيا) إسترقاق الأفارقة.

ويعتبر هذا الإسترقاق الحديث مظهراً سيئاً وقاسياً لهذه الحضارة الأوروبية التى لم تحسب لهؤلاء العبيد قيمة أكثر مما تحسب للحيوان الذى يقاسمهم الكوخ والتعب. وكان ملاك المزارع ـ البريطانيون بوجه خاص ـ يقفون فى وجه أية دعوة لوضع حد لهذه التجارة البشعة، وناصر عدد من الساسة البريطانيين هذه التجارة بإعتبارها دعامة كبرى لقوة بريطانيا، وإنتصر لها بعض رجال البحرية مثل (نلسون) وكانوا يرونها عضداً وسنداً لإسطول بريطانيا التجارى ولقد قام رخاء مدن ليفربول وثروتها وغيرها من الموانىء البريطانية على أكتاف الرقيق.

ورغم ما كان للرق من أهمية كبرى فى حياة ورخاء التجار البريطانيين، ورغم ما كانت تدره هذه التجارة من مكاسب مادية ـ فقد تحركت بعض الهيئات من أجل إلغاء هذه التجارة، البغيضة ولم يكن هذا التحرك حبا فى بنى الانسان كما يزعم رجال السياسة ـ لكن الهدف الأساسى من هذه الحركة كان البدء فى التجارة المشروعة فى أفريقيا والسعى نحو إستغلال موارد أفريقيا ذاتها بعد أن أغلق باب الأمريكتين بإستقلالهما عن بريطانيا.

وسعت بريطانيا الى التوغل داخل أفريقيا وهالها تلك الثروات الدفينة التى كشف عنها التقاب ذلك العدد من المغامرين والمستكشفين الذين جابوا داخل القارة وتعرفوا على ما فيها من كنوز وثروات جديدة بالإستغلال والسيطرة، فكانت النزعة نحو إستغلال القارة بكنوزها. ولما كانت أمراض

المناطق الحارة تقف حجر عثرة أمام هذه الأمال العراض، ولما كان أبناء أفريقيا أقدر الناس على القيام بهذه المشروعات ـ فقد اتجهت بريطانيا الى إلغاء الرقيق. وبإسم إلغاء الرق بدأت بريطانيا سياسة جديدة وكانت وسيلتها لإستعمار القارة وفتح باب جديد للتكالب على كافة مناطقها.

ونجحت الدعوة لألغاء الرق حيث صدرت القوانين فى عام ١٨٠٧ لتحريم التجارة في الرقيق، وأعقب ذلك إلغاء نظام الاسترقاق فى المستعمرات الانجليزية عام ١٨٣٣، ثم عملت انجلترا كل ما فى وسعها لإيقاظ الوجدان العالمى كى تكفل عقد إتفاق يكون أكثر إجماعاً على إقتلاع جذوره هذه التجارة البشعة. ولعل الفضل فى ذلك يعود لكبير القضاة اللورد منسفيلد (Lord Mansfield) الذى أصدر حكمه عام ١٧٧٢ فى قضية العبد جيمس (سومرست) والذى يقضى بأن نظام الإسترقاق غير معروف فى قانون انجلترا العام، وأنه طالما تطأ قدم عبد أرضا إنجليزية يصبح معتقاً، وخلد التاريخ الأنجليزى أسماء رجال عظام آخرين قاموا بدور ملموس فى إلغاء هذه التجارة وكفروا عن كل ما إرتكبه بنى جنسهم من اثام، منهم على سبيل المثال وليم ولبرفورس، وتوماس كلاركسون، وجيمس ستيفن.

ويعلق على مجهود هؤلاء الأبطال المؤرخ الإنجليزى (Likki) قائلا «إن حملة انجلترا الصليبية ضد الإسترقاق تعد على الأرجح من بين الصفحات الثلاث أو الأربع الناصعة البياض فى تاريخ الدول والشعوب».

وقد أقر قانون إلغاء الرق الصادر عام ١٨٠٧ بفضل جهود وليم ولبرفورس الذى كان يلقب بـ (بلبل مجلس العموم) وتبعت ذلك حركة الكويكرز فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، وقام (يت) رجل البرلمان بدور واضح فى هذا المجال.

وتوجت هذه الجهود بقانون عام ١٨٠٧، ثم قانون عام ١٨١١ الذى

جعل الرق جناية عقوبتها النفى، ثم جاء قانون عام ١٨٣٣ الذى نص على الغاء الرق فى جميع المستعمرات البريطانية.

ولقد حذت حذو انجلترا دول أخرى كثيرة، حيث فرضت فرنسا عام ١٨٣١ عقوبات رادعة على تجار الرقيق وأسبانيا عام ١٨٣٥ وأمريكا عام ١٨٦٢. وبقيت مشكلة تحرير أفريقيا من العصابات المحلية لصيد الرقيق، وقامت انجلترا أيضاً بدور ملموس فى هذا المجال فعقدت المعاهدات مع الدول الأخرى عام ١٨٧٣ لإيقاف تجارة الرقيق ثم جاء مؤتمر برلين ١٨٨٥/١٨٨٤ ليضيف لبنة أخرى فى صرح القضاء على الرق ونصت بعض مواده على الغاء الرق، ولكن هذا لم يكن كافياً وكان لابد من مؤتمر عام تخصص كافة بنوده لمقاومة هذه التجارة البغيضة وتحقق الحلم الذى راود سكان أفريقيا والمسترقين بها بإجتماع فى بروكسل عاصمة بلجيكا فى الثانى من يولية عام ١٨٩٠ ليعرض ويدعم الجهود المبذولة ضد هذه التجارة.

وقد دعى ليوبولد الثانى ملك البلجيك عام ١٨٨٩ الدول بناءً على اقتراح بريطانيا لعقد هذا المؤتمر الذى حضره مندوبون عن سبع عشرة دولة وأنهى أعماله باقرار قانون صودق عليه عام ١٨٩٢ وأطلق عليه (ماجنا كارتا العبيد الأفريقيين) حيث تعهدت الدول الموقعة بما فى ذلك ايران وزنجبار والدولة العثمانية على تنفيذ قرارات المؤتمر الذى نص فى معظم بنوده على الغاء هذه التجارة فى الجنس البشرى وتوج بذلك حلما كانت أفريقيا تسعى لتحقيقه بعد أن استنزفت القوى الأوروبية طاقاتها البشرية وجعلتها وقودا يشتعل لنهضة حضارتها وتقدمها الإقتصادى.

لقد شارك فى هذا المؤتمر الدولى ممثلون لكل من ملكة بريطانيا، وإمبراطور ألمانيا وإمبراطور النمسا، وبوهيميا، وملك بلجيكا، وملك

الدانمارك، وملك أسبانيا ودولة الكونغو الحرة، ورئيس الولايات المتحدة، ورئيس الجمهورية الفرنسية، وملك إيطاليا، وملك هولندا، وشاه ايران، وملك البرتغال، وامبراطور روسيا وملك السويد والنرويج، وسلطان الدولة العثمانية، وسلطان زنجبار.

وجاءت قرارات المؤتمر فى سبعة فصول تضمنت مائة مادة.

الفصل الأول: اختص بمحاربة الرق والأجراءات التى يجب إتخاذها فى أماكن تواجد الرقيق:

ويحتوى هذا الفصل على أربع عشر مادة تناولت التنظيم الإدارى والقضائى والدينى والعسكرى وكذلك المحطات المحصنة فى الداخل بالإضافة الى الطرق والسكك الحديدية، وخطوط البرق والتلغراف والأسلحة النارية، ومحطات السفن فى المياه الداخلية، وكذلك عمليات التحكيم فى الحروب الداخلية هذا فضلا عن إستنكار الأعمال البربرية والتضحيات البشرية والأعمال التجارية والخدمات الصحية وكذلك أشار الى إمكانية أن تفوض القوى مسئولياتها الى الشركات ذات البراءة الملكية، وكذلك المؤسسات القومية والمشروعات الخاصة وأيضاً العقوبات ضد الجرائم التى ترتكب ضد حرية الأشخاص، وكذلك تضمن هذا الفصل بنوداً حول الرقيق المحررين (مادة ٦) وبناء معسكرات ومحطات لإستقبال هذا الرقيق المحرر.

كما إحتوى الفصل على بند خاص بالظروف التى يتم فيها استيراد الأسلحة النارية والظروف التى تسخدم فيها وكذلك المستودعات التى توضع فيها هذه الأسلحة ويحتوى الفصل أيضاً على بنود تتعلق بالتراخيص لحمل الأسلحة وأنواع الأسلحة التى يحملها المسافرون لأغراض الدفاع عن النفس، وأيضا استيراد وبيع ونقل الأسلحة النارية والمعدات الحربية التى تحتاج اليها السلطات فى الدول الحبيسة، كما يحتوى الفصل على قواعد عامة حول

وسائل منع ونقل الأسلحة النارية عبر حدود الدول الداخلية والتى فى حوزة الدول الأوربية الى مناطق أخرى (مادة ١٣).

أما الفصل الثانى: فقد تناول طرق القوافل وطرق نقل العبيد براً:

ويتضمن هذا الفصل خمس مواد (١٥ ـ ١٩) تدور حول مراقبة طرق تجارة، الرقيق ومحطات رسو قوافل العبيد، وكذلك إنشاء محطات بالقرب من منافذ تصدير الرقيق أو على تقاطع الطرق الرئيسية لقوافل الرق (مادة ١٦)، وأيضاً وسائل منع وبيع الرقيق وإيقاف الصيد والتعامل مع الرق (مادة ١٧)، وكذلك وسائل تحرير الأفراد الذين يشتغلون قصراً مع تطبيق العقوبات التى وردت فى المادة الخامسة على المتاجرين بالعبيد.

أما الفصل الثالث: فيختص بالقضاء على تجارة الرقيق بحراً:

ويتضمن هذا الفصل ٤٢ مادة (٢٠ ـ ٦٢) تدور حول تعريف المناطق البحرية، وحق البحث وزيارة أماكن رسو السفن، وكذلك إنشاء مكتب دولى فى زنجبار لهذا الغرض (مادة ٢٧)، وحرية الرقيق الهارب على ظهر السفن البحرية وحق الرقيق فى استعادة حريتهم على ظهر السفن الوطنية وكذلك التنظيم الخاص باستخدام الأعلام على السفن الوطنية، وقوائم البحارة وقوائم المسافرين من الزنوج كما يتضمن الفصل تعريفاً حول معنى مصطلح (القارب الوطنى) وأيضاً الأحوال التى تسمح فيها الدول الموقعة على نصوص المؤتمر بإستخدام الأعلام الخاصة بها على القوارب الوطنية، هذا إلى جانب بنود عن قوائم البحارة والمعدات والمؤن ونقل الزنوج وبعض التراخيص التى تمنح للقوارب والعقوبات التى توقع على المخالفين للقواعد.

أما الفصل الرابع: فيتعلق بوضع الدول التى يرسل إليها الرقيق:

والمؤسسات التى يرخص لها بتواجد الرقيق المحلى بها (٦٢ ـ ٧٣)،

ويتضمن هذا الفصل مادة تدور حول وضع الرقيق المحررين والرقيق الهاربين والرقيق على ظهر السفن المحلية وكذلك القانون العثمانى ضد تجار الرقيق والإشراف الفارسى فى مياهها الاقليمية، والخطوات التى يجب أن يتخذها سلطان زنجبار فى هذا الصدد، بالإضافة إلى انشاء مكتب لتحرير الرقيق فى زنجبار هذا جنبا الى جنب مع المساعدات الدبلوماسية والقنصلية والبحرية التى تقدم للسلطات المحلية، وأيضاً إنشاء مكتب لتحرير الرق مع تبادل الإحصاءات حول الرقيق بصفة دورية.

أما الفصل الخامس: فيختص بوضع المؤسسات التى تتولى تنفيذ مواد هذا المرسوم العام:

ويتضمن هذا الفصل ١٦ مادة (٧٤ ـ ٨٩) تدور حول المكتب البحرى الدولى فى زنجبار وكيفية تنظيمه وأهدافه والوثائق التى تودع فيه، وضرورة اعداد تقرير سنوى بخصوص نشاطه، وتبادل الوثائق بين مختلف الدول، وكذلك إنشاء المكتب المركزى فى بروكسل وأيضاً النص على طبع المعلومات والبيانات وتوزيعها على مختلف الدول وكيفية توزيع المصروفات على هذه الدول، كما تضمن الفصل بنوداً حول حماية الرقيق المحررين ومعاقبة من يعمل فى الرق.

أما الفصل السادس: فيعالج الإجراءات المحددة الخاصة بالعمل فى نقل المشروبات الروحية (الكحولية):

ويتضمن هذا الفصل ست مواد (٩٠ ـ ٩٥) تدور حول منع إستيراد المشروبات الكحولية والمناطق التى يسمح فيها بالإتجار فى هذه المشروبات ورسوم الواردات على الكحول.

أما الفصل السابع: فهو خاص بالمواد النهائية:

ويتضمن هذا الفصل خمس مواد (٩٦ ـ ١٠٠) تدور حول التعديلات

التى قد يتطلب إجراؤها فى المرسوم والسماح لقوى أخرى للانضمام الى الدول الموقعة عليه وكذلك النص على سريان مفعول هذا المرسوم بعد ستين يوما من إيداع المرسوم أرشيف حكومة بلجيكا، وأشار إلى أنه سوف ترسل نسخة معتمدة وموقع عليها من كل القوى إلى الدول المعنية.

هكذا نجد أن مؤتمر بروكسل وما إحتواه من مواد قد عالج بشكل مفصل قضايا الرق، وأسهب وأفاض المؤتمرون حول هذه التجارة البشعة، وجاءت قرارات المؤتمر فى غالبيتها تتويجا لجهود الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا التى تزعمت حركة مقاومة الرق سواء فى مستعمراتها أو فى المستعمرات الأخرى، وقد صار مؤتمر بروكسل هذا خاتمة المطاف بالنسبة لهذه التجارة التى لفظتها كل القوى الأوروبية والأفريقية وصارت بنود ومواد مؤتمر بروكسل الهيكل والإطار الذى عالج مسألة تحرير الرقيق وكيفية كبح هذه التجارة، هذا جنباً إلى جنب مع القضاء على تجارة الأسلحة النارية التى كانت السبب المباشر لازدياد الرق وانتشار هذه التجارة بشكل فعال ومدمر للمجتمعات الأفريقية والقوى البشرية فى غرب القارة ووسطها، ولذا جاءت نصوص المؤتمر متكاملة ومتناسقة حين نصت على إلغاء إستيراد الأسلحة النارية التى كانت سببا فعلاً ومؤثرا فى إشعال نار الفتنة بين الشعوب والقبائل الأفريقية، كما أن المؤتمر لم يغفل دور المشروبات الكحولية فى هذا الصدد، فنصت بعض مواده على منع إستيراد هذه المشروبات، ولم يغفل المؤتمر ايضا العقوبات التى يجب أن توقع على كل من يتاجر فى الرق، كما أن المؤتمر قد عالج بإسهاب موقف الرقيق المحرر وكيف يضمن له الحياة الحرة الكريمة سواء فى وطنه الأصلى أو فى الدول التى يعيش فيها عند عتقه وتحريره، ولم يغفل المؤتمر دور القوى الوطنية وخاصة (زنجبار) التى اتخذها المؤتمر لتكون مقراً للمكتب الدولى للرق وذلك حتى يقوم الرؤساء والزعماء الأفارقة بدور لايقل أهمية عن دور الدول الأوروبية فى مجال مكافحة الرق.

وقد تمخضت جهود المؤتمرين على القضاء على هذه التجارة وسعت بعض الدول الأوروبية الى إنشاء أوطان بالفعل للرقيق المحرر حتى لاتكون هذه الطاقات البشرية عنصرا هداما فى مجتمعات لاترغب فى بقائها هناك مثل أمريكا وانجلترا وصارت مستعمرتا (ليبيريا) و(سيراليون) بمثابة المستودعات التى إحتضنت هذه القوى من الرقيق المحرر.

لكن للأسف باسم مكافحة تجارة الرق والعمل فى تنفيذ الغائها بدأت الدول الأوربية تنتهج مبادىء التجارة الحرة وإستعمار الأرض الأفريقية ومن عليها من البشر لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل التكالب الأوروبى على القارة الأفريقية وخاصة بعد أن حدد مؤتمر برلين لعام ١٨٨٥/١٨٨٤ الأسس والمبادىء التى على أساسها يتم الإحتلال الفعلى لبعض مناطق القارة الأفريقية.

وباختصار فإن إلغاء الرق كان المقدمة الطبيعية والمدخل الفعلى نحو مرحله جديدة لاحتلال واستعمار أفريقيا.

للمزيد من الدراسة:

١ ـ شوقى الجمل وعبد الله عبد الرازق: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر (١٩٩٨).

٢ ـ شوقى الجمل، وعبد الله عبد الرازق: دراسات فى تاريخ شرق أفريقيا (٢٠٠٠).

٣ ـ فشر، هـ، ل: تاريخ أوربا فى العصر الحديث ـ ترجمة أحمد نجيب هاشم، ووديع الضبع (١٩٥٨).

٤ ـ تشرش، وج هاريسون: الإستعمار الحديث (الأصل ١٩٥١) ترجمة دولت صادق ـ مراجعة محمد السيد غلاب.

٥ ـ جمال حمدان: إستراتيجية الاستعمار والتحرير (١٩٦٨).

٦ ـ كوامى، انكروما: نحو تحرير المستعمرات (ترجمة عبد العزيز عتيق (١٩٠٨).

٧ ـ Johnston, sir H.H: A History of colonization of Africa by Alien Races (Cambrige 1931).

TREATY BETWEEN ROYAL NIGER COMPANY AND SOKOTO JURISDICTION OVER FOREIGNERS &C 15th Appil 1890

Literal translation of second treaty in Arabic between Umoru, King of the Mussulmans of the Sudan and Sultan of Sokoto on the one part and the Royal Niger Company (Chartered and Limited) on the other part.

Be it Known that I Umoru king of the Mussulmans, am desirus of introducing European trade in all parts of my dominios so as to increase the prosperity of my people and knowing that this cannot be effected except by securing to foreigners the protection of European government; with power of exercising jurisdiction over foreigners as in the custom with them also with power of levying taxes upon foriegners as may be necessary for the exercise and support of this jurisdiction: I Umoru King of the Mussulmans of the Soudan, with the consent and advice of my council agree and to the Royal Niger Company (Chartered and Limited) formerly known as the "National African Company (Limited) full and complete power and jurisdiction over all foreigners visitng or residing in any full rights of protection over all foreigners, also power of raising taxes of any kind whatsoever from such foreigners.

No person shall exercise any jurisdiction over such foreigners nor levy any tax whatsoever on such foreigners than the Royal Niger Company (Chartered and Limited).

These grants I Make for myself, my heirs and successors and declare them to be unchangeable and irrevocable for ever.

I further confirm the Treaty made by me with the National African Company (Limited) - Now as the "Royal Niger Company (Chartred and Limited) in the month of June, according to Eurpean reckoning, 1885.

Dated at Wurna, this 15th day of April, 1890.

بعض الكلمات الواردة فى الوثيقة:

jurisdiction	قانون	grants	منح
literal	حرفى	irrevocable	لاتتغير
chartered	ذات امتياز	confirm	يؤكد
desirous	راغب	reckoning	يعترف
introduce	يقدم		
prosperity	رخاء		
security	أمان		
custom	عادة		
levy	رسوم		
reside	يقيم		

ترجمة الوثيقة:

المعاهدة مع دولة سوكوتو ١٨٩٠

الترجمة الحرفية للمعاهدة الثانية باللغة العربية بين الخليفة غمرو ملك المسلمين فى السودان وسوكوتو من جهة وبين شركة النيجر الملكية ذات براءة محدودة من جهة أخرى.

ليكن معلوما أنتى أنا عمرو ملك المسلمين أرغب فى إدخال التجارة

الأوروبية فى كل أجزاء ممتلكاتى لكى أزيد من رخاء شعبى، وحيث على علم بأن هذا لن يتحقق إلا بتأمين الحماية للأجانب من الحكومة الأجنبية وإعطائهم السلطة لممارسة حق مقاضاة الأجانب كماهو متبع لديهم وكذلك منحهم السلطة لجمع الضرائب من الأجانب حسبما تقضى الظروف لمساندة وتأييد القضاء.

وأننى أناعمرو ملك المسلمين فى السودان بعد موافقة وإستشارة مجلسى أوافق وأمنح شركة النيجر الملكية (ذات البراءة الملكية) المحدودة والتى كانت معروفة سابقا بإسم الشركة الوطنية الأفريقية (المحدودة) كامل السلطة والقضاء على الأجانب الذين يزورون أو يقيمون فى أى جزء من ممتلكاتى.. أننى أمنحكم أيضاً حق القضاء وكل حقوق الحماية على الأجانب وأيضاً حق جباية الضرائب من أى نوع من هؤلاء الأجانب.

ولن يمارس أى شخص حق التقاضى على هؤلاء الأجانب ولايفرض عليهم أى ضرائب مهما كانت إلا شركة النيجر الملكية المحدودة.

وأننى أمنح هذه الإمتيازات نيابة عن نفسى وورثتى وخلفائى وأن هذه الامتيازات لاتتغير وسارية المفعول الى الأبد[١].

وعلاوة على ذلك فإننى أؤكد أن الإتفاقية التى وقعتهامع الشركة الوطنية الأفريقية (المحدودة) قد صارت الآن تحت علم شركة النيجر الملكية المحدودة فى العاشر من يونيه حسب التقويم الأوروبى ١٨٨٥.

حررت فى ورنو فى ١٥ أبريل ١٨٩٠

التعليق على الوثيقة:

فى عام ١٨٨٦ منحت الحكومة البريطانية الشركة الوطنية الأفريقية البراءة الملكية وتحول اسمها الى شركة النيجر الملكية (Royal Niger Com-

(١) Hertslet, M.: Map of Africa by treaty, Vol. I. p. 130.

pany) ، وكان الهدف الأول للشركة هو إبعاد القوى الأجنبية الأخرى عن أراضى المنطقة وعقد معاهدات مع السلاطين والزعماء المحليين.

وعندما منحت الحكومة البراءة الملكية لشركة النيجر خولتها الحق فى حكم المناطق التى كانت تحت سيطرتها وبالفعل بدأت الشركة بعدحصولها على البراءة الملكية فى إنشاء جهاز للحكم، وصار مجلس إدارة الشركة هو المجلس العام، وأعطيت له سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية واسعة وصار المجلس التشريعى يصدر كل القوانين للمنطقة[1].

وبدأت الشركة تنفذ سياستها فى التوسع على حساب دولة سوكوتو وفى عام ١٨٩٠ واجهت تحدياً قوياً من الفرنسيين والألمان، وتطلب الأمر الحصول على إمتيازات أخرى من دولة سوكوتو أكيرمما كان واردا فى معاهدة تومسن عام ١٨٨٥ ، وأرسلت الشركة مندوبا الى هناك ومعه صلاحيات توقيع معاهدة جديدة مع الخليفة، وهذا المندوب يدعى السيد كنج، ووصل كنج بالفعل الى دولة سوكوتو ولكن صدرت الأوامر للسيد كنج بضرورة مغادرة المدينة فورا لسوء تصرف أعضاء البعثة مع نساء المدينة، وقبل إصدارالأوامر بالطرد بساعتين عبر الوزير محمد بخارى عن غضبه بسبب سوء تصرف أعضاء البعثة مع نساء مدينة ورنو.

وأدعى كنج بعد ذلك أنه وقع معاهدة مع جواندو فى ٧ أبريل ١٨٩٠ وأنه عاد إلى سوكوتو فوقع المعاهدة السالفة الذكرمع أمير المؤمنين فى سوكوتو.

ولكن هذه المعاهدة تعتبر مزورة ولاأساس لهامن الصحة فليس من المعقول أنه بعد طردهم من ورنو يعود إلى هناك ثانية ويوقع اتفاقا مع

(١) Flint, J.D.: Sir George Goldie and the Making of Nigeria London 1969. p. 90.

الخليفة كما أن عدم توقيع الخليفة على الإتفاقية يؤكد مدى كذب كنج.

ويلاحظ على هذه المعاهدة مايلي:

أولاً: عدم صحة هذه المعاهدة والدليل على ذلك أن الشركة قامت عام ١٨٩٤ بإرسال والاس (Wallace) الى سوكوتو من أجل الحصول على معاهدة جديدة، وقد عاد والاس بمعاهدتين متشابهتين احدهمافى ٢٦ يونيه والأخرى فى ٤ يولية ١٨٩٤ وتضمنت المعاهدتان تأكيداً وإلتزاما بالاتفاقيات السابقة.

ثانياً: كان هدف بريطانيا من عقد هذه المعاهدة هو إظهار أن هذه المناطق تابعة للسيطرة البريطانية وكانت هذه المعاهدات هى المستند الوحيد الذى تقدمت به الشركات البريطانية لمؤتمر برلين لاثبات دعواها فى أن إمارات الدولة كانت تحت الحماية البريطانية وإستفادت منها الحكومة البريطانية عند إتفاقها مع فرنسا لتحديد مناطق نفوذ كل منهما فى غرب أفريقيا.

ثالثاً: المعاهدت التى وقعتها بريطانيا لا تعنى قط تنازل الخليفة عن سيادته وسلطانه والخليفة يبدأ حديثه حسب زعم السيد كينج بالقول أنه يرغب فى إدخال التجارة الأوروبية الى كل مناطق مملكته من أجل رخاء شعبه وأن هذا لن يتحقق الا بتأمين هؤلاء التجار.

ومعنى هذا أن الخليفة كان يهدف أساساً إلى تدعيم العلاقات التجارية وليس عداها، وبالطبع فإن تأمين الأوروبيين يتطلب حق مقاضاتهم أمام محاكم أجنبية أى أننا نستطيع القول أن هذه المعاهدة تشبه كما سبق أن أسلفنا المحاكم المختلطة والإمتيازات الأجنبية التى كانت تسعى إليها الدول الأوروبية من أجل حماية مصالح رعاياها.

رابعاً: أكد الخليفة أنه منح هذه الإمتيازات الخاصة بحماية التجار الأجانب وفرض الضرائب عليهم الى شركة النيجر الملكية وكلمة نمنح توحى بأن هذه الإمتيازات عبارة عن تسهيلات يعطيها الخليفة ويمنعها بمحض إرادته ودون أية ضغوط عليه من أجل هدف واحد هو التشجيع المستمر للتجار الأجانب من أجل رفاهية شعبه فى المقام الأول، ولا توحى هذه المنحة أبداً سواء بالنسبة له أو خلفائه بتنازل الحكام عن الأرض والسيادة وهو ما كانت تسعى إليه الحكومات البريطانية التى ترغب فى بسط نفوذها وفرض سيطرتها وإثبات ملكيتها لبعض المناطق حتى تكون مستنداً تقدمه الى الدول الأخرى أثناء التكالب بعد مؤتمر برلين، وهذه المعاهدات التى وقعها الخليفة حسب زعم كنج ليست سوى إتفاق من أجل منح امتيازات تجارية للأجانب. والدليل الواضح على هذا أن الخليفة ربط هذه المعاهدة بالمعاهدة التى سبق أن منحها للأوربيين (الشركة الوطنية الأفريقية) والتى كانت أيضاً مجرد إتفاق تجارى مقابل هدية قيمتها ٣٠٠٠ كيس من الصندق.

كل هذه المعاهدات التى سعت شركة النيجر الملكية إلى عقدها مع القوى الوطنية بصرف النظر عن صحتها أو عدمه وبصرف النظر عن مضمونها وماإحتوته من بنود ليست سوى محاولة من جانب بعض القوى الأوروبية فى إدعاء حق الملكية وحق الحماية على بعض المناطق فى القارة حتى تتمكن من فرض سيادتها عليها عند التكالب الأوروبى على مثل هذه المناطق.

للمزيد من الدراسة يرجع إلى:

عبد الله عبد الرازق ابراهيم: دولة سوكوتو ـ رسالة دكتوراه معهد البحوث والدرسات الأفريقية ١٩٨٢.

23

Treaty between Great Britain and Ethiopia (Frontiers of British protectorate on Somali Coast). Signed by the Emperor Menelek II, and by Her Majesty's Envoy, at Adis Abbaba, 14th May, 1897(1)

Her Majesty Victoria, by the grace pf God, Queen of Great Britain and Ireland, Empress of India, and His Majesty Menelek II, by the grace of God, King of Kings of Ethiopia, being desirous of strengthening and rendering more effective and profitable the ancient friendship which has existed between their respective kingdom.

Her Majesty Queen Victoria having appointed as Special Envoy and Representative to His Majesty the Emperor Menelek II, James Rennell Rodd, Esq., Companion of the Most Distinguished Order, of St. Michael and St. George, whose full powers have been found in due and proper form, and His Majesty the Emperor Menelek, negotiating in his own name as King of Kings of Ethiopia, they have agreed upon and do conclude the following Articles, which shall be binding on themselves, their heirs, and successors:

Art. 1. Freedom of Intercourse.

Art. II. The frontiers of the British Protectorate on the Somali Coast recognized by the Emperor Menelek shall be determined subsequently by exchange of notes between James

Herslet Vol. 11 p 423-424. (1)

Rennell Rodd, Esq., as Representative of Her majesty the Queen, and Ras Maconen, as Representative of His Majesty the Emperor Menelek, at Harrar.

These notes shall be annexed to the present Treaty, of which they will form an integral part, so soon as they have received the approval of the High Contracting Parties, pending which the status quo shall be maintained.

Art. III. Caravan Route between Zeyla and Harrar to remain open.

Art. IV. Most-favoured-nation Treatment. Ethiopian State material to pass through port of Zeyla free of duty.

Art. V. Transit of Arms, & c.

Art. VI. His Majesty the Emperor Menelek II, King of Kings of Ethiopia, engages himself towards the Government of Her Eritannic Majesty to do all in his power to prevent the passage through his dominions of arms and ammunition to the Mahdists, whom he declare to be the enemies of his Empire.

The present Treaty shall come into force as soon as its ratification by Her Britannic Majesty shall have been notified to the Emperor of Ethiopia, but it is understood that the prescriptions of Art. VI shall be put into force from the date of its signature.

In faith which His Majesty Menelek II, King of Kings of Ethiopia, in his own name, and James Rennell Rodd, Esq., on Behalf of Her Majesty Victoria, Queen of Great Britain and

Ireland, Empress of India, have signed the present Treaty, in duplicate, written in the English and Amharic languages identically, both texts being considered as official, and have thereto affixed their seals.

Done at Addis Abbaba, the 14th day of May, 1897.

(L.S.) James Rennell Rodd.

(Seal of His Majesty the Emperor Menelek II.)

بعض معانى الكلمات فى الوثيقة:

protectorate	محمية	annex	يرفق
Envoy	مبعوث	integral	جزء لايتجزأ
strengthen	يقوى	status quo	الوضع الحالى
render	يجعل	duty	رسوم
profitable	مفيد	dominion	أملاك
fiendship	صداقة	arms	أسلحة
appoint	يعين	ammunition	الذخائر
companion	رفيق	declare	يعلن
distinguished	متميز	came into force	يصبح سارى المفعول
conclude	يوقع معاهدة	prescriptions	مضمون
binding	ملزم	duplicate	نسختين
intercourse	التنقل	identical	متشابه
frontiers	حدود	recognize	يعترف
determine	يحدد		

ترجمة المعاهدة بين بريطانيا العظمى وإثيوبيا الخاصة بحدود المحمية البريطانية على الساحل الصومالى[1]

إن جلالة الملكة فكتوريا ملكة بريطانيا العظمى وأيرلندا وإمبراطورة الهند وجلالة الملك منليك الثانى ملك ملوك الحبشة، بفضل الله وعونه ورغبة كل منهما فى توطيد أواصر الصداقة القديمة القائمة بين المملكتين وجلعها أكثر فائدة ـ قد عينت جلالتها مبعوثها الخاص وممثلها لدى جلالة الإمبراطور منليك الثانى السير جيمس رود رفيق الأسد الأعظم القديس ميخائيل والقديس جورج اللذين منحاه كل القوى، وجلالة الإمبراطور منليك الذى يتفاوض نيابه عن نفسه وبوصفه ملك ملوك إثيوبيا قد وافقا على المواد التالية والتى يسرى مفعولها عليهم وعلى ورثتهم وأحفادهم.

المادة الأولى: لكل من الطرفين المتعاقدين مطلق الحرية فى المجىء الى أراضى الطرف الأول والذهاب منها والتجارة فيها.

المادة الثانية: سوف يتم تحديد حدود المحمية البريطانية على ساحل الصومال والتى إعترف بها الإمبراطور منليك بعد ذلك عن طريق تبادل المذكرات بين السيد جيمس رينيل رود كممثل لجلالة الملكة وبين الرأس ماكينون ممثل جلالة الامبراطور منليك فى هرر، وسوف ترفق هذه المذكرات بالمعاهدة الحالية وسوف تكون جزءاً لايتجزأ منها فور تسلم موافقة الأطراف المتعاقدة، وسوف تظل الأحوال على وضعها الحالى الى حين التصديق.

المادة الثالثة: يبقى طريق القوافل بين زيلع وهرر المار بهرجيسه مفتوحاً للتجارة.

---

(١) الترجمة العربية كاملة وأوفى من النسخة الإنجليزية الواردة فى (Hertslet).

المادة الرابعة: يعامل نجاشى الحبشة رعايا بريطانيا ومستعمراتها فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب المحلية معاملة رعايا الدول الأخرى فى كل المزايا التى ينالها هؤلاء، ومن جهة أخرى تمر كل السلع المخصصة للحبشة من ميناء زيلع من غير أن تدفع أية ضريبة.

المادة الخامسة: يتعهد منليك قبل جلالة الملكة بأن يمنع بكل مايملك من قوة مرور الأسلحة والذخائر من أرضه وكل أملاكه الى المهديين الذى يعلن أنهم أعداء إمبراطوريته.

وسوف تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول بمجرد اعتمادها من قبل جلالة الملكة فى بريطانيا وإخطار الإمبراطور منليك بذلك ـ ولكن من المفهوم أن مضمون المادة الرابعة سوف يسرى من تاريخ التوقيع.

ولقد وقع الإتفاقية الحالية كل من جلالة الامبراطور منليك ملك ملوك إثيوبيا بنفسه، وجيمس رينيل رود نيابة عن الملكة فكتوريا ملكة بريطانيا العظمى وأيرلنده وإمبراطورة الهند وذلك من نسختين كتبتا باللغة الإنجليزية والأمهرية النسختان متشابهتان ولهما نفس الصيغة الرسمية ويحملان الأختام.

تمت فى أديس أبابا فى ١٤ مايو ١٨٩٧.

توقيع

جيمس رونيل رود

صاحب الجلالة الامبراطور منليك الثانى

التحليل والعليق:

لسفر بعثة رود الى الحبشة وتوقيع هذه المعاهدة قصة طويلة تدخل فى مجال الصراع الأوروبى وسعى القوى الأوربية للتودد الى الأمبراطور منليك الثانى لكسب وده وتحقيق المكاسب على حساب الآخرين خاصة بعد أن حقق هزيمة كبرى لاحدى القوى الأوربية (ايطاليا) فى عام ١٨٩٦. فكان لابد من سعى كل من انجلترا وفرنسا بل وروسيا للإقتراب من منليك.

ولما كان واضحاً أن العمليات فى السودان ستمتد إلى حوض النيل الأعلى فقد كان من المهم ضمان وقوف الحبشة على الحياد فى الصراع الدائر حيث أن الحبشة تمثل قوة هامة فى الأراضى المتاخمة للسودان.

وتنوعت الأسباب حول إرسال انجلترا بعثة رود منها:

١ ـ ما كان يروج من إشاعات بأن الأحباش على وشك الإتفاق مع المهدية بالرغم من هزيمة القلابات التى راح ضحيتها الامبراطور يوحنا عام ١٨٨٩.

٢ ـ نشاط الإرساليات التبشيرية الفرنسية فى الحبشة حيث أرسلت فرنسا حاكم مستعمرة أوبوك ويدعى (لاجارد) الى أديس أبابا لبذل ما فى وسعه مع منليك لتسهيل مرور حملتين فرنسيتين الى النيل، وقد وصل لاجارد بالفعل الى أديس أبابا فى مارس ١٨٩٧، وغادرها قبل وصول رود بقليل.

٣ ـ كان من المعروف أن هناك حملة فرنسية على وشك الزحف من منطقة الأوبانجى العليا على النيل وذلك منذ أن صدرت الأوامر الى (مارشان) للوصول الى النيل ورفع العلم الفرنسى على فاشودة.

٤ ـ كان الروس يعملون على التوغل فى الحبشة، وخشى الإنجليز أن يسعى الروس والفرنسييون الى تشويه صورة انجلترا وأغراضها فى حوض النيل.

٥ ـ فوق كل هذا كان من أهداف بعثة روود بذل قصارى الجهد من أجل عدم وجود أى تعاون بين منليك والخليفة عبد الله، وكذلك جمع المعلومات عن الأحوال الداخلية في الحبشة ذاتها وأن تسعى أيضا الى بحث مسألة الحدود بين أملاك انجلترا فى الصومال والحبشة.

من أجل هذه الأسباب والعلل صدرت الأوامر الى ريتيل رود فى بداية فبراير ١٨٩٧ بالذهاب إلى أديس أبابا ليوضح للنجاشى أن العمليات العسكرية التى تقوم بها الحكومة المصرية فى السودان الغرض منها هو إسترجاع المديريات التى كانت سابقاً تحت حكم مصر وليس هناك أية نوايا عدائية ضد الحبشة.

كما كانت التعليمات الصادرة الى رود بالموافقة على أن تمتد حدود الحبشة الى النيل الأزرق فى الجزء الواقع بين كركوج وفامكه وذلك مقابل تعاون منليك مع الأنجليز وعدم محالفة الدراويش، ومن المعروف أن هذه البعثة كانت تضم الكولونيل ونجت رئيس المخابرات العسكرية فى الجيش المصرى، وقد غادرت البعثة الإسماعيلية الى عدن بطريق البحر فى فبراير ١٨٩٧ ، ومن عندئذ وصلت بحرا الى زيلع فى ٢٠ مارس ١٨٩٧ ، وبعد عشرة أيام بلغت جلديسا ثم هرر وغادرتها يوم ٨ أبريل ١٨٩٧ ووصلت أخيراً الى أديس أبابا فى ٢٨ ابريل ١٨٩٧ .

وقد تحدث رود عن هذه البعثة فى أكثر من مناسبة وخاصة فى كتابه Social and Diplomatic Memories كما تحدث عنها أيضا الكونت جليشن أحد أعضاء المخابرات فى وزارة الحربية البريطانية، فالرحلة فى حد ذاتها مغامرة استغرقت ستة أسابيع حيث لم يكن خط حديد جيبوتى أديس

أبابا قد شيد بعد. وعند الوصول إلى زيلع نجح ونجت فى إرسال البعثة إلى أديس أبابا وعادت هذه الجماعات ومعها تقارير تفيد أن جيشا ضخماً من الأحباش يستعد للتحرك نحو نهر السوباط.

واستطاع ونجت الحصول على نسخة من خطاب الأحباش الى الخليفة فى أم درمان ومنه تتضح نية منليك فى الإستيلاء على جزء كبير من مناطق الخديوى السابقة، واستطاع ونجت أيضاً أن يحصل على أصل هذا الخطاب بعد معركة أم درمان فى العام التالى ١٨٩٨.

والتقت البعثة فى اليوم نفسه مع الإمبراطور منليك وتعددت اللقاءات بعد ذلك وشرح للإمبراطور أن حكومته تريد تنظيم الحدود الشرقية وحماية مصالح بريطانيا التجارية والوصول إلى تفاهم حول بعض الأراضى، وشرح أيضا ما حدث بالنسبة لتفسير المادة ١٧ من معاهدة (أتشيالى) وأن بريطانيا قبلت المعاهدة التى أرسلها الطليان ولم تعلم إلا مؤخراً برفض الحبشة لهذه المعاهدة، كما تحدث رود فى مسائل التجارة ومحاولة إنجلترا أن يعامل رعاياها معاملة الدولة الأكثر رعاية. ومكافحة الرق ومنع مرور الأسلحة والذخائر من أرضه وقد وعد منليك بتسوية كل هذه المسائل.

وفى ١٤ مايو ١٨٩٧ أمكن توقيع المعاهدة السالفة الذكر، وغادرت البعثة أديس أبابا يوم ١٥ مايو حيث وصلت الى هرر يوم ١٨٩٧ ثم وصلت الى زيلع فى ١٤ يونيه وأبحرت الى عدن والى السويس وبورسعيد ثم الى لندن.

ويلاحظ على المعاهدة ما يلى:

أولاً: أن هذه المعاهدة جاءت فى أعقاب هزيمة الإيطاليين حلفاء الإنجليز وذلك فى موقعة عدوة الشهيرة التى ترتب عليها ظهور قوة منليك الذى أخذت الدول الأوربية تنشد وده وتسعى لصداقته، ففرنسا أرسلت

(لاجارد) قبل رينيل رود لكى يكسب ود هذا الإمبراطور، بينما بعثة رود ذهبت لنفس الغرض ولكى تمنع قيام تحالف بين الحبشة والمهدية، وعلى هذا تكون هذه المعاهدة قد حققت الأغراض التى أعلن عنها رود والتى كان أساسها تحديد الحدود بين السودان والحبشة وعدم قيام تحالف بين الأحباش والمهديين.

ثانياً: فتحت هذه المعاهدة المجال أمام الحبشة لكى تمر سلعها وتجارتها عبر موانى زيلع مثل ايطاليا التى سمحت للأحباش بمرور سلعهم من ميناء مصوع، ومثل الفرنسيين الذين سمحوا للسلع والبضائع الحبشية بالمرور عبر جيبوتى، وكانت هذه المعاهدة قد ضمنت لمنليك منفذاً جديداً يطل منه على العالم الخارجى بعد انتصاراته على الإيطاليين.

ثالثاً: ضمنت هذه المعاهدة لبريطانيا عدم مرور الأسلحة الى المهديين بالإضافة، إلى إعلان منليك رسمياً بأن الخليفة عدو له، ولهذا إستطاعت بريطانيا أن تقوض كل المحاولات التى بذلت وتبذل لتحسين العلاقات بين منليك والخليفة عبد الله التعايشى، وبالطبع لهذه المعاهدة أثارها العكسية على الدولة المهدية التى خسرت حليفاً كان من الممكن أن يساندها فى حربها ضد البريطانيين كما ضمنت هذه المعاهدة لبريطانيا عدم قيام منليك بمساعدة الفرنسيين الذين كانوا قد عقدوا النية على تسيير حملة من أراضى الحبشة الى أعالى النيل حتى تلتقى بحملة مارشان فى فاشودة، وبذا تكون بريطانيا بتوقيع هذه المعاهدة مع منليك قد أجلت المخططات الفرنسية للوصول إلى أعالى النيل عن طريق الحبشة وهو الأمر الذى جعل حملة مارشان منعزلة وأمكن تطويقها وإجبارها على التخلى عن فاشودة والإنسحاب منها.

كما أن هذه المعاهدة نجحت فى تحقيق الإستراتيجية والدبلوماسية

البريطانية القائمة على أساس منع أى دولة أوروبية من الإقتراب من مياه النيل حيث أن ايطاليا حليفتها نفذ منعتها بريطانيا من الاقتراب من النيل وفروعه حتى تضمن السيطرة على هذه المناطق وبذا تكون معاهدة ١٨٩٧ عاملا قويا وفعالا فى تحقيق هذه الاستراتيجية البريطانية.

رابعاً: أبرزت هذه المعاهدة أن الامبراطور منليك قد صا قوة لها وزنها فى المنطقة خاصة بعد هزيمة الإيطاليين وواضح من المعاهدة أن منليك قد أصبح أقوى القوى المحلية بدليل أنه أرسل خطاباً دورياً الى القوى الأوربية يخبرها فيه بحدود مملكة الحبشة القديمة وفيه يدعى حقوقاً واسعة تشمل إمتلاك نصف مساحة الصومال البريطانى، وكل الأراضى الممتدة غربا الى النيل بشكل يعيد تأسيس مملكة إثيوبيا القديمة، وبالطبع وجد رود أن هذه المطالب لاتتفق مع التعليمات التى توافق عليها حكومته ولذا طلب تأجيل بحث هذه المسألة الخاصة برسم الحدود الى ما بعد إسترجاع السودان وتأسيس السيطرة المصرية فى هذا الجانب الغربى.

وباختصار فإن هذه المعاهدة تمثل نجاحاً للدبلوماسية البريطانية وإخفاقاً لمطالب منليك الذى كان يريد إحياء أمجاد الإمبراطورية الحبشية والسيطرة على أكبر قدر من الأراضى فى أعقاب إنتصاراته فى (عدوة) لكن بريطانيا لم تسهل له هذه المهمة بتلك المعاهدة.

وهكذا نجحت بعثة رينيل رود فى تحقيق ما كان مرجواً منها ولاسيما بعد أن نجحت فى حمل الإمبراطور منليك على عدم مساعدة المهديين أو على الأقل ضمان حياده فى الصراع المنتظر معهم، ولكن يلاحظ أن البعثة قد فشلت فى الحصول على هذا الحياد فى الصراع الفرنسى الإنجليزى أو فى وقف نشاط البعثات الفرنسية والحيلولة دون زحفها نحو الغرب.

ووصف رود الإتفاقية بأنها أدت إلى إقامة علاقات ودية فى منطقة كان نفوذ بريطانيا فيها قد إنهار وضمنت إنجلترا حياد منليك فى الصراع مع الدراويش وكان عليها أن تتقدم جنوباً لتضع نهاية لحكم المهديين فى السودان ولتعيد السيطرة عليه من جديد.

للمزيد من الدراسة يرجع الى:

١ ـ على ابرهيم عبده: المنافسة الدولية فى أعالى النيل (١٩٥٨).

٢ ـ على بركات: السياسة البريطانية وإسترداد السودان ١٨٨٩ ـ ١٨٩٩.

٣ ـ شوقى الجمل: تاريخ سودان وادى النيل جـ ٣ (١٩٦٩).

٤ ـ Rood. R.: Social and Diplmatic Memories 3 Vols, (London 1923).

٥ ـ Sheibeika, M.: British Policy in the Sudan 1882-1902, (London 1952).

24

Letter fom Amir al-Mu'minin 'Abd al-Rahman to the Royal Niger Company. 1899-1900

In the name of God the Merciful the beneficent, the peace of God be upon the noble Prophet.

[seal]

Amīr al-Mu'minin 'Abd al-Rahman

To the Royal Niger Company Limited. The fullest regards and the purest of greetings. To continue, that you may know that we have received your letter and we understand your words.

But, as for us, our Lord is Allah (may He be exalted), our creator and our possessor. We take [i.e.go by], what our Prophet, Muhammad (upon him be peace) brought to us. As He [God] said: Whatever comes to you from the Messenger take it-the verse-[i.e.of the Qur'an]. Thus we shall not change it for anything until our end. Do not send to us after this. Peace.

بعض الكلمات الواردة فى الوثيقة:

regards	بخصوص	come to	يصل
greetings	تحيات	Messenger	رسول
exalted	سامى - مرتفع	verse	شعر
creator	خالق		
possessor	مالك		

ترجمة الوثيقة:

خطاب أمير المؤمنين عبدالرحمن الى
شركة النيجر الملكية المحدودة ١٨٩٩ ـــ ١٩٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم «وسلام الله على أشرف الأنبياء والمرسلين».

«ختم»

من أمير المؤمنين عبدالرحمن الى شركة النيجر الملكية المحدودة.

التحيات الخالصة والأماني الطيبة. بعد.

نحيطكم علماً بأننا قد تسلمنا خطابكم وفهمنا كلماته وما تعنيه. أما بالنسبة لنا فاعلموا بأن الله جل جلاله هو خالقنا ومالكنا ومالك أمرنا قد أمرنا أن نأخذ ما آتانا به نبينا محمد ﷺ كما في قوله تعالى «ما آتاكم به الرسول فخذوه» أعنى بذلك القرآن الكريم وهو دستورنا الذى لانستطيع أن نغير منه شيئا حتى تنتهى أو تأتى النهاية (يقصد يوم القيامة).

لذلك فنرجو ألا ترسلوا لنا أى خطابات أو أى شيء فيما بعد.

تعليق على الوثيقة:

عندما قامت شركة النيجر الملكية بغزو إمارتى نيب (نوبى) وايللورين بعدما ساءت العلاقة بينها وبين حكام تلك الإمارات أحس الخليفة عبدالرحمن بالمرارة الشديدة وأرسل تعليمات الى كل الأمراء فى دولته يطالبهم بإغلاق الطرق المؤدية الى امارتهم فى وجوه التوغل الأوربى مثلما جاء فى رسالته إلى أمير يولا Yola قوله «قد شاهدت ما فعلته الشركة فى بيد (عاصمة نوبى) وايللورين وهى مناطق تحت نفوذى يجب ألا تسمح للشركة بالبقاء في أى جزء من مناطق نفوذك».

وكانت الشركة قد إستطاعت في فترات سابقة الحصول من أمراء دولة سوكوتو على عدة معاهدات الغرض منها فرض الحماية على تلك الامارات ضد أى عدوان خارجى خاصة خطر الشركات الفرنسية المنافسة لشركة النيجر البريطانية فى غرب أفريقيامقابل تنشيط حركة التجارة والعمل على رخاء شعوب المنطقة، ودفع الشركة إعانات مالية سنوية (جزية) والحصول على حق التنقيب عن المعادن مقابل دفع ما قيمته ٨٠٠ حقيبة من الصدف (الودع) فى بعض الأحيان مثلما نصت عليه المعاهدة التى وقعتها مع الزير ماكليس فى عام ١٨٨٥ وكذلك مع آمورو فى جواند وغيرهم من الأمراء.

وكان المبدأ السائد فى دولة سوكوتو طوال القرن التاسع عشر أن تتولى كل امارة مسئولية الدفاع عن نفسها لعدم وجود جيش مركزى للدولة فكان كل أمير يسعى وراء مصالحه الخاصة بغض النظر عن أمور الدولة العامة، ولذا فإن عدداً من الأمراء قام بتسليم خطابات الخليفة الموجهة اليه الى شركة النيجر.

ونتيجة لما قامت به الشركة من غزو للإمارات التابعة للدولة لتبسط سلطانها عليه بالقوة كما حدث ـ فقد ظل الخليفة يضمر لها العداء ورفض الإعانة السنوية التى كانت تدفعها وأعلن أنه لايعترف بغزوات شركة النيجر الملكية وأن أساس الثقة بينه وبينها قد إنهارت تماما.

ولم تتغير سياسة الخليفة نحو الشركة إلا بعد الصراع الفرنسى الإنجليزى الذى ساعد الشركة على تحسين العلاقات مع دولة سوكوتو، فقد حاولت بكل الوسائل تحسين علاقاتها الدبلوماسية مع الدولة لأنها كانت تخشى من غضب الخليفة ولأن قواتها كانت فى موقف لايساعدها على إثارته والوقوف فى وجهه، وقد استفاد جولدى من الصراع الفرنسى عندما حاول إظهار حسن النوايا وأن عدوهم الرئيسى هم الفرنسيون الذين يسعون

لغزو الدولة وأوضح أن هدف بريطانيا فقط هو السعى نحو إقامة علاقات تجارية.

لكن بعد التسوية التى تمت لمشكلة الحدود والممتلكات الفرنسية والانجليزية بموجب اتفاقية أغسطس ١٨٨٩، بدأت بريطانيا تعد العدة للإستيلاء على دولة سوكوتو التى صارت ضمن مناطق نفوذها طبقا للتقسيم.

واكتملت القطيعة بين الدولة وشركة النيجر ١٨٩٩ حيثما رفض الخليفة إعانتها السنوية وأنهى العلاقات الدبلوماسية ـ أرسل اليها الخطاب الذى أوضح فيه أنه لايمكن التفاهم معهم وطلب منهم عدم ارسال آية خطابات إليه فيما بعد.

ويفهم من هذا الخطاب أن الخليفة عبدالرحمن لايرغب فى تدخل الأجانب فى شئونه الداخلية وشئون دولته وهو لايقبل أى تعليمات أو توجيهات من أجنبى (كافر) من وجهة نظره ليطبقهافى بلاده، حيث إن الدولة لاتطبق سوى الشريعة والإسلامية وما نصت عليه مبادئها وتعاليمها وتنفيذ أوامر الله جل جلاله خالق كل شىء ومالك الأمر كما أنزلها فى القرأن الكريم على نبيه محمد ﷺ حيث يقول «ماآتاكم الرسول فخذوه ومانهاكم عنه فانتهوا».

ويفهم من هذا الخطاب أيضاً مدى تمسك خلفاء دولة سوكوتو بتعاليم الشيخ عثمان بن فودى فى أوائل القرن التاسع عشر وإعتبارهم الأوربيين كفارا لايجوز التعامل معهم بأى حال من الأحوال كما جاء من مبادىء فى وثيقة أهل السودان التى كان قد أصدرها الشيخ عثمان.

ويفهم أيضا أن الخليفة عبدالرحمن لايسعى فى إقامة أى علاقات مع الأوربيين ولم يسمح لهم بالإقامة داخل حدود دولته الإسلامية التى تسير على منهج مخالف للأوربيين تماماً.

وقد كانت هناك محاولات لتدخل الأوروبيين فى شئون الدولة مما دفع الخليفة لارسال هذا الخطاب منها وعد هروب إمراء تيب وكونتا جوارا كتب فردريك لوجارد الى الخليفة يشرح أسباب عزل الأميرين بأنهما مارسا تجارة الرقيق والقيام بأعمال إرهابية وعبر لوجارد عن أمله فى حل الأزمة التى واجهها فى كونتاجوارا سلماً وطلب من الخليفة أن يعين رجلاً عادلاً يحل محل الأمير الهارب وإذا ثبت عدله وأمانته فسوف يوافق عليه فورا.

وقد أحس الخليفة من هذا الخطاب أن لوجارد بدأ يتدخل فى شئونه الداخلية وأن دوره أصبح قاصراً على تنفيذ ما يصدر إليه من تعليمات من بريطانيا، وازدادت الأمور تعقيداً عندما أرسل والاس الى الخليفة يخبره بعزم بريطانيا على تعيين مقيم فى سوكوتو وحثه على ضرورة قبول هذا العمل لكن هذا المطلب فشل بسبب رفض الخليفة هذه الفكرة.

لهذه الأسباب الموضحة عالية فقد كان رد الخليفة فى خطابه الى شركة النيجر.

25

LETTER FROM THE CALLPH ABD AL-RAMAN TO LUGARD RCEIVED ABOUT EARLY MAY 1902

From us to you. I do not consent that any one form you should ever dwell with us. I will never agree with you. I will have nothing ever to do with you. Between you and us there are no dealings except as between Musulmans and Unbelievers (Kafiri) War, as God almighty has enjoined on us. There is no power or strength save in God on high. This with salutations.

seal

بعض الكلمات الواردة بها:

consent	موافقة	unbeliver	كافر
dwell	يقيم - يسكن	enjoined	فرض
dealings	تعامل		

ترجمة الوثيقة:

خطاب من الخليفة عبدالرحمن

إلى لوجارد فى مايو ١٩٠٢

«منا إليكم يجب أن تعلموا أننى لا أوافق على أن يُقيم أى أحد منكم بيننا، وأننى شخصياً لن أتسامح معكم ولن أسمح بالتعامل معكم فيما بعد، ومن ثم فليس هناك أى تبادل بيننا وبينكم سوى مابين المسلمين والكفار - إن الحرب المقدسة قد فرضها الله علينا وليست هناك قوة فوق قوة الله.

التعليق على الوثيقة:

أدى سقوط إمارات الدولة جنوباً وشرقا الى ضعف امكانيات دولة سوكوتو فى مقاومة النفوذ البريطانى، ونظراً لأن سقوط دولة سوكوتو الحقيقى لم يكتمل الابعد سقوط سوكوتو العاصمة، حينما حاولت شركة النيجر الملكية تعيين مقيم لها هناك ولكنها فشلت فى ذلك بسبب رفض الخليفة لهذه الفكرة(١).

وعندما تولى لوجارد إدارته الجديدة فى شمال نيجيريا حاول إنتهاج سياسة تقوم على المفاوضات السلمية بقصد إغراء الخليفة لتسليم سلطاته للبريطانيين. ولم يكن لوجارد واثقاً من نجاح هذه السياسة، إلا أنه لم يجد بديلاً لها لأن عدداً كبيراً من قواته كان مشغولا بحرب الأشانتى، وحتى بعد عودة هذه القوات إتضح أنها ليست فى مستوى يساعدها على الغزو دون السيطرة على الإمارات الجنوبية، لأن أية قوة بريطانية تتجه نحو سوكوتو تعرض نفسها لمخاطر العزلة عن قوادها ومن ثم تصبح هدفاً سهلاً للضرب من الخلف.

وفى الوقت الذى كانت فيه القوات البريطانية فى معارك مستمرة لإخضاع بعض إمارات الدولة ـ كان لوجارد يحاول بالوسائل السلمية كسب ود الخليفة. وفى هذا المقام أكد لوجارد أن قواته لن تدخل فى عمليات عسكرية بالقرب من سوكوتو، وفى نفس الوقت كانت فيه إمارات فى الشرق تعانى من خطر التوسع الألمانى وخطر رابح الزبير، وهذا مما جعل إمارات الشمال بما فى ذلك العاصمة سوكوتو مشغوله بمشاكلها الخاصة بعيداً عن بقية إمارات الجنوب التى أخذت تتساقط الواحدة تلو الأخرى فى يد الإنجليز دون مساعدات من الخليفة، وقد لاحظ لوجارد أن الامارات الجنوبية

(١) Adeleye, R.A.: Power and Diplomacy in Northern Nigeria p. 250.

رغم سقوطها لازالت ترسل الجزية السنوية للخليفة، ولازالت تنظر إليه على أنه رئيسهم الأعلى[1].

ورغم إستمرار لوجارد فى جهوده السلمية لإقناع الخليفة بالإستسلام، إلا أنه اقتنع فى النهاية بعدم جدوى هذه السياسة، حيث أن مرسومة للخليفة وأمير جواندو قد أثار العداء ضده ولأن هذا المرسوم كان يعنى إدعاء حقوق سيادة بريطانية على دولة سوكوتو، وهذا يعتبر خرقاً للمعاهدات السابقة بين الخليفة والبريطانيين[2].

ولم يصل رد من الخليفة الى لوجارد عن مرسومه طوال عام ١٩٠٠، ولم تلق خطابات والاس الى الخليفة إستجابة، وكانت حقيقة التهديد بالغزو قد وضحت فى ذهن الخليفة بعد الغزو البريطانى لإمارات كونتاجورا وبيذ (نهب) ويولا (ادماوا) وبوشى وزاريى[3].

وفى نفس الوقت كتب لوجارد بعد هروب أمراء تيب وكونتا جورا خطاباً الى الخليفة يشرح أسباب عزل الأميرين، وأورد أن من بين أسباب عزلهما ممارسة تجارة الرقيق والقيام بالأعمال الإرهاربية ، وعبّر لوجارد عن أمله فى حل الأزمة التى واجهها فى كونتا جورا سلمياً وطلب من الخليفة أن يعين رجلاً عادلاً يحل محل الأمير الهارب، وإذا ثبت عدله وأمانته فسوف يوافق عليه فوراً، وأحس الخليفة من هذا الخطاب أن لوجارد بدأ يتدخل فى شئونه الداخلية وأن دوره أصبح قاصراً على تنفيذ ما يصدر اليه من تعلميات من بريطانيا وإزدادت الأمور تعقيداً عندما أرسل والاس التى

R.H.B.E.S. 64 Ibraham-Lobb to Mother 6 May 1902. (١)

C.O.: 446-25, No. 597 Lugard to. C.O., 21 Nov. 1902. (٢)

C.O. 446-16, Wallace to. C.O.; 2 Agust 1901. (٣)

الخليفة فى عام ١٩٠١ يخبره بعزم بريطانيا على تعيين مقيم فى سوكوتو وحثه على ضرورة قبول هذا العمل(١).

ورغم فشل هذا المطلب حاول لوجارد مرة أخرى فتح باب العلاقات الدبلوماسية مع سوكوتو، فاتصل باللورد كرومر فى مصر لكى يقوم السير ريجنالد ونجت (Reginald Wingate) فى السودان الشرقى بارسال اثنين من الضباط السودانيين اللذين ولدا فى سوكوتو ليقوما بدور الوساطة لاستمرار المفاوضات مع الخليفة، وكان لوجارد يأمل أن تسفر هذه المساعى فى اقامة علاقات ودية مع الامارات الشمالية لدولة سوكوتو(٢).

وكانت العلاقات مع دولة سوكوتو قد توقفت تماماً لدرجة أن لوجارد اشتكى الى وزارة المستعمرات من عجزه عن الوصول إلى اتصال مع امارات الشمال وفشله فى الحصول على بيانات خارج المناطق التى يسيطر عليها(٣).

ووصل الضابطان السودانيان الى لوكوجا فى أواخر عام ١٩٠٢ حيث ذهب إحدهما الى حامية ارجونجو للإتصال بسوكوتو، وذهب الاخر الى زاريا للإتصال بكانو، وفى النهاية إستطاع لوجارد الاتصال بالخليفة حيث ارسل لوجارد خطابا إليه فى عام ١٩٠٢ بخصوص امارة بوشى والامراء الفارين منإمارتى نيب وايللورين، وعندما عاد رسول لوجارد أخبره بأن اللقاء كان باردا وأن هناك شعوراً بالخوف من الأوروبيين.

ورد الخليفة على لوجارد قائلا: أنه لم يطلب منه المساعدة أو الدخول فى أية مفاوضات لتهدئة الأحوال فى أمارة بوش وأنه لن يطلب المساعدة الا

(١) Adeleye, R.A.: Op. Cit. p 256.

(٢) Lugard to. C.O., Chief secretary office, 1-27, 19 May 1902.

(٣) C.O. 446-24 Lugard to C.O., 20 Sep. 1902.

وبناء على تعليمات والاس فقد أرسل الخطاب إلى الضابط المسئول فى مدينة بللو لكى يتولى عملية ارساله الى الخليفة، ولكن اتضح أن هذا الخطاب لم يسلم للخليفة بدليل أن والاس أشار إلى أنه لو استخدم وسائله الخاصة لكن قد سلم الخليفة اثنى عشر خطاباً ولحصل على رد لها.

ومع ذلك فقد عاود والاس الكتابة الى الخليفة عن طريق رسوله المخلص وتصادف وصول الرد على رسالته فى تلك الفترة التى شهدت التحرك البريطانى تجاه إمارة بوشى، والقبض على الأمير ابراهيم وهذا مما جعل رد الخليفة أكثر عنفا. وبالرغم من أن رد الخليفة كان موجهاً الى لوجارد إلا أنه لم يكن ذات الخطاب السالف الإشارة إليه.

وإذا كان هذا الخطاب يحمل إشارات الحرب فلماذا لم يذكر لوجارد عنه شيئا الى حكومته طوال ثمانية أشهر؟ ويظهر هذا التأخر بكل وضوح نوايا لوجارد وأنه كان يعد نفسه لحملة عسكرية ولهذا فإنه أخفى هذه البيانات عن حكومته لحين وجود الفرصة المناسبة لذلك.

ومهما كانت صيغة هذا الخطاب فإن الأحداث السابقة له توضح أن لوجارد كان قاسياً على سوكوتو ولم يسمع نصيحة الرجال المعتدلين مثل بيردون (Bwrdon) وأخذ يسمع رأى رجال مثل أبادى الذى كان من أنصار العمل العسكرى.

وفى إبريل ١٩٠٢ كتب بيرودن الى لوجارد خطاباً يشرح فيه غضب الفولانى بسبب أسر أمير لوكوجا مكبلاً بالأغلال، وجاء فى هذا الخطاب ما يفيد إقتناع بيردون بأن عناد الخليفة لم يكن على أساس العداوة بقدر ما كان سوء فهم للأمور التى يمكن أن تحل بالوسائل الدبلوماسية، ولكن لوجارد عارض ذلك وكتب يقول «إن ــــ الدبلوماسية قد توقفت تماما وإنها وصلت إلى طريق مسدود، وعندما رفض الخليفة إستقبال مندوب لوجارد

وقراءة الخطابات أو الرد عليها.ويبدو أن لوجارد إقتنع برأى ابادى والجواسيس والتجار الذين كانوا على إتصال بالعالم الأفريقى، وكان إبادى الذى ذهب فى مهنة الى زارابا قد فشل فى إقامة علاقات ودية مع أميرها ولم يستطع أبداى تحسين العلاقات الودية مع الأسر الحاكمة من الفولانى فى زاريا وكانت معلوماته غير دقيقة عن سكان الإمارة لإنها اعتمدت على معاونيه الذين نقلوا صورة غير حقيقية إليه، وكان إبادى بدوره يقوم بارسالها الى لوجارد فى زنجيروا وكان لوجارد يأخذ هذه الحقائق على علتها دون التحرى والدقة فيها.

وزاد الأمر سوءاً ما أقدم عليه أبادى بالقبض على الأمير وارساله إلى زنجير وبإتهامه الإرهاب والطغيان وارتكاب الفظائع والاثام مثل إعدام الناس ودفنهم أحياء، وقد وافق لوجارد على كل هذه الأخبار دون التحرى عن مدى صحتها وحجز الأمير فى زنجيرو وخول لابادى ـ السلطة فى تعيين الجلاد بما بدلاً من الأمير.

وكان عزل الأمير فى زاريا قد أثار غضب نائب الأمير فى إمارة كيفى (Keffi) ويدعى الماجاجى دان بأموسا الذى إغتال فى النهاية المقيم البريطانى الكابتن مولونى وهرب الى إمارة كانو، وكل هذه الأحداث رسخت فى ذهن لوجارد ضرورة المواجهة العسكرية، وأثناء هذه التطورات حدث شيء جديد جعل لوجارد يعجل بالعمل العسكرى، ففى خلال أسبوع من إغتيال مولونى مات الخليفة عبد الرحمن فى مدينة ورنو وكان إختفاء هذا الخليفة عن مسرح الأحداث حدث له أهميته السياسية وكان من الممكن أن يستغل لوجارد هذا لحادث ويعيد فتح باب المفاوضات مع الخليفة الجديد الذى كان يرغب فى الوصول إلى إتفاق مع البريطانيين وكان على لوجارد أن يبادر بالإتصال به ثم يخبر وزارة المستعمرات بهذا

التطور الجديد ـ إلا أن لوجارد لم يفعل شيئا من هذا القبيل ونتيجة لهذا أضطر الخليفة الطاهر إلى إعلان المقاومة ضد البريطانيين كل هذا يحدث ووزارة المستعمرات تجهل هذه التغييرات وتجهل أن فرصة التسوية قد ضاعت.

وهكذا من المرجح أن لوجارد هو الذى هيأ الجو للحرب ضد خليفة سوكوتو وأنه إختلق قصة هذا الخطاب ليبرر موقفه وليثبت للحكومة البريطانية أن الحرب قد فرضت عليه، وأنه بهذا يحمل الخليفة فى سوكوتو مسئولية الأحداث التى تلت ذلك والتى أدت فى النهاية إلى سقوط الدولة فى عام ١٩٠٣.

ويلاحظ على هذا الخطاب ما يلى:

أولاً: أن لوجارد كان قد عزم النية على غزو دولة سوكوتو والقضاء على الخلافة الإسلامية بها ولكن ما كان ينقصه هو وجود المبرر أمام حكومته للقيام بهذا العمل، ولم يجد وسيلة أفضل من إختلاق مثل هذا الخطاب.

ثانياً: إن هذا الخطاب يمثل الوسائل الدبلوماسية التى يبرر بها الإنجليز مواقفهم عند اتخاذ موقف من قبل الحكومات الإسلامية المسالمة فى غرب أفريقيا، كما أنه أن يمثل صورة من الأعيب الساسة البريطانيين أثناء تعاملهم مع الشعوب الأفريقية.

ثالثاً: إن هذا الخطاب يكشف بجلاء مدى الزيف التاريخى للحقائق خاصة وإن نصه الأصلى العربى مفقود وإن النص الإنجليزى فقط لا يشير إلى أية مراسلات سابقة أو إلى رد عن خطابات سبق إرسالها للخليفة وهو مايوضح لنا أن صيغة الخطاب قد إختلقها لوجارد ليبرر موقفه من غزو الدولة الإسلامية فى سوكوتو.

26

Treaty of Friendship Between Italy and Abyssinia.

August 2, 1928

His Majesty Victor Emanuel III, King of Italy, and Her Majesty Zauditu, Empress of Ethiopia:

Desirous that the friendship between their two States should become more stable and durable, and that the economic relations between the two countries continue to develop... have agreed on the following:

Art. 1. There shall be durable peace and perpetual friendship between the Kingdom of Italy and the Ethiopian Empire.

Art. 2. The two Governments smutually pledge themselves not to take, under any pretext, any action which might be detrimental to the independence of the other, and to safeguard the interests of their respective countries.

Art. 3. The two Governments undertake to develop and promote the trade existing between the two countries.

Art. 4. The two Governments agree to submit to a procedure of conciliation or arbitration any questions which may arise bewteen them, and which it has not been possible to settle by the usual diplomatic means, without having recourese to the force of arms.

Art. 5. The present treaty, which is to be registered with the League of Nations, shall be ratified and the exhange of ratifications shall take place at Addis-Ababa as soon as possible.

Art. 6. The present Treaty shall remain in force for twenty years after the exchange of ratifications. On the expiration of this period, it shall be renewed from year to year.

Done in duplicate in the official Italian and Amharic Languages, both texts being identical, one copy shall remain in the hands of the Italin Government and one in hands of the Ethiopian Government.

Addis-Ababa, August 2, 1928. (Twenty - sixth day of the month of Hamle of the year of Grace 1901).

معانى بعض الكلمات الواردة فى الوثيقة:

states	دول	procedure	اجراء
stable	ثابت ـ وطيد	conciliation	الوساطة
durable	دائم	arbitration	التحكيم
economic	اقتصادى	exchange	يتبادل
relations	علاقات	ratification	اعتمادات ـ تصديقات
develop	يتطور	expiration	إنتهاء
perpetual	مستمر	period	فترة
mutually	ودياً	renew	يجدد
pretext	حجة ـ ظرف	official	رسمى
safeguard	يضمن	ratify	رسمى
interests	مصالح	recourse	اللجوء إلى
undertake	يتعهد ـ يقوم بـ	force of arms	قوة السلاح
promote	يطور ـ ينمى		
diplomatic	دبلوماسي		

ترجمة الوثيقة:

معاهدة الصداقة بين إيطاليا والحبشة

الموقعة فى ٢ أغسطس ١٩٢٨

إن جلالة فيكتور عمانويل الثالث ملك ايطاليا وصاحبة الجلالة زوديتى إمبراطورة إثيوبيا يرغبان فى أن تكون الصداقة بين دولتيهما أكثر إستقراراً ودواماً ورغبة فى إستمرار تطوير العلاقات الإقتصادية بين الدولتين قد وافقا على مايلى:

المادة الأولى: سيكون هناك سلام مستمر وصداقة دائمة بين مملكة ايطاليا والمملكة الإثيوبية.

المادة الثانية: تتعهد حكومة الدولتين بعدم إتخاذ أى إجراء تحت أى ظرف من الظروف يكون من شأنه التأثير على إستقلال الطرف الآخر. وأن يحافظ كل من الطرفين على مصالح الطرف الآخر.

المادة الثالثة: تتعهد الدولتان بتطوير وتنمية التجارة القائمة بين الدولتين.

المادة الرابعة: توافق الدولتان على اللجوء الى إجراءات التحكيم أو الوساطة حول أى خلافات تنشب بينهما وأن تسوى بالوسائل الدبلوماسية العادية ودون اللجوء الى إستخدام قوة السلاح.

المادة الخامسة: سوف يتم إعتماد هذه الإتفاقية والتى تسجل فى عصبة الأمم ويتم تبادلها بعد الاعتماد وسوف تصبح سارية المفعول وسيتم إعتمادها فى أديس أبابا بأسرع ما يمكن.

المادة السادسة: ستظل هذه المعاهدة سارية المفعول لمدة عشرين عاما بعد تبادل التصديقات وبعد إنتهاء مدة المعاهدة سوف تجدد عاماً بعد الآخر.

حررت من نسختين باللغتين الإيطالية والأمهرية وكل من النصين مطابق للآخر وسوف تظل نسخة فى أيدى الحكومة الإيطالية بينما تظل الأخرى فى أيدى الحكومة الاثيوبية.

وقعت فى أديس أبابا فى ٢ أغسطس ١٩٢٨

(٢٦ من شهر سنة ١٩٠١ ـ بالتوقيت الحبشى)

التعليق على الوثيقة:

بعد الهزيمة الكبرى لايطاليا فى موقعة عدوة عام ١٨٩٦ إعترفت ايطاليا فى معاهدة الصداقة التى وقعت فى ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ باستقلال إثيوبيا ورسمت الحدود بين الدولتين وخرجت إثيوبيا من عدوة ذات قوة وبأس واتجهت إليها وفود فرنسا وانجلترا وروسياوتركيا كل يعرض مشروعاته العمرانية لتنمية مواردها وكان لهزيمة الإستعمار الأوروبى أثره فى اعطاء إثيوبيا أربعين عاما أخرى من الإستقلال، وحاول منليك طوال هذه الفترة أن يوسع مملكته[1].

وجاء عام ١٨٩٧ ليشهد هذا التكالب الأوروبى على منطقة القرن الأفريقى بعد هزيمة عدوة حيث تم تحديد المجال للنفوذ البريطانى فى الصومال وعلاقته مع إثيوبيا كما ناقشت بعثة (لاجارد) مسائل الحدود مع منليك وتنازلت فرنسا عن بعض الأجزاء لصالح إثيوبيا مقابل الحصول على بعض الضمانات التجارية مثل الاتفاق على إنشاء خط حديدى بنين جيبوتى وداخل إثيوبيا لكى يصبح الصومال الفرنسى هو المنفذ الوحيد لتجارة إثيوبيا.

وشهدت الفترة من عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٢٠ نضال الزعيم الصومالى محمد بن عبد الله ضد بريطانيا وإثيوبيا ونتيجة لذلك سحب الإثيوبيون

---

(١) يرجع لمعاهدة ٢ مايو ١٨٨٩.

قواتهم من المناطق الصومالية في عام ١٩٠٤ واضطرت كل من بريطانيا وايطاليا الى الاعتراف بحقوق الشيخ محمد بن عبد الله واتباعه فى نوجال وهود. وفى عام ١٩٠٦ عقد الاتفاق الثلاثى البريطانى الإيطالى الفرنسى بقصد المحافظة على الوضع الراهن فى إثيوبيا من الناحيتين السياسية والاقليمية كما حددته الاتفاقيات السابقة بين هذه الدول وتعهدت الدول ببذل ما فى وسعها للمحافظة على المصالح الاثيوبية بالإضافة الى مصالح كل من انجلترا ومصر وفرنسا فى المناطق المحددة لكل منها، وكان الغرض من هذا الاتفاق هو تحاشى التصادم بين هذه الدول فى حالة تدهور اثيوبيا بعد وفاة منليك.

وفى ١٦ مايو ١٩٠٨ وقعت اثيوبيا معاهدة مع ايطاليا نصت على ان خط الحدود يجب أن يمر الى الشمال الغربى حتى نهر شبيلى بحيث تقع كل أراضى القبائل الساحلية داخل إطار النفوذ الإيطالى بينما يقع اقليم أوجادين داخل دولة إثيوبيا، وفى عام ١٩١٠ تشكلت لجنة ايطالية اثيوبية لتحديد الخط ولكنها لم تنجح فى مهمتها لعدم إتفاق الطرفين على حدود القبائل، وبعد وفاة منليك عام ١٩١٣ خلفه (ليج ياسو) لكنه خلع عام ١٩١٦ نظراً لتحالفه مع ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى وتولت العرش ابنة منليك الإمبراطورة زوديتو وصار الرأس تافارى (فيما بعد هيلاسلاسى) وصياً على العرش، وعند وفاتهافى ٣ أبريل ١٩٣٠ تولى هيلاسلاسى الحكم، وفى عهد هذه الإمبراطورة وقعت ايطاليا معاهدة الصداقة فى ٢ أغسطس ١٩٢٨ بقصد زيادة نفوذها داخل إثيوبيا نفسها لكن الاثيوبيين وقفوا امام هذه المعاهدة الايطالية وبدأت المشكلات بين الدولتين بوصول الفاشيين الى الحكم، وبالرغم من إنضمام إثيوبيا الى عصبة الأمم فإن ايطاليا قامت بغزوها فى عام ١٩٣٦ ودخلت القوات الايطالية أديس أبابا فى مايو ١٩٣٦ لمحو هزيمة عام ١٨٩٦ فى عدوة وهرب هيلاسلاسى الى بريطانيا التى قدمت العون والمساعدة حتى أعادته الى دولته عام ١٩٤١ ـ ١٩٤٢.

ويلاحظ على هذه المعاهدة ما يلي:

أولاً: تحمل هذه المعاهدة عنوان معاهد الصداقة بين ايطاليا واثيوبيا وهو عنوان يحمل فى طياته سعى ايطاليا إلى إقامة علاقات صداقة مع إثيوبيا التى كانت سبباً فى هزيمتها هزيمة منكرة عام ١٨٩٦ والتى جعلت كل هدف الإيطاليين التركيز على محو هذه الهزيمة من دولة أفريقية وكما يقول موسولينى إن أرقام الخسائر فى عدوة جعلته يفكر جديا منذ عام ١٩٢٢ فى محو عار هذه الهزيمة.

ثانياً: من يقارن نصوص هذه المعاهدة والمادة ١٧ من معاهدة أوتشيالى عام ١٨٨٩ يدرك إلى أى مدى وصلت إيطاليا من الذل والهوان، فبعد أن كانت تسعى الى فرض حماية كاملة على أثيوبيا وتمنع إتصالها بالقوة الأوربية قبل الرجوع اليها حسب التفسير الإيطالى للمادة (١٧) فإن هذه المعاهدة تسعى الى صداقة دائمة والإلتزام باستقلال كل من الطرفين.

ثالثاً: تعتبر هذه المعاهدة بمثابة عملية تمويه من جانب إيطاليا للاثيوبيين فى عهد الامبراطورة حيث كان هدف ايطاليا مبيتاً على الانتقام بأى وسيلة خاصة بعد وصول الفاشيين الى السلطة. ولذا فأن عقد هذه المعاهدة فى مثل هذه الظروف وبعد كل هذا الصراع لانجد له تفسيراً سليماً. فهذه المعاهدة التى تحمل طابع الصداقة ولاتفكر فى أى نية عدوانية من جانب إيطاليا قبل مرور عشرين عاماً عل الأقل حسب نصوص المعاهدة ـ تتلاشى وتصبح مجرد قصاصات أوراق حين تحين الفرصة وتأتى لحظة الإستعداد للإنتقام، فتنسى ايطاليا الصداقة وتنسى ماذكرته عن اللجوء الى التحكيم والوساطة وتتوغل قواتها داخل إثيوبيا ولم يهدأ بالها ولم يشف الغليل إلا بدخول العاصمة وطرد

هيلاسلاسى من الحكم فأين الصداقة بين الدولتين؟ وأين السلام الدائم؟ وأين اللجوء الى التحكيم.؟

رابعاً: وتعتبر هذه المعاهدة نموذجا لمعاهدات وقعتها القوى الأوربية مع الزعماء الأفارقة من أجل المصالح الإقتصادية والسعى نحو تحقيق السلام والأمان وذلك ضماناً للسيطرة على موارد هذه الدول ولمنع سيطرة قوى أخرى ـ لكن هذه القوى الأوروبية لاتلبث أن تنقض ما وعدت به وتضرب عرض الحائط بهذه المعاهدات ولاتحترم حتى المواثيق الدولية طالما أن الفرصة صارت سانحة لتحقيق المزيد من الإمتيازات والسيطرة وبسط النفوذ دون أدنى اهتمام بمعاهدات وقعت ووثائق متبادلة، ولذا فإن هذه المعاهدات تمثل نموذجاً فريداً من ألاعيب القوى الأوروبية تجاه الزعامات المحلية الأفريقية والتى لم يحسب لها أى حساب عندما تتعارض هذه البنود مع المصالح القومية لهذه القوى الأوروبية.

وأخيراً فان معاهدة الصداقة بين إيطاليا وإثيوبيا ليست سوى سلسلة من المناورات بين دولتين إحداهما أفريقية والأخرى أوروبية توسعية، كل منهما يسعى الى توسيع أملاكه على حساب القبائل المجاورة فكيف تتحقق صداقة بينهما رغم هذا التنافس ورغم هذا السعى للتوسع ورغم سعى ايطاليا الى الإنتقام من هزيمة عنيفة إصابتها على أيدى الإثيوبيين.

إن مفهوم الصداقة الذى افتتحت به هذه المعاهدة كانت المقدمة للهجوم والفاتحة للتوسع الإيطالى والخاتمة لعهد الصداقة الزائفة أملاً فى محو عار الهزيمة.

27

Declaration of the Rights of man

The representatives of the French people, organized as a National Assembly, believing that the ignorance, neglect, or contempt of the rigtht of man are the sole causes of public calamities and of the corruption of governments - have determined to set forth in a solemn declaration the natural, inalienable, and sacred of man, in order that this declaration, being constantly before all the members of the social body, shall remind continually of their rights and duties; in order that the acts of the legislative power, as well as those of the executive power, may be compared at any moment with the objects and purposes of all political institution and may thus be more respected; and lastly, in order that the grievances of the citizens, based hereafter upon simple and incontestable principlies, shall tend to the maintenance of the constitution and redound to the happiness of all. Therefore the National Assembly recognizes and proclaims, in presence and under the auspices of the Supreme Being, the following rights of man and the citizen:

Art. 1. Men are born and remain free and equal in rights. Social distinctions may be founded only upon the general good.

(١) هذه هى الترجمة الإنجليزية الرسمية للإعلان.

Art. 2. The aim of all political association is the preservatoin of natural and imprescriptible rights of man. These rights are liberty, poverty security and resistance to oppression.

Art. 3. The Principle of all sovereigegnty resides essentially in the nation. No body nor individual may exercise any authority which does not proceed directly form the nation.

Art. 4. Liberty consists in the freedom to do everything which injures no one else; hence the exercise of the natural rights of each man has no limits except those which assure to other members of the society the enjoyment of the same rights. These limits can be determined by law.

Art. 5. Law can only prohibit actions as are hurtful to society. Nothing may be prevented which is not forbidden by law and no one may be forced to do anything not provided for by law.

Art. 6. Law is the expression of the general will. Every citizen has right to participate personally, or through his representative in its formation. It must be the same for all. whether it protects or punishes. All citizens, being equal in the eyes of the law, are equally eligible to all dignities and all public position and occupations, according to their abilities, and without distinction except that their virtues and talents.

Art. 7. No person shall be according, arrested, or imprisoned except in the cases and according to the forms prescribed by law. Any one soliciting, transmitting, executing, or causing

to be executed, any arbitrary order, shall be punished. But any citizen summoned or arrested in virtue of the law shall submit without delay as resistance constitutes an offence.

Art. 8. The law shall provide for such punishments only as are strictly and obviously necessary, and no one shall suffer punishment except it be legally inflicted in virtue of a law passed and promulgated before the commission of the offence.

Art. 9. As all persons are held innocent until they shall have been declared guilty. If arrest shall be deemed indispensable, all harshness not essential to the securing of the prisoner's person shall severely repressed by law.

Art. 10. No one shall be disquieted on account of his opinions, including his religious views, provided their by law.

Art. 11. The free communicatin of ideas and opinions is one of the most precious of the right of man. Every citizen may, accordingly, speak, write, and print with freedom, but shall be responsible for such abuses of this freedom as shall be defined by law.

Art. 12. The security of the rights of man of the citizen requires public military forces. These forces are therefore,established for the good of all and not for the personal advantage of those to whom they shall be entrusted.

Art. 13. A common contribution is essential for the maintenance of the public forces and for the cost of administratin. This should be equitably distributed among all the citizen in proportion to their means.

Art. 14. All the citizen have a right to decide. either peronally of by their representatives, as to the necessity of the public contributions, to grant this freely, to know to what uses it is put, and to fix the proportion, the mode of assessment and of collection and the duration of the taxes..

Art. 15. Society has right to require of every public agent an account of his administration.

Art. 16. A society in which the observance of the law is not assured, nor the separation of powers defined, has no constitution at all.

Art. 17. Since property is an inviolable and sacered right, no one shall be deprived thereof except where public necessity, legally determined, shall cleary demand if, and then only on condition that the owner shall have been previously and equitably indemnified.

1st August - 1789

بعض الكلمات الواردة فى الوثيقة:

representatives	ممثلون	National Assembly	الجمعية التأسيسية
Ignorance	تجاهل	Right	حقوق
determind	صمم	Corruption	اضطراب
remind	يذكر	calamities	نكبات
legislative power	سلطة تشريعية	solemn	مهيب ـ مقدس
institutions	مؤسسات	acts	يمثل
based	قائمة على	executive power	سلطة تنفيذية
maintenance	محافظة	grievances	شكاوى

redound	يعزز	incontestable	لايقبل الجدل
supreme being	الكائن الأسمى ـ الله	constitution	دستور
association	اتحاد	auspices	رعاية
resistance	مقاومة	distinctions	تمييز
oppression	ظلم	imprescriptible	لايجوز انتزاعه
reside	يكمن	sovereignty	سيادة ـ سلطة
injure	يضر ـ يؤذى	proceed	ينبع من
determine	يحدد	limit	حد
elegible	مؤهل	hurtful	مؤذى
virtues	مزايا	dignities	كرامات
accused	متهم	talent	مواهب
transmit	ينتقل	solicit	يلتمس
arbitraty	استبدادى	excute	ينفذ
offence	إساءة أو إهانة	Rights	حقوق
guilty	مذنب	innocent	برى
deem	يعتبر	Ignorance	تجاهل
harshness	قسوة	indispensable	لامفر منه
disquiet	يزعج ـ يقلق	repress	يقمع
abuse	إساءة استخدام	manifestation	اظهار ـ توضيح
public necessity	المنفعة العامة	assessment	تقييم
Contempt	عدم احترام	indemnify	يعوض
		Corruption	اضطراب

ترجمة الوثيقة:

إن ممثلى الشعب الفرنسى المجتمعين على شكل جمعية تأسيسية إيماناً منهم بأن تناسى أو الجهل بحقوق الإنسان كان السبب وراء كل النكبات والإضطرابات التى تعانى منها الحكومات.

قرروا أن يعلنوا حقوق الإنسان لكى يكون هذا الإعلان أمام أفراد المجتمع ليتذكروا دائماً حقوقهم وواجباتهم حتى تكون تصرفات السلطة التنفيذية، وكذا السلطة التشريعية موضع النظر وبالتقييم والإحترام فى ضوء الدساتير.

ولكى تبحث كل مشاكل المواطنين فى ضوء مبادىء واضحة تهدف لتحقيق السعادة للجميع.

ولهذا فإن الجمعية التأسيسية تعلن أمام الله حقوق الإنسان فيما يلى:

مادة ١ : يولد الناس احراراً ومتساويين فى الحقوق ولاتكون هناك فروق إجتماعية إلا إذا إقتضت مصلحة المجتمع ذلك.

مادة ٢ : الغرض الأساسى من المجتمع هو صيانة الحقوق الطبيعية للإنسان. وهى حق الحرية، والملكية، ومقاومة الظلم، والطمأنينة الشخصية.

مادة ٣ : الأمة مصدر السلطات ولايباشر أحد حكماً ولايكون له سلطان الا بتفويض من الأمة.

مادة ٤ : الحرية هى أن يعمل الإنسان ما يريد بشرط ألا يضر بالغير وبالمجتمع ومن ثم فإن ممارسة الإنسان لحقوقه الطبيعية لايحدها الا ما يكفل لأعضاء المجتمع الآخرين التمتع بنفس الحقوق والحدود التى يجب ألا يتعداها الإنسان ويحددها القانون.

مادة ٥ : القوانين بجب الا تمنع إلا ما يضر بالمجتمع وما لا تمنعه فهو مباح.

مادة ٦ : القوانين مصدرها إرادة الأمة، فيجب أن يشترك ممثلوها فى وضعها والجميع متساوون أمام القانون وبذا فإن جميع الوظائف والخدمات مفتوحة أمام الجميع بشرط الكفاءة.

مادة ٧ : لايجوز إتهام شخص أو حبسه إلا فيما ينص عليه القانون وكل من

يخرج عنه ذلك يعاقب ولكن متى كانت أوامر القبض قانونية وجب على الإنسان عدم مقاومتها.

مادة ٨ : يجب أن تكون العقوبة متناسبة مع الجرم فلا تطرف فيها ولايعاقب الإنسان إلا بموجب قانون صدر قبل الجريمة.

مادة ٩ : dفرض فى الإنسان البراءة الى أن تثبت الإدانة والقانون يمنع استخدام البطش أو القوة لإجبار الشخص على الإعتراف.

مادة ١٠ : للانسان الحرية فى أن يعبر عن أرائه ومعتقداته حتى الدينية بشرط عدم المساس بالنظام العام والأمن والقانون هو الحكم فى ذلك.

مادة ١١ : حرية الخطابة والكتابة والنشر مباحة على أن يتحمل الشخص مسئولية إستعمال هذا الحق، ولمنع إساءة استعمال هذا الحق إما بفرض رقابة مسبقة أو ينشر الشخص مايشاء على أن يتحمل النتائج التى تترتب على ذلك.

مادة ١٢ : الشرطة لازمة لحفظ النظام وحماية القانون ولذا فهذه القوات مهمتها الصالح العام وليس لخدمة شخص معين أو سلطة معينة.

مادة ١٣ : الضرائب لازمة لسد نفقات القوة التى تحفظ الأمن ـ لكن يجب أن يتحمل عبء الضرائب كل المواطنين حسب مقدرة كل منهم.

مادة ١٤ : يجب أن يتحقق المواطنون بأنفسهم أو عن طريق ممثليهم أن هناك ضرورة لفرض الضرائب وكذلك يتتبعون وجوه صرفه ليتحققوا من أنها أنفقت فى وجهها الصحيح.

مادة ١٥ : للمجتمع الحق فى محاسبة أى موظف عمومى عن الإدارة الموكولة له.

مادة ١٦: المجتمع الذى لا يسود فيه القانون والذى لايتحقق فيه الفصل بين السلطات لاقوام له.

مادة ١٧: الملكية حق مقدس للشخص، فلا يجرد المالك من ملكيته إلا للمصلحة العامة وفى هذه الحالة يعوض تعويضاً مناسباً.

تعليق على الوثيقة:

لما قامت الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ ـ كانت أول خطوة خطاها ممثلو الطبقة العامة أنهم طالبوا أن ينضم اليهم ممثلو الاشراف وممثلو رجال الدين ونجحوا فى ذلك وتحول مجلس الطبقات الى (جمعية وطنية تأسيسية) إعتبرت مهمتها وضع دستور لفرنسا يحدد إختصاصات كل سلطة من السلطات الثلاثة (التنفيذية والتشريعية، والقضائية).

وكان من أهم إنجازات الجمعية الوطنية التأسيسية ـ إعلان حقوق الإنسان ـ الذى أصبح اعلاناً عالمياً تسترشد بمبادئه كافة الدساتير وتسعى كل الشعوب لتحقيق ما جاء فيه من مبادىء وتحتفل به الشعوب الحرة كل عام.

وكان هذا الإعلان ضرورياً قبل أن تتم الجمعية مهمتها فى وضع الدستور فى ضوء هذا الإعلان وجاء هذا الإعلان فى مقدمة و١٧ مادة.

ويلاحظ على هذا الإعلان:

١ ـ أن كلمة إعلان قُصدت بالذات لأن الجمعية إعتبرت أنه ليس من سلطتها أن تمنح أو تمنع لأنها أخذت بنظرية أن ما فى هذا الإعلان لايخرج عن الحقوق الطبيعية للإنسان بحكم إنسانيته، فالجمعية تعلن هذه الحقوق، وشرحت الجمعية فى المقدمة قيمة هذا الإعلان فذكرت أن تناسى الناس لهذه الحقوق كما حدث فى الماضى ترتبت عليه كل

المساوىء، فهذا الإعلان الهدف منه أن تكون هذه الحقوق الطبيعية أمام الناس فلا يهملونها ولايتهاونون فيها بل يتمسكون بها.

٢ ـ لم يتحدث هذا الإعلان عن حقوق الفرنسيين بل عن حقوق الإنسان كإنسان وفى أى مكان وأى بلد وهذا يوضح ما ساد العقول يومئذ من فكرة إنسانية سامية، فقد شعروا أن قضية الحرية هى قضية الإنسانية جميعها، وهذه ميزة ميزت الثورة الفرنسية عن غيرها من الثورات.

٣ ـ المواد السبعة عشر تشرح بجلاء ووضوح هذه المبادىء السامية التى أعلنتها الجمعية الوطنية التأسيسية.

ويجب أن نذكر أنه لاينقص من قيمة هذا الإعلان أن الدستور الذى وضعته الجمعية مثلاً لم يأت محققا لكل ما فى الإعلان، فالإعلان يمثل الهدف الذى يسعى اليه الجميع. وحتى إذا كانت فرنسا والأحداث التى حدثت بعد ذلك فيها جاء كثير منها مغايراً لمبادىء هذا الإعلان ـ فإن قيمة الإعلان لم تهتز قط وكانت له تأثيراته الضخمة فى المجتمعات الأخرى خارج فرنسا.

٤ ـ ومن تحليل مواد الإعلان يتضح لنا أنه لم يترك شيئا يتعلق بحرية الإنسان الشخصية أو حقوقه فى الملكية أو حقوقه الدستورية أو القضائية أو ما يتعلق بحقوق أفراد الشعب فى إختيار الحكومة التى يريدونها وفى محاسبة الحكام عن طريق نواب الشعب ـ إلا وتعرض لها بالتفصيل.

وهذا يوضح أهمية وقيمة وسمو هذا الإعلان الذى كما قلنا تسعى كل المجتمعات لتحقيقه، وقيمة المجتمع وتقدمه تقاس بمدى نجاحه وتوفيقه فى صيانة هذه الحقوق التى نص عليها هذا الإعلان، وفى مدى تمتع أفراد المجتمع بهذه الحوق دون أى مساس بها فى الحدود التى أوضحها الإعلان والقانون.

للمزيد من المعلومات يرجع إلى:

١ ـ جرانت، ا ج، تمبرلى، هارولد: أوروبا فى القرنين التاسع عشر والعشرين (١٧٨١ ـ ١٩٥٠) ترجمة بهاء فهمى ـ مراجعة أحمد عزت عبد الكريم.

٢ ـ فشر، هربرت: تاريخ أوروبا ـ ترجمة أحمد نجيب هاشم، وديع الضبع.

٣ ـ شوقى الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ أوروبا الحديث (١٩٩٨).

28

The Treaty of Tordesillas.

June 7, 1494

Whereas a certain controversy exists between the said lords, their constituents, as what lands, of all those discovered in the ocean sea up to the present day; the date of this treaty, pertain to each one of peace and concord, and for the preservation of the relationship and love of the said King of Portugal for the said King and Queen of Castile, Argon, etc. it being the pleasure of their Highnesses, They.... covenanted and agreed that a boundary or stright line be determined and drawn north and south, form pole to pole, on the said ocean sea, from Tordesillas is a town N. central of Spain. Here in 1494 Spain and Portugal signed a treaty dividing non-christian world into two zones of influence. The treaty followed the popal dull of 1493 which had given the new world to Spain and Africa and India to Portugal but it shifted the line to the giving Portugal the clain to Brazil the Arctic to the Antarctic pole. This boundary or line shall drawn straight,as aforesaid. at a distant of three hundred and seventy leagues west of the Cape Verde Islands, being calculated by degrees.

And all lands, both Islands and mainlands, found and discovered already, or to be found and discovered hereafter, by the said King of Portugal and by his vessels on this side of the

east, in either north or south latitude, on the eastern side of the said bound, provided the said bound is not crossed, shall belong to and remain in the possession of, and pertain forever to, the said King of Portugal and his successors. And all other Lands, both islands and mainlands, found or to be found hereafter, ... by the said King and Queen of Castile, Aragon etc, and by their vessels, on the western side of the said bound, determined as above, after having passed the said bound toward the west, in either its north or south latitude, shall belong, to.. the said King and Queen of Castille, Leon. The said representatives promise and affirm..that from this date no ships shall be dispatched - namely as follows: the said King and Queen of Castile, leon, Argon ect. for this part of the bound.. which pertains to the said King of Portugal.. nor the said King of Portugal to the other side of the said bound which pertains to the said King and Queen of Castile, Aragon, etc - for the purpose of discovering and seeking any mainlands or islands, or for the purpose of trade,barter, or conquest of the said King and Queen of Castile..... on sailing thus on this side of the said bound, should discover any mainlands or islands in the region pertaining, as above - said, to the said King of Portugal, such mainlands or islands shall belong forever to the said King of Portugal and his heirs, and their Highnesses shall order them to be surrendered to him immediately. And if the said ships of the said King of Portugal discover any islands or mainlands in the regions of the said King and Queen of Castile... all such

lands shall belong to and remain forever in the possession of the said King and Queen of Castile... and their heirs, and the said King of Portugal shall cause such lands to be surrendered immediately..

And by this present agreement, they.. entreat our most Holy Father that his Holiness be pleased to confirm and approve this said agreement, according to what is set forth therein, and that he order his bulls in regard to it to be issued to the parties or to whichever ofthe parties may solicit them with the tenor of this agreement incorportaed therein,and that he lay his censures upon those who shall violate or oppose it at any time, whatsoever.

29

Treaty of Peace between France and Tunis

12 May 1881

"The government of the French Republic and that of His Highness The Bey of Tunis, wishing to prevent for ever the renewal of the disturbanceswhich have recently occurred on the frontiers of the two States and on the Tunisian coast, and being desirous of drawing closer their ancient relations of friendship and good neighbourhood, have determined to conclude a Convention to this effect, in the interest of the two High Contracting Parties.

In consequence, the president of the French Republic has named as his Plenpotentiary M. le General Breard, who has agreed with His Highness the Bey upon the following stipulations:

Confirmation of existing Treaties between France and Tunis.

Art. I, The Treaties of Peace, Friendship, and Commerce, and all other Conventions actually existing between the French Republic and His Highness the Bey of Tunis, are expressly confirmed and renewed.

Temporary Occupation by French Troops of certain points in Tunis.

Art. II, With a view of facilitating the accomplishment by

the French Republic of the measures which it will have to take in order to attain the end proposed by the High Contracting Parties, His Highness the Bey of Tunis consents that the French military authorities should occupy the points which they may deem necessary to ensure the re-establishment of order and the security of the frontiers and of the coast.

French Occupation to cease on re-establishment of Order.

This occupation shall cease when the French and Tunisian military authorities shall have recognized by common consent that the Local Administratin is capable of guaranteeing the maintenance of order.

French assistance to be afforded to the Bey

Art. III. The Government of the French Repulich undertakes to give constant support to His Highness the Bey of Tunis against any danger which may menace the person or dynasty of His Highness, or which may compromise the tranquillity of his States.

Guarantee of existing Treaties between Tunis and Foreign Powers.

Art. IV. The Government of the French Republic guarantees the execution of the Treaties at present existing between the Government of the Regency and the different European powers.

Appointment of a French Minister-Resident in Tunis.

Art. V. The Government of the Rrench Eepublic shall be

represented near His Highness the Bey of Tunis by a Minister-Resident who be the medium of communication between the French Government and the Tunisian authorities for all affairs common to the two countries.

French Diplomatic and Consular Agents to protect Tunisian Interests abroad.

Art. VI. The Diplomatic and Consular Agents of France in foreign countries will be charged with the protection of Tunisian interests and of the nationals of the Regency.

No International Act to be conducted by the Bey without French authority.

In return, His Highness the Bey undertakes to conclude no act having an international character without having communicated it to the Government of the French Republic, and without having previously come to an understanding with them.

Tunisian Finances and Creditors of Tunis.

Art. VII. The Government of the French Repulic and the Government of His Highness th Bey of Tunis reserve to themselves the right to fix, by a common agreement, the bases of a finacial orgnization of the Regency, which shall be of a nature to assure the service of the Pulblic Debt, and to guarantee the rights of the creditors of Tunis.

War Contributions to be imposed on unsubdued Tribes

Art. VIII. A war contribution will be imposed on the unsubdued tribes on the frontier and on the coast. A further Convention will settle the amount of it and the method of collecting it, for which the Government of His Highness the Bey hold themselves responsible.

Prevention of introductin of Arms, & c, into Algeria through Tunisian Territory.

Art. IX. In order to protect the Algerian possession of the French Republic against the smuggling of arms and munitions of war the Government of His Highness the Bey of Tunis undertakes to prohibit any introduction of arms or of munitions of war by the Island of Djerba, the Port of Gabes, or the other ports of the south of Tunis.

Ratification

Art. X. The present Treaty will be submitted for the ratification of the Government of the French Republic, and the instrument of ratification will be returned to His Highness the Bey with as little delay as possible.

Treaty rights of Foreign powers to be maintained.

After the conclusion of this Treaty, an cxchange of notes took palce between the British and French Governments (16th and 20th May, 1881), by which it was agreed that the Conventions then existing between Tunis and Foreign Powers should be maintained and respected.

Law sanctionaed by Imperial Iradé for the Prohibition of the Traffic in Black Slaves. 16th December, 1889.

1. The traffic in black slaves in Ottoman dominions, their import into any part of the Ottoman Empire or its dependencies, and their transit by sea or and through the Ottoman dominions and export to foreign countries is forbidden.

2. Black salves accompanying their masters or mistresses abroad as domestic servants, or found on board merchant-vessels as part of the crew, are exepted from this prohibition. But the owners of balck domestic servants must have in their possession a certificate showing in what capacity their servants accompany them, and giving their ages and descriptions, and the number and descriptions of black slaves serving on board ship as part of the crew, as well as the nature of their employment, must be entered on the ship's articles.

3. Black slaves whose owners have no such certificates, or who are not registered in the ship's articles, as required in Article 2, shall be considered free, and shall be furnished with certificates of manumission by the Court, or if, there is no Court, by the local authorities, and their owners looked upon as slave-dealers. But if these latter prove that they are not salve-dealers they shall be exempt from the penalty provided by law.

4. Passports shall be given to free balcks about to travel abroad from the Ottman dominions showing that they are free men and at liberty to dispose of themselves without restriction or reserve. But in the offical papers which, according to Article 2, are required for blacks accompanying their owners as domestic servants, their age, descriptons and the capacity in which they accompany their masters must be set forth.

5. Person proved to be directly or indirectly concerned in the black slave trade, contrary to the prohibition contained in Article 1, as well as their assistants and the captains of ships which carry slaves, shall, for the first offence, be condemned to one year's imprisonment, and in case of repeated convictions the sentence shall be increased each time by one year. And in any case the slaves found in their possession shall be seized without compensation, and furnished with certificates of manumission according to Article 3.

6. If among the saves seized in virtue of the prohibition there are any infants or minors, the persons dealing in them, and if any mutilation or other operation forbidden by law be found to have taken place, the authors of such crime shall, in addition to the punishment provided in Article 5, be condemned to the penalties provided in the special Articles of the Penal Code.

7. On any crime, such as the mutilation mentioned in Article 6, or slave traffic in infants and minors, being reported or

witnessed in any part of the Ottman Empire, the officers of the Civil Government shall, within the limits of their competence according to law, arrest and imprison the accused persons and hand them over to the competent Court, together with process-verbal embodying the preliminary investigations and any other documentary evidence which may lead to their conviction.

8. According to the Convention concluded between Turkey and England on the 11th Rebi-ul-Akhar, 1297, the ships of war of the two countries, upon falling in with any slavers, shall seize them, with all materials and propery on board, whether they fly the Turkish or English flag. And of these vessels,those flying the English flag shall, when captured by Turkish ships, be handed over to the English Government in order that the provisions of the law may be applied to them, and the promised bounties obtained form them, and likewise ships engaged in the balck slave trade flying the Tutkish colours, which shall be captured by the cruisers of the two contries, shall be handed over to the Ottman Government and the formalities connected with the bounties shall be fulfilled.

9. On a vessel in which negro slaves are found being captured and handed over to the Turkish authorities, a fine of 5 Turkish liras for each slave shall be inflicted by the Court on the owner, or if he be elsewhere, on the captian of ship,and given as bounty to the officers and crew of the

capturing cruiser, and the costs of the trial shall be separately levied on behalf of the Court. If the owner or the captain of the captured vessel refuse to pay the said fine and the expenses of the Court, a portion of the property belonging to the vessel, not being the cargo, sufficient to cover the above-mentioned fine and expenses and if a portion does not suffice, the whole of it-shall be sold by auction by the Court; and if this does nnt meet the case, the vessel shall be sold by the Court; and in this case, after subtracting from the price of the vessel the expenses of the trial and the bounty money, the surplus, it there by any, shall be handed over to the owner or the vessel. The judgments iussed by the competent Courts for the sale of the vessel, materials, and property shall be absolute.

10. In the trials which take place in connection with the black slave traffic the Public Prosecutors shall carry out the duties which belong to them by law, and the commander of the war vessel which captured the slave may also be present at such trials as private prosecutor.

22 Rebiul Akhar 1307

(December 4, 1889)

Agreement of Peace and Protection between the Italian Government and Shekh Mohammed-ben-Abdullah (Mullah). Signed at Illig, 5th March 1905

Praise to the Merciful God!

In accordance with the common desire of the Contracting Parties to afford peace and tranquility to all Somalis, Cavaliere Pestalozza, the special Enovy acting under the authority of the Itlain Government, and Said Mohammed-ben-Abdullah,, acting for himself and for the Chiefs and Notables of the tribes following him, have agreed on the complete acceptance of the following clauses and conditions:

1. There shall be peace and lasting accord between the above-mentioned Said Mohammed, with all the Dervishes dependent on him, and the Government of Italy and all its dependents among the Somali Mijjerteins and others.

In view of this and in relation thereto there shall also be peace and accord bewteen Said Mohammed, with his above-mentioned Dervishes, and the British Government, with all its dependents among the Somalis and others. So, likewise, shall there be peace between the Said, with his above-mentioned Dervishes, and the Government of Abyssinia, with all its dependents. The Italian Goverment guarantee and pledge themselves on behalf of their dependents, as also on behalf of the British Government.

Every disagreement or differnece between the Said and his people and the dependents of the Italian Goverment, or those for whom the Government have pledged themselves-as, for example, the English and their dependents-shall be settled in a peaceful and friendly manner by means of "erko" or of Envoys form the two parties under the presidency of an Itlain Delegate, and also in the presence of an English Envoy whenever British interests are concerned.

2. Said Mohammed-ben-Abdullah is authorized by the Italian Government to establish for himself and his people a fixed residence at the point most conveninet for communication with the sea, between Ras Garad and Ras Gabbe.

This also with the approval of Yusuf Ali and of Sultan Osman Mahmud.

That residence and all its inhabitants shall be under the protection of the Italian Government and under their flag.

If and when the Italian Government so desire, they shall be at liberty to instal in that residence a Representative of Italian nationality, or other person, as Governor, with soldiers and customhouse (or tithes).

Said Mohammed shall in every way afford help and support to the Government in all matters, and until the Government appoint a special Representative of their own the said Said Mohammed shall be their Procurator.

The goverment of the tribes subject to him in the interior

shall remain in the hands of Said Mohammed, and shall be exercised with justice and equity.

Moreover, he shall provide for the security of the roads and the safety of the caravans.

3. In the above-mentioned residence, commerce shall be free for all, subject to the Regulations and Ordinances of the Government. However, from henceforth the importation and disembarkation of fire-arms, cartridges, lead and powder necessary for the same, is prohibited. Said Mohammed hislef and his people pledge themselves by a formal and complete pledge, as also by oath before God, to prevent the traffic, importation, and disembarkation of salves and fire-arms whencesover they may come, whether by sea or land.

Whoever shall infringe this Ordinance shall be liable to such punishment as shall be considered fitting by the Government.

4. The territory assigned to Said Mohammed and his followers is that of the Nogal and the Hod comprised within the limits of the Italian sphere of interest. But in view of the special Agreement between the Governments of Itlay and England, after the despatch and return of the "erko" (Somali delegation) sent to establish peace with the English according to Somali customs, and to settle certain formalities necessary for the general tranquillity, the English shall au-

thorize Said Mohammed and his followers to enter their territories (those of the English) in the country of the Nogal, to feed their cattle there according to their former custom.

But the said cattle shall not be permitted to pass beyond the pasturages of the wells enumerated hereafter; they are the wells of Halin and from these to those of Hodin, and from Hodin to Tifafle, and from Tifafle to Damot.

In the same manner, also, in the case of the Mijjerteins, there shall be accord and peace between them all and Said Mohammed and all his Dervishes.

The question of the pasturages which is at issue between these latter and the Issa Mahmud, as also between them and the Omar Mahmud, shall be former settled with the approval and consent of the parties according to former custom.

The lands of Mudug and Calcaio shall continue to belong to Yusuf Ali and his sons.

All questions between the Dervishes and their neighbours shall be referred to the examination and the decision of the Italian Government.

In confirmation of all that is aobve stated, and as a pledge of the Contracting Parties, this document has been signed in duplicate by Said Mohammed-ben-Abdullah for himself and the Servishes his followers, and by Cavaliere Pestalozza, the authorized Delegate of the Italian Government, at Illig, Sun-

day, the 28th of the month of Zelheggia, in the year 1322 of the Hegira, corresponding to the 5th March in the year 1905.

I have read the above document, have understood its entire contents, have accepted it all in perfect sincerity, and have signed it in short, Cavaliere Pestalozza, Representative, knows my state- in good faith.

Sayed Mohammed-Ben-Abdullah.

G. Pestalozza

Illig, 5th March, 1905

The British Ambassador at Constantinople to the Ottman Minsiter for Foreign Affairs.

Constantinople, 15th May, 1906

M. le Ministre,

I lost no time in referring to my Goverriment the note which your Excellency was so good as to address to me on the 14th instant in reply to my note of the 12th on the subjct of the occupation of Taba and delimitation of the Peninsula of Sinai.

His Majesty's Government have received with pleassure your Excellency's declaration that the Sublime Porte does not question that contents of the telegram addressed by the deceased Grand Vizier, Djevad Pasha, to His Highness the Khedive on the 8th April 1892; that the withdrawal of the Imperial troops from Taba has been decided upon; and that instrcutions have been sent to the Ottoman Staff Officers now at Akaba to delimit and record on a map, jointly with the officials to be appionted by His Highness the Khedive, the line of demarcation running approximately staight from Rafeh in a southeastrly dircetion to a point on the Gulf! Akaba not less than 3 miles from Akaba so as to insure the maintenance of the status quo in the Sinai Peninsula on the bases of the telegram abovementioned of the 8th April, 1892.

On behalf of His Majesty' Government I have the honour to take act of the foregoing declarations, also of the declartions

of his Highness the Grand Vizer that orders have been sent for the withdrawal of the Ottoman troops into Turkish territory to the east of Rafeh should any have crossed to the Egyptian side and the restoration of the pillars said to have been lately destroyed there, and to express their satisfaction at the settlement of this question, which cannot fail to contribute to the maintenance and consolidation of those friendly relations which are so desirable in the interests of both countries, and which are no less appreciated by the Government of my august Sovereign than by that of His Imperial Majesty the Sultan.

I avail, & c.,

N. R. Ocnor

Agreement signed and exchanged at Rafah on (13 Shaban, 1324, 18 Ailul, 1322) October 1st, 1906, between the Commissioners of the Turkish Sultanate and the Commissioners of the Egyptian Khediviate, concerning the fixing of a Separating Administrative Line between the Vilayet of Hejza and Governorate of Jerusalem and the Sinai peninsula.

El Miralai Staff Officer Ahmed Muazffer Bey and El Bimbashi Staff Officer Mohamed Fahmi Bey, as Commissioners of the Turkish Sultanate, and Emire-el-Lewa Ibrahim Fathi Pasha and El Miralai R.C.R. Owen Bey, as Commissioners of the Egyptian Khediviate, having been intrusted with the delimitation of the Administrative Separating Line between the Vilayet of Hejaz, and Government of. Jerusalem, and the Sinai Peninsula, have, in the name of the Turkish Sultanate and the Egyptian Khediviate, agreed as follows:

Art. I. The Administrative Separating Line, as shown on map attached to this Agreement, beings at the point of Ras Taba, on the western shore of the Gulf of Akaba, and follows along the eastern ridge overlooking Wadi Taba to the top of Jebel Fort; from thence the Separating Line extends by straight lines as follows:

From Jebel Fort to a point not exceeding 200 metres to the east of the top of Jebel Fathi Pasha, thence to that point which is formed by the intersection of a prolongation of this line

with a perpendcular line drawn from a point 200 metres measured from the top of Jeble Fathi Pasha along the line drawn from the centre of the top of that hill to Morrak Point (the Mofrak is the junction of the Gaza-Akaba and Nekhl-Akaba roads). From this point of intersection to the hill east of and overlooking Thamiler-el-Radadi (place where there is water) so that the Thamils (or water) remains west of te line; thence to top of Ras Radadi, marked on the above-mentioned map as A 3; thence to top of Jebel Safra, marked as A 4; thence to top of eastern peak of Um Guf, marked as A 5; thence to that point marked as A 7; north of Thamilet Sueilma: thence to that point marked as A 8, on the west north-west of Jebel Semaui; thence to top of hill westnorth-west of Bir Maghara (which is the well in the northern branch of the Wadi Ma Yein, leaving that well east of the Separating Line); from thence to A 9; from thence to A 9 bis west of Jebel Megrah; from thence to Ras-el-Ain, marked as A 10 bis; from thence to a point on Jebel-um Hawawit, marked as A 11; from thence to half distance between two pillars (which pillars are marked at A 13) under a tree 390 metres south west of Bir Rafah, it then runs in a straight line at a bearing of 280° of the magnetie north (viz., 80° to the west) to a point on a sand-hill measured 420 metres in a straight line from the above-mentioned pillars thence in a straight line at a bearing of 334° of the magnetie north (viz., 26° to west) to the Mediterranean Sea, passing over hill of ruins on the sea-shore.

Art. II. The Separating line mentioned in Art 1 has been indi-cated by a black broken line on duplicate maps (annexed to this Agreement), which shall be signed and exchanged simultaneously with the Agreement.

Art. III. Boundary pillars will be erected, in the presence of the Joint Commission, at intervisible points along the Separating Line from the point on the Mediterranean shore to the point on the shore of the Gulf of Akaba.

Art. IV. These boundary pillars will be under the protection of the Turkish Sultanate and Egyptian Khediviate.

Art. V. Should it be necessary in future to renew these pillars, or to increase them, each party shall send a Representative for this purpose. The positions of these new pillasrs shall be determined by the course of the Separarting Line as laid down in the map.

Art. VI. All tribes living on both sides shall have the right of benefiting by the wateras heretofoe, viz., they shall retain their ancient and former rights in this respect.

Necessary guarantees will be given to Arab tribes respecting above.

Also Turkish soldiers, native individuals, and gendarmes shall benefit by the water which remained west of the Separating Line.

Art. VII. Armed Turkish soldiers and armed gendarmes will not be permitted to cross to the west of the Separating Line.

Art. VIII. Natives and Arabs of both sides shall continue to retain the same establishment and ancient rights of ownership of waters, fields, and lands on both sides as formerly.

Commissioners of the Turkish Sultanate:

Miralai Staff Officer Muzafeer

Bimbashi Staff Officer Fahmi.

Commissioners of the Egyptian Khediviate:

Emir Lewa Ibrahim Fathi

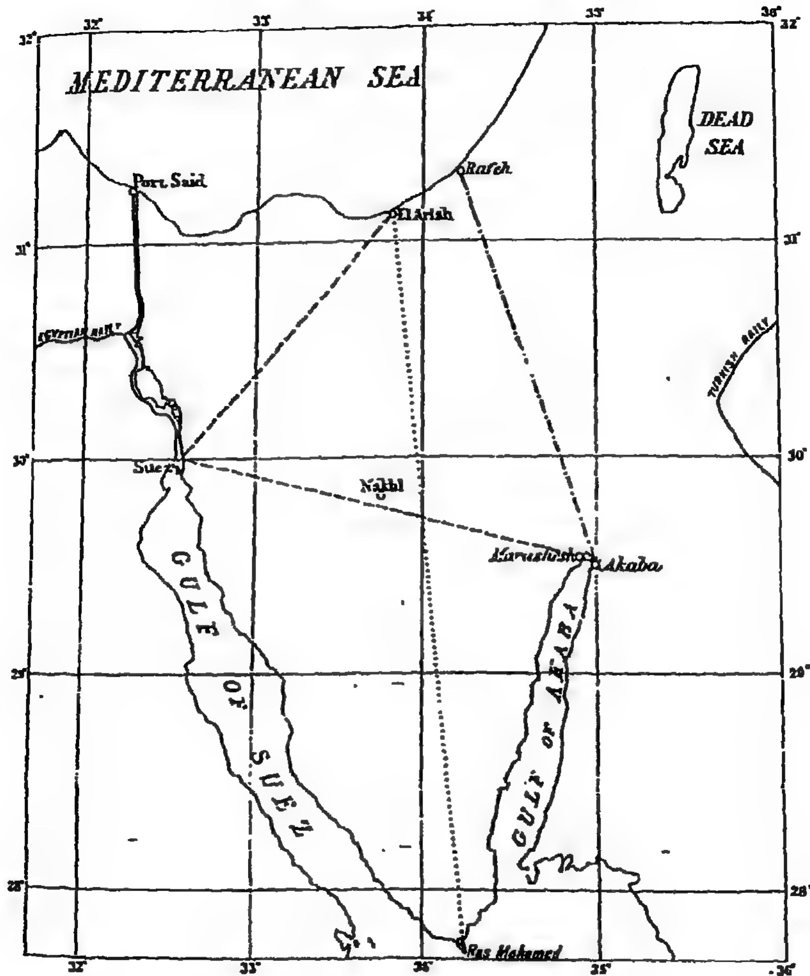
Miralai R. C.R. Owen

Inclosure 2 in No. 1.

Map showing the Demarcation of the Sinai Boundary.

MAP OF THE SINAI PENINSULA

TO ILLUSTRATE THE TURCO-EGYPTIAN FRONTIER DISPUTE.



Line claimed by Ottoman Government . ———————

Proposed compromise . - - - - - ·················

General Line settled by Agreement of October 1, 1906 ·—·—·—·

The Treaty of Versailles between the principal allied and Associated powers and Germany, June 28, 1919[1]

Part 1

The Covenant of the League of Nations

The High Contraction parties,

In order to promote international co-operation and to achieve international peace and security.

By the acceptance of obligations not to resort to war.

By the presciption of open just and honourable relations between nations.

By the firm estalishment of the understandings of international law as the actual rule of Conduct amoung Governments..

Agree to this Covenant of the league of Nations..

Art. 2. The action of the league under this Covenant shall be effected through the instrumentality of an assembly and of a Council, with a permanent Secretariat.

Art. 8. The Members of the league recognize that the mainterance of peace requires the reduction of national armaments to the lowest point consistement with national safety and the enforcement by common action of international obligations.

Keith. A.B.: Speeches and Documents on International Affairs, 1918-1937, vol 1, pp 922.

The Council, taking accout of the geographical situation and circumstances of each State, shall formulate plans for such reduction for the consideration and action of several Governments.

Such plans shall be subject to reconsidration and revision at least every ten years.

After plans shall have been adopted by the several Governments, the limits of armaments therein fixed shall not be exceeded Without the concurrence of the Council.

The Members of the league agree that the manufacture by private enterprise of munitions and implements of war is open to grave objections. The Council shall advise how the evil effects attendant upon such manufacture can be prevented, due regard being had to the necessities of those Members of the league which are not able to manufacture the munitions and implements of war necessary for their safety.

The Members of the League undertake to interchange full and frank information as to-the scale of their armaments, their military naval and air programmes and the condition of such of their industries as are adaptable to warlike purpose.

Art. 11. Any war or threat of war, whether immediiately affecting any of the Members of the league or not, is hereby declared a matter of concern to the whole League, and the League shall take any action that may be deemed wise and effectual to safeguard the peace of nations.

In case any such emergency should arise the Secretary-General shall on the request of any Member of the League forthwith summon a meeting of the Council.

It is also declared to be the friendly right of each Member of the League to bring to the attention of the Assembly or of the Council any circumstance whatever affecting international relations which threatens to disturb international peace or the good understanding between nations upon which peace depends.

Art. 12. The Members of the League agree that if there should arise between them any dispute likely to lead to a rupture, they will submit the matter either to arbitration or to inquiry by the Council, and they agree in no case to resort to war until three months after the award by the arbitrators or the report by the Council..

Art. 14. The Council shall formulate and submit to Members of the League for adoption plans for the establishment of a permanent court of internatinal Justiee. The court shall be competment to hear and determine any dispute of an international character which the parties thereto, submit to it. The Court may also give an advisory opinion upon any dispute or question referred to it by the Council or by the Assembly.

Art. 16. Should any Members of the League resort to war in disregard of its covenants under Articles 12, 13, or 15, it shall ipso facto be deemed to have committed an act of war

against all other Members of the League, which hereby undertake immediately to subject it to the serverance of all trade or financial relations, the prohibition of all intercourse between their nationals and the nations of the covenant-breaking State, and the prevention of all financial, commercial or personal intercourse between the nationals of the covenant-breaking Starte and the nationals of any other State, whether a Member of the League or not.

It shall be the duty of the Council in such case to recommend to the several Governments concerned what effective military, naval or air force, the Members of the League shall severally contribute to the armed forces to be used to protect the covenants of the League.

The Members of the League, agree, further,that they will mutually support one another in the financial and economic measures which are taken under this Article in order to minimize the loss and inconvenience resulting from the above measures, and that they will mutually support one another in resisting any special measures aimed at one of their number by covenant-breaking State and that they will take necessary steps to afford passage through their territory to the forces of any of the Members of the League which are co-operating to protect the covenants of the League.

35

Herr Hitler's Proclamation to the German Nation. October 14, 1933

Filled with the sincere desire to accomplish the work of the peaceful internal reconstruction of our nation and of its political and economic life, former German Govern-ments, trusting in the grant of a dignifed equality of rights, declared their willingness to enter the League of Nations and to take part in the Disarmament Conference.

As the German Government regards this action as an unjust and humiliating against the German nation, it is not in a position to continue, as an outlawed and second-class nation, to take part in negotiations which could only lead to further arbitrary results.

While the German Government again proclaims its unshaken desire for peace, it declares to its great regret that, in view of these imputations, it must leave the Disarmament Conference. It will also announce its departure from the League of Nations.

It submits this decision, together with a fresh statment of its adherence to a policy of sincere love of peace and rediness to come to an understanding, to the judgement of the German nation,and awaits from it a declaration of the love of peace and readiness for peaceful relations, but also of the same conception of honour and the same determination.

As Chancellor of the German Reich, I have therefore proposed to the President of the Reich, as a visible expression of the united will of Government and people, to submit this policy of the Government to the nation in a referendum. and to dissolve the German Reichstag in order to give the German people an opportuniy of electing those deputies who. as sworn representatives of this policy and of peace and honour, can give the nation the guarantee of an unswerving representation of its interests in this respect..

As Chancellor of the German nation and leader of the National - Socialist movement, I am convinced that the entire nation stands united to a man behind a declaration and a decision which arise as much from love of our people and regard for its honour, as from the conviction that the ultimate world reconciliaton, which is so necessary for all, can only be attained when the conceptions of victor and vanquished give way to the noble view of equal rights of existence.

Adolf Hitler

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
٢٥ ـ خطاب من الخليفة عبد الرحمن إلى لوجارد (١٩٠٢).	٢٨٣
٢٦ ـ معاهدة الصداقة الإيطالية الحبشية (٢ أغسطس ١٩٢٨).	٢٩١
رابعاً: وثائق تتعلق بالتاريخ الأوربى:	
٢٧ ـ اعلان حقوق الانسان	٢٩٩
وثائق للتدريب على ترجمتها والتعليق عليها	
٢٨ ـ معاهدة توردى سيلاس بين أسبانيا والبرتغال (١٤٩٤) بشأن تحديد مناطق النشاط الإستعمارى لكل من الدولتين.	٣٠٩
٢٩ ـ معاهدة ١٢ مايو ١٨٨١ بين فرنسا وتونس (فرض الحماية على تونس).	٣١٣
٣٠ ـ إرادة سلطانية عثمانية تختص بمنع الرقيق الأسود (١٦ ديسمبر ١٨٨٩).	٣١٩
٣١ ـ إتفاق سلام وحماية بين الحكومة الإيطالية والسير محمد بن عبد الله (الملة) موقعة فى إليج (٥ مارس ١٩٠٥).	٣٢٣
٣٢ ـ حدود مصر فى سيناء (طابا) من وزير الخارجية العثمانية للحكومة البريطانية (١٤ مايو ١٩٠٦).	٣٢٧
٣٣ ـ من سفير بريطانيافى القسطنطينية الى وزير خارجية الدولة العثمانية (١٥ مايو ١٩٠٦).	٣٢٩
٣٤ ـ معاهدة فرساى (٢٨ يونيو ١٩١٦) الجزء الخاص بإنشاء عصبة الأمم.	٣٣٥
٣٥ـ خطاب هتلر للشعب الألمانى (١٤ أكتوبر ١٩٣٣).	٣٣٩
ـ الفهرس	٣٤١

صدر من هذه السلسلة

١ ـ تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر (طبعة جديدة).

٢ ـ تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر.

٣ ـ المغرب العربى الكبير.

٤ ـ الصوفية والمجتمع فى غرب أفريقيا.

٥ ـ وثائق تاريخية (طبعة جديدة).

٦ ـ دراسات فى تاريخ غرب أفريقيا الحديث.

٧ ـ دراسات فى تاريخ شرق أفريقيا.

٨ ـ علم التاريخ ومناهج البحث فيه.

٩ ـ الفريد فى قواعد اللغة الانجليزية.

هذا الكتاب

* الوثيقة من أهم الوسائل لكتابة المادة التاريخية، ولكن ماهى الوثيقة، وما هى أهميتها للمؤرخ، وكيف نحلل الوثيقة؟ وكيف نتعامل معا عند إعداد البحث التاريخى؟

* تتطلب هذه الأسئلة إعداد دراسة وافية عن الوثائق التاريخية باللغات الأجنبية تتضمن نفس الوثيقة وأهم الكلمات التى وردت بها ، وترجمة الوثيقة وأخيراً الخلفية التاريخية للوثيقة ونقد لها.

* روعى فى إختيار الوثائق الواردة فى هذا الكتاب أن تكون متنوعة ما بين وثائق التاريخ المصرى، وتاريخ العالم العربى والتاريخ الأفريقى والأوروبى وأيضا وثائق عامة يتدرب الطالب عليها.

إنه مرجع أساسى هذا ما يحتويه هذا الكتاب فهو يضىء الطريق أمام كل باحث فى مجال التاريخ.